المركز الثقافي الآسيوي

5

معجم المصطلحات الاقتصادية



الدكتور

أحمد عبد الوهاب الشرقاوي



معجم
المصطلحات الإقتصادية

(سلسلة الموسوعة العلمية الشاملة)

معجم
المصطلحات الإقتصادية

الجزء الخامس
المركز الثقافي الآسيوي

الدكتور

أحمد عبد الوهاب الشرقاوي





2015

رقم التصنيف : 330.03

المؤلف ومن هو في حكمه : أحمد عبد الوهاب الشرقاوي

عنوان الكتاب : معجم المصطلحات الإقتصادية

الجزء الخامس

بيانات الناشر : أمواج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن

عدد صفحات الكتاب :

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2015/2/848)

الرقم المعياري الدولي (ISBN) : 978-9957-596-51-4

الواصفات : /الإقتصاد//المصطلحات//القواميس

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
- تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

أمواج للطباعة والنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية - عمان

تلفاكس: 0096264888361/0096264889651

amwajpub@yahoo.com

www.amwaj-pub.com



المقدمة

المعرفة حق أصيل من حقوق الإنسان، وتيسير الحصول على هذه المعرفة واجب أساسي على كل معلم.

لم يعد التعلم والتثقف من قبيل الترف المعرفي، ولم يعد أيضًا عبئًا يتخلص منه الناس لصعوبته أو ثقله وجفافه، إنما أتاحت وسائل الاتصال – التي جعلت من العالم قرية متناهية الصغر – الحصول على المعلومات أيسر من أي شيء.

وهو ما يمنح البشرية فرصة رائعة في قفزة نوعية نحو التقدم الهائل ، لاسيما شعوب العالم الثالث التي عانت أشد المعاناة جراء جهلها ونقص المعلومات لديها .

لقد كان حلمنا دائمًا هو أن نجعل المعرفة أجمل في الشكل وأسهل في التناول وأبسط في المضمون ، مهما كان موضوعها؛ بل حلمنا أن تكون المعلومات ألذ وأشهى من المأكولات والحلوى ، وأيسر في الاستيعاب والهضم من الطعام الصحي، وأجمل رونقًا وأشد جذبًا من متع الدنيا ، للكبار والصغار على كافة مستوياتهم .

لذا ؛ فقد جعلنا شعار موسوعتنا (تبسيط العلوم) وجعلنا هدفنا (العلم للجميع) وجعلنا منهجنا (متعة التعليم والتعلم).

فعمدنا إلى جمع المعلومات الأساسية في كافة شئون العلم والحياة، وقدمناها في شكل مبسط وجذاب، مع التأكيد على الوثوق التام في كل المعلومات ؛ اعتمادًا على أوثق المصادر.

وللأمانة العلمية فإننا لم نضف جديدًا إلى بحر المعلومات ، إنما اعتمدنا على ما هو موجود ، وتذخر به المكتبات من الموسوعات ودوائر المعارف والمعاجم والأطالس، في شتى صورها المطبوعة والرقمية .

فقد أنتجت البشرية كماً أكثر من رائع في مجال المعلومات ، وخلف العلماء تراكمًا معرفيًا ما يزال يتزايد، فيزيد من سرعة تقدم ركب الحضارة الإنسانية ، وما علينا تجاه الأجيال الجديدة ؛ ليس أقل من تقديم هذا الكم الهائل في شكل مبسط وجذاب وموثوق.

فاقتطفنا من كل بستان زهرة ، وضممناها في مجموعة من الباقات والفصول والأبواب ، لنقدمها إلى القراء والمثقفين والباحثين ، مادة ثقافية وعلمية وبحثية ؛ تجعل من التعليم متعة وليس عبئًا ، وتجعل من القراءة ممارسة أساسية وليس هواية، وتجعل من الشغف بالمعرفة عبادة وليس عادة.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.



جون فيكسل

(1926 -1851)

جون غوستاف كنوت فيكسل John.G.Wicksell؛ اقتصادي سويدي، بدأ بالرياضيات وتحول إلى الاقتصاد. وُلد في ستوكهولم وتوفي في بلدة ستوكسوند. درّس في جامعة ابسالا وجامعات أوربية أخرى عديدة بعد حصوله على الدكتوراه من جامعتها. حصل فيكسل على درجة جامعية في القانون قبل أن يصبح أستاذاً للاقتصاد السياسي والتشريع الضريبي في جامعة لوند Lund عام 1904.

يعد مؤسس المدرسة الحديثة للاقتصاديين السويديين التي ضمَّت ـ إضافة إليه الاقتصاديين المشهورين ـ غونار ميردال Gunnar Myrdal، برتيل اوهلن Ohlin، واريك ليندال Erik Lindahl.

أقام مدة طويلة في الخارج، ولاسيما في ڤيينا، وتتلمذ على الاقتصادي بوهم بافرك Böhm Bawerk، وطوّر نظرية في الفائدة.

اهتم كثيراً بالقضايا السياسية والاجتماعية لبلده السويد. من أهم كتبه «القيمة»، «رأس المال والريع» 1893، «محاضرات في الاقتصاد السياسي» 1901، «الفائدة والأسعار»، «دراسة في أسباب تنظيم قيمة النقود» 1936. وصدرت من كتبه طبعات متعددة كما ترجمت إلى اللغتين الفرنسية والإنكليزية.

كان فيكسل من أنصار مدرسة التحليل الهامشي في الأسعار والنظرية النقدية. أسهم في تطور النظرية الاقتصادية في مجالات متعددة كان أهمها: تطوير النظرية الكلاسيكية الجديدة في الإنتاج والتوزيع ولوضوح كتاباته لُقِّبَ باقتصادي الاقتصاديين. من ناحية أخرى صاغ فيكسل نظريته في التوازن العام بناء على نقده لقانون الأسواق (المنافذ) الذي دافع عنه جان باتيست ساي Say، فقد أشار فيكسل إلى ظهور الاختلالات في الاقتصاد

والى احتمال حدوث الأزمات والدورات الاقتصادية. ووَّجه الانتقاد للنظرية الكمية للنقد عند فيشر في تشكيل الأسعار حيث أسَّس لعلاقة الأسعار بمستويات الدخل. وكان له أثر بارز في نقل التحليل الاقتصادي في طابعه السكوني إلى التحليل الحركي وقد عدَّه بعضهم مؤسساً لمدرسة ستوكهولم الاقتصادية المعروفة باسم المدرسة السويدية.



القوى المنتجة

يحدد الاقتصاد التقليدي عوامل أساسية تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية لمجتمع ما، تسمّى القوى المنتجة forces produtives المادية، وهي: الموارد الطبيعية، القوة العاملة، ورأس المال، والفن الإنتاجي (التقنية) وتتناسب قوة الاقتصاد والمقدرة الإنتاجية، تبعاً لمدى توافر القوى المنتجة من الناحية الكمية ومستواها النوعي وتقدمها التكنولوجي.

وتؤدي النفقات العامة، أي رؤوس الأموال بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية من خلال تنمية القوى المنتجة كماً ونوعاً. وتدفع النفقات الاستثمارية أي النفقات الإنتاجية إلى زيادة وتراكم رأس المال من خلال تكوين رؤوس أموال عيينة جديدة ومن ثمّ إلى نمو وتطور القدرة الإنتاجية على المدى الطويل، ومن ثم تحدث زيادةمباشرة في الدخل القومي.

وتختلف المذاهب الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية، في النظر إلى دور القوى المنتجة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالاقتصاديون الرأسماليون يركّزون اهتمامهم في الخطة الاقتصادية، على مؤشرات مرتبطة بمستوى تطور القوى المنتجة من الوجهة الاقتصادية فحسب، ويكتفون باستخلاص مؤشرات النمو الاقتصادي الحاصلة على عوامل الإنتاج، متجاهلين تأثير العلاقات الاجتماعية وعلاقات الإنتاج، في حين يشير بعضهم إلى إعاقة العلاقات الاجتماعية القديمة لعملية التقدم الاقتصادي من دون اعتبارها مسألة جوهرية في عملية التطور الشامل للمجتمع.

ويؤثر نمو القوى المنتجة، والثورة العلمية والتقنية، في زيادة تمركز الإنتاج الذي يظهر من خلال تجميع عمليات الإنتاج في مجمّعات إنتاجية ضخمة ومتكاملة، ويرتبط هذا

التمركز بتطور القوى المنتجة وتقسيم العمل والتخصص والتعاون في مجال الإنتاج، كما يعكس الاتجاهات المهمة للثورة العلمية والتقنية.

وعلى هذا الأساس، يرجع أصحاب النظريات الرأسمالية التخلف في البلدان النامية إلى عوامل تتعلق بوتائر نموالإنتاج المتدني وتزايد عدد السكان والأسواق الضيقة ومستوى الصحة والتعليم وأثر التقاليد والأعراف في إعاقة النمو، وأشاعوا نظرية (الحلقات المفرغة) من دون أن يشيروا إلى علاقات الإنتاج التي تعدها المذاهب الاشتراكية ولاسيما الماركسية سبباً جوهرياً في إعاقة تطور القوى المنتجة ورفع إنتاجية العمل.

ولايرى أصحاب النظريات الرأسمالية أن تطور القوى المنتجة له علاقة مباشرة بالنظام السياسي للمجتمع؛ فهو نتيجة خيارات اقتصادية واجتماعية واستثمارات وقرارات، فالأمر أمر موارد تحرك من أجل غايات محددة وأن تغيرات قوى الإنتاج تعود حصراً إلى وسائل النشاط الاقتصادي، وأن أمر الحكم والسياسة تحكمها إرادة الأفراد والأحزاب في المجتمع، وأن القوى المنتجة هي التي تتطور فقط من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تغيير علاقات الإنتاج.

وعلى عكس نظريات الرأسمالية، فقد أولت المذاهب الاشتراكية، ولاسيما الماركسية، الدور الحاسم في التطور التاريخي للمجتمعات إلى القوى المنتجة. فهي حسب التفسير المادي أدت إلى تغييرات جذرية في علاقات الإنتاج، ومن ثم في مجمل النظم السياسية والاجتماعية التي سادت في عصور مختلفة. من المشاعية البدائية إلى المجتمع العبودي، ثم الإقطاعي، فالرأسمالي وصولاً إلى الاشتراكي في حركة متقدمة عبرت عنها تقنية أدوات الإنتاج.

حسب ما يرى ماركس فإن أسلوب الإنتاج يحكمه عنصران مترابطان، وهما القوى المنتجة التي تشمل الطبيعة (الموارد الطبيعية) والإنسان الذي يمثّل قوة العمل، وأدوات

الإنتاجالتي ترمز إلى ملكيتها[ر: الاقطاعية، الرأسمالية] وتقنيتها. والعنصر الآخر هو علاقات الإنتاج.

وقد عدّ أن القوى المنتجة ليست أكثر عناصر الإنتاج حركة وثورية فحسب، بل هي العنصر الحاسم في تطور الإنتاج فكما تكون القوى المنتجة تكون علاقات الإنتاج. ومن ثمّ فإن تغير أسلوب الإنتاج يؤدي حتماً إلى تغير النظام الاجتماعي كله، وإلى تغير الأفكار والنظم السياسية وفي مرحلة ما من التطور ينشأ التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، ويعود ذلك إلى أنهما يتطوران بطرق وبوتيرة مختلفة؛ فأدوات الإنتاج والتطورات التقنية الحاصلة عليها تتطور بسرعة أكبر من علاقات الإنتاج التي تحكمها ملكية هذه الأدوات، وبذلك تحدث الهوة بين عنصري الإنتاج، تؤدي إلى التناقض والخلل، وهذا ما يدفع إلى الصراع بين طبقة العمال (قوة العمل) وبين مالكي أدوات الإنتاج (إقطاعي، رأسمالي).

إن أسباب الخلل الجوهرية تعود إلى نظام ملكية أدوات الإنتاج المتمثل بالملكية الخاصة، فهو الذي يؤدي إلى استغلال قوة العمل وتراكم الثروة بيد الرأسماليين والإقطاعيين الذين يصوغون علاقات اجتماعية وسياسية تناسبهم، ولذلك فإن الحل يتمثّل بإحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة. وإزالة طبقة الرأسمالية والبرجوازية، وإحلال الطبقة العاملة أصحاب قوة العمل للسيطرة على القوى المنتجة وتسخيرها لمصلحة الشعب كله وإقامة علاقات إنتاج جديدة، في إطار نظام اشتراكي يمثّل مرحلة انتقال نحو الشيوعية.

ونتيجة هذه الأفكار والنظريات المتناقضة حول دور القوى المنتجة في تطور المجتمعات اتخذت وضعيات متباينة في الأنظمة السياسية التي انبثقت عنها، سواءً منها الأنظمة الرأسمالية أم الاشتراكية.

تعدُّ القوى المنتجة في النظام الرأسمالي عوامل في تنمية رأس المال وتحقيق الأرباح للطبقة البرجوازية المالكة لأدوات الإنتاج، ولذلك فإن النظام السياسي المنبثق عنها اعتمد منهج الليبرالية، الاقتصادية والاجتماعية، الذي ارتكز على مبدأ الحرية الفردية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية تثمير رؤوس الأموال وانتقالها، واقتصاد السوق ومبدأ المنافسة، وحسبان طبقة العمال تبيع قوة العمل مقابل أجورها.

ولذلك فإن أسلوب الإنتاج لا علاقة له بالأوضاع الطبقية للقوى الاجتماعية؛ لأن لكل منها دور في عملية الإنتاج.

غير أن منهج الليبرالية لم يستطع الاستمرار في تجاهل الآثار الاجتماعية التي تتركها عملية الإنتاج وفق الأسلوب الرأسمالي فظهرت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي تؤمن بالأفكار الإصلاحية وتعتمد الوسائل الديمقراطية السلمية لتحقيق برامجها الاجتماعية وضمان مصالح الطبقات الفقيرة، واستطاعت أن تشيع نوعاً من العدالة الاجتماعية والتعاون الطبقي والحيلولة دون دخولالتناقض والصراع بين الطبقات دورة العنف الثوري.

وحقق هذا النهج تطوراً في بنية النظام الرأسمالي لصالح الطبقات الاجتماعية الكادحة، عن طريق أنظمة ضمان اجتماعي وصحي، يضمن مستوى مناسباً لمعيشة أفرادها في إطار توجهات السوق الرأسمالية.

أما النظام الاشتراكي الذي اعتمد المنهج الماركسي طريقاً للبناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالوسائل الثورية للتغيير، وتحقيق عملية التلاؤم بين القوى المنتجة المتطورة وبين علاقات الإنتاج الجديدة القائمة على الملكية العامة لأدوات الإنتاج فقد أصبحت الطبقة العاملة قوة الثورة والتغيير وقيادة المرحلة التاريخية في الانتقال من النظام الرأسمالي إلى الشيوعية عبر ديكتاتورية البرولتياريا التي تقضي على الاستغلال الطبقي وتسلط الطبقة البرجوازية.



القيمة

القيمة اشتقاقاً من فعل قوَّم، وقوَّم الشيء أعطاه قيمة وتقديراً. بالمفهوم الاقتصادي القيمة valeur إحدى مقولات الاقتصاد السياسي التي أثارت خلافاً بين المدارس الاقتصادية؛ فهي عند بعضهم كانت تعني قيمة النفع أو المنفعة التي يشبعها المال الاقتصادي، وعند آخرين كانت تعني قدرة هذا المال على شراء كميات من الأموال الأخرى، ويعطي علم الاقتصاد حالياً القيمة مفهوماً مزدوجاً فهي قيمة استعمالية وقيمة تبادلية.

القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية

يقصد بالقيمة الاستعمالية valeur d'usage للمال قدرته على إشباع حاجة لدى الإنسان؛ فالإنسان يحتاج الى الوقاية من البرد ومن ثمّ يشكل الملبس قيمة استعمالية له، ويحتاج الى الطعام فيشكل له الغذاء قيمة استعمالية أيضاً. وقيمة المال الاقتصادي الاستعمالية مرتبطة بوفرته أو ندرته؛ فعند توافر كميات كبيرة من المال تصبح قيمته الاستعمالية متدنية في حين تكون أعلى في حال الندرة. ويتحدث الاقتصاديون عما يسمى بالمنفعة الحدّية أي القيمة الاستعمالية التي تعطيها وحدة المال الاقتصادي الأخيرة التي يتم استهلاكها. والقيمة الاستعمالية هي قيمة ذاتية valeur subjective بمعنى أن هذه القيمة لا تستند إلى مقياس محدد دائماً، فهي تتعلق بمدى حاجة الفرد وحالته المادية والنفسية وبوفرة المال الاقتصادي المتاح؛ إذاً القيمة الاستعمالية هي تعبير عن تقويم الشخص للمنفعة التي يوفرها له استهلاكه المال، وهي تختلف من شخص إلى آخر وحتى من وقت الى آخر عند الشخص ذاته. وقد دأب أنصار المدرسة التقليدية الجديدة (نيوكلاسيك) على القول أن ليس للأشياء صفة أو قيمة بذاتها وإنما تكتسب قيمتها من الشعور بالحاجة إليها

والحساسية تجاهها، ليس للأشياء قيمة لأن لها تكلفة، وإنما لها تكلفة لأن لها قيمة، والمقصود بالطبع قيمة المنفعة أو القيمة الاستعمالية.

أما القيمة التبادلية فهي قيمة المال بذاته (السلعة أو الخدمة) يعبر عنها بالنسبة التي تتم فيها مبادلة كمية محددة من هذا المال مقابل مال آخر، مثل 5كغ بطيخ مقابل كيلوغرام تفاح. ومع أن الوزن موحد فإن كمية المبادلة مختلفة، إذاً القيمة التبادلية valeur d'échange تستند الى معيار موضوعي يسمح بمقارنة قيم البضائع فيما بينها، ولذلك يطلق عليها الاقتصاديون قيمة موضوعية للشيء، وهي قابلة للقياس بغض النظر عن تقويم الأشخاص ومدى حاجتهم لهذا الشيء.

نظريات القيمة

يتوافق الاقتصاديون فيما بينهم على أنه لايمكن أن يكون للمال قيمة تبادلية من دون قيمة استعمالية، غير أن الأشياء التي لها عادة قيمة استعمالية أكبر غالباً ما تكون قيمتها التبادلية أدنى والعكس صحيح أيضاً، مثال الماء والماس. وهناك نظريتان في تفسير القيمة وهاتان النظريتان هما نظرية القيمة ـ العمل، ونظرية القيمة ـ المنفعة. يرى أنصار المدرسة الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية) وكذلك المدرسة الماركسية، مع بعض التمايزات البسيطة أن هناك مقياساً موضوعياً يسمح للداخلين في عملية التبادل بالتوافق على تحديد الأسعار النسبية للتبادل؛ فالقيمة الموضوعية المعبّر عنها بكمية من النقود تستند أساساً إلى كمية العمل المصروف على إنتاج السلعة أو الخدمة. وفي مرحلة متقدمة رأى الاقتصاديون أن قيمة السلع لا تحدد بكمية العمل المصروف على إنتاجها، وإنما بكمية العمل الاجتماعي المصروف على إنتاجها (يؤخذ بالحسبان اختلاف كميات العمل التي يصرفها كل من المنتجين على السلعة وتتحدد قيمتها بكمية العمل الاجتماعي المرجح لإنتاجها). والبعض طوّر مقولة كمية العمل الاجتماعي المصروف على إنتاج السلعة الى كمية العمل الاجتماعي اللازم لإعادة إنتاجها. إن القاسم المشترك بين أنصار نظرية القيمة– العمل، أن القيمة

تتحدد موضوعياً وليس ذاتياً في منظور الشخص الراغب في اقتنائها واستهلاكها، بكمية العمل المتجسد في إنتاجها. أما أنصار نظرية القيمة ـ المنفعة فيرون أن قيمة السلعة تتحدد بكمية اللذة التي يشبعها استهلاك السلعة أو بكمية الألم التي يمكن تلافيها باستخدامها. والقيمة- المنفعة هي قيمة استعمالية حسية قبل كل شيء، يتحدد مستواها بالمنفعة الحدية التي تشبعها. والمنفعة الحدية تتحدد بدورها في ضوء توافر الكميات من السلعة.

طَّور أنصار المدرسة التقليدية الجديدة (النيوكلاسيك) نظرية القيمة- المنفعة فأخذوا في الحسبان تكاليف إنتاج السلعة. وهكذا فان قيم السلع تتحدد بسعر التوازن في سوق المنافسة التامة؛ فالقيمة- المنفعة تعبر عن حاجة، وتتبدى في الطلب، أما تكاليف الإنتاج فيعبر عنها بالعرض، وبهذا تتحدد القيمة عند نقطة تقاطع العرض مع الطلب.

يتضح تماماً أن الخلاف بين النظريتين يتمثل في مطابقة القيمة مع السعر في النظرية التقليدية الجديدة (نيوكلاسيك)، وفي التمييز بين السعر والقيمة عند المدرسة التقليدية والمدرسة الماركسية.

القيمة والسعر

الاقتصاديون من أنصار المدرسة التقليدية (الكلاسيك) والتقليدية الجديدة (نيوكلاسيك) عدّوا السعر والقيمة مفهوماً واحداً، بمعنى أن المستهلك يقوِّم السلعة تبعاً للمنفعة التي يقدرها ومقابل ذلك يدفع السعر الذي يراه ملائماً، بصرف النظر عن كمية العمل المصروف على إنتاجها، في حين فصلت المدرسة الماركسية بين السعر والقيمة، فعدّت القيمة تعبيراً عن العمل المصروف في إنتاج السلعة، وعدّت السعر تعبيراً عن قيمة السلعة، ولكنه ليس تعبيراً آلياً بل إنه تعبير منحرف عن القيمة، بحيث أن بعض السلع تكون أسعارها أكبر من قيمتها (عند زيادة الكمية المطلوبة منها على المعروضة) في حين تكون أسعار سلع أخرى أدنى من قيمتها (عند زيادة المعروض منها على المطلوب). بكلام آخر ترى المدرسة الماركسية أن مجموع قيم السلع (مجموع الأوقات المصروفة في إنتاجها)

مساوٍ تماماً لمجموع الأسعار التي تدفع مقابلها، وعلى هذا النحو فإن السعر هو تعبير عن قيمة السلعة اذا أخذت السلع بمجموعها والأسعار بمجموعها.

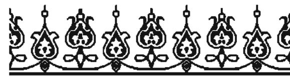
القيمة المضافة

تتضمن قيمة السلعة أي مجموع العمل المتضمن في السلعة نوعين من العمل: الأول هو العمل المتجسد (الذي يدخل في قيمة السلعة بنقل قيمة المواد الأولية الداخلة في إنتاجها وكذلك ما يصيبها من اهتلاك أدوات العمل والآلات التي تدخل في إنتاجها) فالمواد الأولية وأدوات العمل والآلات هي نتاج عمل سابق متجسد فيها. أما العمل الثاني فهو العمل الحي المتمثل في الجهد الذي يبذله العمال في إنتاج السلعة مباشرة وهو ما يعبر عنه باسم القيمة المضافة أو القيمة التي يخلقها العمل الحي في أثناء عملية الإنتاج. فالقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة المنتجات وقيمة المواد الداخلة في إنتاجها، وبكلام آخر إنها تمثل مجموع عوائد عوامل الإنتاج: الأجور والتعويضات، الفوائد، المساهمات في التأمينات الاجتماعية، الضرائب والرسوم ومخصصات الاهتلاك وأرباح أصحاب وسائل الانتاج. ومجموع القيم المضافة يشكل الناتج الداخلي في الحسابات القومية. وهو الثروة أو الدخل الذي تتم إضافته في الاقتصاد الوطني في سنة واحدة، ويخضع إلى ضريبة الدخل مصدراً لتمويل نفقات الدولة. ولكن أنظمة ضريبة الدخل تختلف من بلد الى آخر، ففي بعض البلدان تطبق ضرائب نوعية على الدخل مثل ضريبة الأرباح التجارية وغير التجارية وضريبة دخل الرواتب والأجور وضريبة ريع العقارات. وفي بعضها الآخر تفرض ضريبة القيمة المضافة على كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي عند تحقق هذه الزيادة، فتفرض ضريبة القيمة المضافة على الزيادة المتحصلة في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة وتداولها: حدود المصنع، حدود الحرم الجمركي، تاجر الجملة، نصف الجملة وتجارة التجزئة. إن تطبيق ضريبة القيمة المضافة أمر معقد ويحتاج إلى توافر تنظيم محاسبي دقيق والتقيد بنظام إفصاح عالي المستوى، ولذلك يستعيض بعض البلدان عن ضريبة

القيمة المضافة بالضريبة على المبيعات بمعدلات مختلفة تبعاً لكون السلعة من السلع الأساسية أو الكمالية، إضافة إلى الإبقاء على الضرائب النوعية للدخل أو العمل بضريبة الإيراد العام.

فضل القيمة

كثيراً ما يقع لبس في مفهوم غير المختصين بين فضل القيمة **plus-value** وبين القيمة المضافة أو القيمة الزائدة؛ فالقيمة الزائدة إحدى مقولات الاقتصاد الماركسي وتعني فائض القيمة الذي يولده عمل العامل زيادة على الأجر الذي يتقاضاه من رب العمل، أما فضل القيمة فيتمثل في زيادة القيمة التي يحصل عليها المالك عند نزوله عن ملكيته أو الأرباح الرأسمالية التي تتحقق بفعل عوامل التضخم أو حالة الارتفاع المفاجىء للأسعار.



حساب القيمة الحالية

القيمة الحالية valeur actualisée هي التقويم الراهن في الوقت الحالي لدخل يمكن الحصول عليه في المستقبل أو لنفقة سيتم تحمّلها مستقبلاً. يستخدم معيار القيمة الحالية لتقويم الإنفاق على المشروعات وحساب التدفقات النقدية (الأرباح والفوائد) محسوبة على أساس قيمها الحالية لتقرير جدوى الاستثمار في أي من هذه المشروعات. كما تستخدم منهجية حساب القيمة الحالية actualisation في حسابات الدفعة الواحدة النقدية البديلة للرواتب التقاعدية، لمن يختارون أسلوب الدفعة الواحدة. كما تستخدم المنهجية ذاتها في حساب ترتيب الدفعات في اقتصاديات التأمين أو ما يسمى بالعلوم الأكتوارية.

طريقة حساب القيمة الحالية

من الطبيعي أن قيمة الوحدة النقدية التي ستتوافر في المستقبل أدنى من قيمة الوحدة النقدية المماثلة المتاحة في الوقت الحالي. ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة منها: تأخير الانتفاع بها عبر الزمن، معدلات التضخم المتوقعة أو فوات ربح استثمار هذه الوحدة. ولهذا يكون من الطبيعي أن يفضل الناس الحصول على الدخول الآنية، وعدم استبدال دخول مستقبلية بها إلا إذا كانت تفوقها كمياً وتوافر لهم على الأقل منفعة بالقيمة ذاتها التي يمكن أن توافرها لهم الدخول الآنية. لهذا عند حساب القيمة الحالية لدخول مستقبلية مثل تعويضات الدفعات في المستقبل أو لدفعات مستقبلية مثل أقساط تسديد قيمة سلعة يتم اعتماد معدل حساب القيمة الحالية. قد يكون هذا المعدل هو معدل التضخم المتوقع، أو قد يكون معدل الفائدة المتوقع على هذه الدفعات.

المهم إذاً هو اختيار معدل حساب الدفعة الحالية. ومن أجل فهم القيمة الحالية ومنهجية طريقة حسابها لنتصور أن مبلغاً من المال وُظِّف بمعدل فائدة قدره (ف) لمدة ن سنة. هذا المبلغ في نهاية السنة الأولى يصبح:

$\text{ر}_1 = \text{ر} + \text{ف}$ أي $\text{ر}_1 = \text{ر}\,(1+\text{ف})$

وفي نهاية السنة الثانية يصبح:

$\text{ر}_2 = \text{ر}\,(1+\text{ف})^2$

وفي نهاية المدة ن يصبح:

$\text{ر}_\text{ن} = \text{ر}\,(1+\text{ف})^\text{ن}$

أي إن القيمة الحالية للمبلغ الذي سيتجمع في السنة ن ستكون:

$$\text{ر}_0 = \frac{\text{ر}_\text{ن}}{(1+\text{ف})^\text{ن}}$$

وتبقى المسألة المهمة والدقيقة لحساب القيمة الحالية هي اختيار معدل حساب القيمة الحالية. في الحسابات الاقتصادية التطبيقية لاختيار الاستثمار في أي من المشروعات يمكن اعتماد معدل الفائدة المطبقة في السوق المالية أو معدل العائد الداخلي على الاستثمارات، وأحياناً يطبق معدل حساب القيمة الحالية المعتمد في الخطة بالنسبة للاستثمارات الحكومية.

فوائد حساب القيمة الحالية وتطبيقاتها

من المفيد لكلّ الأشخاص إجراء مقارنة، عند اتخاذ قراراتهم بشأن تفضيل حصولهم على دفعات نقدية آنية أو استبدال دفعات مستقبلية بها، بين القيم النفعية لهذه الدفعات الآنية وبين القيم الحالية لمجموع الدفعات التي يمكنهم الحصول عليها في المستقبل. ولكن لحساب القيمة الحالية تطبيقاته في مجالات متعددة. يقتضي حسن الإدارة للموارد والنفقات اللجوء إلى حساب القيمة الحالية من أجل تلافي الوقوع في خطأ التقدير الجزافي. فليس من المقبول علمياً أو تجارياً تحديد أقساط اشتراكات التأمين من دون اللجوء إلى تقنية حساب القيمة الحالية لمجموع الدفعات التي يجب تكليف المؤمن دفعها، ومقارنتها بالتعويضات التي يترتب على شركة التأمين دفعها في نهاية عقد التأمين. كما أنه لا يجوز

لعاقل رشيد أن يخاطر باستثمار أمواله في مشروع معين إلا بعد إجراء تقويم مجموع الأرباح المتوقع الحصول عليها من مشروعه بقيمتها الحالية، ومقارنتها مع مجموع الاستثمارات التي يترتب عليه إنفاقها في إقامة المشروع مقومة أيضاً بقيمتها الحالية. وإذا لم يكن صافي القيمة الحالية (حاصل الفرق بين القيمة الحالية للنفقات والقيمة الحالية لمجموع الإيرادات) موجباً كان الاستثمار خاسراً في الأساس. وبالطبع عند حساب القيم الحالية يؤخذ في الحسبان تكاليف الفرصة البديلة للاستثمار في مجال آخر محسوبة أيضاً على أساس القيمة الحالية.



الكتلة النقدية

تعريف الكتلة النقدية ومكوناتها

يقصد بالكتلة النقدية money in circulation- money supply مجموع الأوراق النقدية المصدرة والنقود المعدنية الموجودة خارج الخزينة والمصارف، وكذلك الودائع لدى المصرف المركزي والمصارف المتخصصة، وبإضافة الودائع لأَجَل وودائع التوفير والودائع بالقطع الأجنبي والصناديق المختلفة في الأسواق النقدية يتكوّن ما يسمى بالعرض النقدي.

يقسم الاقتصاديون هذا المفهوم إلى قسمين:

- الأول: وهو المفهوم الضيق للعرض النقدي أو ما يسمى بالكتلة النقدية، ويشار إليه في مصطلحات صندوق النقد الدولي بـ «M1»، ويتألف من مجموع الأوراق النقدية المصدرة والنقود المعدنية الموجودة خارج الخزينة، والمصارف، إضافة إلى الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي والمصارف المتخصصة.

- الثاني: وهو المفهوم الأوسع للعرض النقدي، ويشمل إضافة إلى ما أشير إليه بـ «M1»، الودائع لأَجَل وودائع التوفير والودائع بالقطع الأجنبي والصناديق المختلفة في الأسواق النقدية أو ما يشار إليه بـ «BM2».

علاقة الكتلة النقدية بالنشاط الاقتصادي

تستمد الكتلة النقدية قوتها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد من كون العملة هي وسيلة للتداول تمثل قوة شرائية معينة يستطيع حاملها الاستعاضة عنها بسلعة أو خدمة معينة، كما أنها تستخدم في سداد الديون وإبراء الذمم، وفي منح القروض والتسهيلات للآخرين، وفي عمليات الادخار عن طريق الاحتفاظ بها إلى موعد الحاجة لاستخدامها. وعلى هذا فإن حجم الكتلة النقدية يؤثر في القوة الشرائية في الأسواق، وفي

أسعار السلع والخدمات، كما يؤثر في عمليات الادخار والاستثمار. فازدياد الكتلة النقدية يمكن أن يدفع المستهلكين إلى المزيد من شراء السلع والخدمات، وبالتالي فإن ذلك يرفع النشاط الاقتصادي في البلاد إذا كانت هذه السلع والخدمات متوافرة ويمكن إنتاجها في الأمد القصير.

أما إذا كانت هذه السلع والخدمات محدودة في كمياتها فإن زيادة حجم الكتلة النقدية وبالتالي القوة الشرائية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، إلا أن هذا يمكن أن يدفع المستثمرين إلى إقامة معامل جديدة، وبالتالي تنفيذ استثمارات جديدة لإنتاج هذه السلع والخدمات باعتبار أن هناك حاجة لها، وأن ارتفاع أسعارها أدى إلى وجود هامش ربحي أكبر في إنتاجها وبيعها.

السلطة النقدية وأدواتها

السلطة النقدية هي السلطة المكلفة مراقبة حجم ومكونات الكتلة النقدية، وكذلك الأمر في البلدان الأخرى فإن المصارف المركزية هي التي تشرف على علاقة النقد بالاقتصاد، أو ما يسمى بالسياسة النقدية. أما الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية في التأثير في الكتلة النقدية فهي تختلف من بلد إلى آخر، إلا أنها تتمثل أساساً فيما يأتي:

1- رفع أو تخفيض سعر الخصم: ويقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على القروض التي يقدمها إلى المصارف. وسمي سعر الخصم لأن المصارف التجارية تلجأ إلى شراء السفاتج والأسناد التجارية المحررة للأمر من زبائنها بسعر يقل عن قيمتها الاسمية، بما يعادل سعر الفائدة التي تتقاضاه هذه المصارف التجارية والمدة الزمنية التي تفصل بين يوم الشراء ويوم الاستحقاق، ثم تلجأ إلى المصرف المركزي وتعيد خصم هذه السفاتج والأسناد التجارية، أي تبيعها إلى المصرف المركزي بسعر يقل عن قيمتها الاسمية بما يعادل سعر الخصم الذي

يتقاضاه المصرف المركزي والمدة الزمنية التي تفصل بين يوم إعادة الخصم لدى المصرف المركزي ويوم الاستحقاق.

وكلما كان الفرق بين سعر الفائدة المطبق لدى المصارف التجارية وسعر الخصم المطبق لدى المصرف المركزي كبيراً كلما تشجعت المصارف التجارية على شراء السفاتج وخصمها لدى المركزي لتزيد من أرباحها من جهة ولتضيف إلى الأموال المتوافرة لديها من أجل إقراض زبائنها مبالغ جديدة. أي إن قيام المصرف المركزي بخفض سعر الخصم يؤدي إلى تشجيع المصارف التجارية على الاقتراض منه، وبالتالي إلى زيادة السيولة وزيادة الكتلة النقدية.

وعندما يخفض المصرف المركزي سعر الخصم تلجأ المصارف التجارية إلى تخفيض أسعار الفائدة التي تعطيها لزبائنها على الإيداعات لديها، كما تلجأ إلى خفض أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها لزبائنها. وبالتالي يسهل على الزبائن الاقتراض من أجل زيادة نشاطهم الاقتصادي عن طريق التجارة والزراعة والصناعة وغيرها من الخدمات المختلفة.

كما تلجأ بعض المصارف المركزية إلى تحديد سعر الفائدة الذي تتعامل به المصارف على ما يودع لديها أو ما يقرض من قبلها.

2- قيام المصرف المركزي بشراء أو بيع أذونات أو أسناد الخزينة ومن شأنه في حال الشراء أن يضع في التداول مبلغاً يوازي قيمة ما اشتراه من هذه الأذونات والأسناد، وبالتالي يزيد السيولة في الأسواق مما يزيد الكتلة النقدية. أما في حال بيع الأذونات والأسناد فإن ذلك يؤدي إلى امتصاص السيولة الموجودة في الأسواق، مما يؤدي إلى إنقاص حجم الكتلة النقدية.

3- تحديد سقوف الائتمان المصرفي الذي يمكن للمصارف أن تقدمه وذلك زيادة أو نقصاً وفقاً لمقتضيات زيادة أو إنقاص الكتلة النقدية وللتحكم بحجمها.

4- تحديد نسبة الاحتياطي المطلوب من المصارف الالتزام بها، وإيداعها لدى المصرف المركزي من دون فائدة.

5- وذلك إضافة إلى إمكان قيام المصرف المركزي بإقراض المصارف أو قبول ودائعها لديه بفائدة معينة وغيرها من العمليات التي تهدف إلى التأثير في الكتلة النقدية في البلاد.

إن أهداف استخدام المصرف المركزي للأدوات المذكورة أعلاه، بما تحدثه من زيادة أو نقص في الكتلة النقدية؛ هي بعث النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل ومحاربة الركود الاقتصادي والتضخم وارتفاع الأسعار، والحفاظ على سعر العملة بالنسبة للعملات الأجنبية.

مقاييس الكتلة النقدية

يستخدم الاقتصاديون في قياس الكتلة النقدية مؤشرات مختلفة، منها ما يتعلق بنسبتها إلى مجمل الناتج المحلي وتطور هذه النسبة، ومنها ما يتعلق بمعدل زيادتها السنوية مقارناً مع معدلات زيادة مجمل الناتج المحلي السنوية، ومنها ما يتعلق بمقارنة معدلات زيادتها مع معدلات زيادة الأسعار. وتهدف هذه المقاييس إلى تحليل ومعرفة الآثار المتبادلة بين الكتلة النقدية والمؤشرات الإنتاجية والاستهلاكية ومؤشرات الاستخدام والأسعار الأخرى، وذلك بهدف تحري السياسة الأكثر انسجاماً مع الأهداف الاقتصادية العامة.

كما أن هناك مقاييس أخرى تتعلق بمكونات الكتلة النقدية سواء ما تعلق منها بالنقد الورقي المتداول ونسبته إلى مجموع الكتلة النقدية وما يشير إليه من بدائية التداول، أم ما تعلق منها بمدى مساهمة الجهاز المصرفي بتجميع المدخرات وسوقها في قنوات الاستثمار.

التغطية النقدية

يطلق الاقتصاديون على مقابل الإصدار اسم «التغطية النقدية»، وقد جاء هذا الاسم من خلفية تاريخ عملية إصدار الأوراق النقدية التي كان يودع لدى المصارف ما يقابلها من الذهب، ثم تطور هذا الأمر فأصبحت التغطية النقدية تشمل الذهب وغيره من المطاليب.

والغاية من التغطية النقدية هو تحقيق التوازن في أسعار صرف العملة الوطنية مع العملات الأجنبية، والتأكد من أن عملية الإصدار النقدي إنما تتم وفقاً للمتطلبات الاقتصادية.



جون ماينرد كينز

(1946 - 1882)



جون ماينرد كينز John Maynard Keynes اقتصادي إنكليزي، أحدث ثورة في علم الاقتصاد، وذاعت شهرته في العالم. وُلِد كينز في كمبردج من مقاطعة كمبردجشاير في حزيران وتوفي في نيسان في فيرل من مقاطعة سوسكس. عمل في الصحافة وفي النشاط المالي لكنه أُشتهر بتثويره علم الاقتصاد بما عرف لاحقاً بالاقتصاد الكينزي.

تخرج كينز في جامعة كمبردج، وكان تلميذاً للاقتصادي المشهور ألفرد مارشال، ثم أصبح أستاذاً للاقتصاد في كلية كينغ. خلّف كثيراً من المؤلفات التي تُرجم معظمها إلى اللغات الأجنبية، وتُرجم بعضها إلى العربية. من مؤلفاته «النتائج الاقتصادية للسلام» (1919)، «بحث في الاحتمالات» (1921)، «الإصلاح النقدي» (1923)، «بحث في النقود» (1930)، وكتابه المشهور جداً «النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود» (1936) الذي كان لـه دور كبير في تخليص علم الاقتصاد من جمودية المدرسة التقليدية (الكلاسيكية).

بعد تخرجه في جامعة كمبردج، عمل كينز موظفاً مدنياً، ثم إنتقل إلى مكتب الهند في وزارة الدفاع البريطانية، ونتيجة لذلك تولى مهمة كبرى في تدقيق الوضع المالي والنقدي الهندي قبل الحرب العالمية الأولى. مع اندلاع الحرب عاد إلى العمل في الخزينة البريطانية مسؤولاً عن العلاقات مع حلفاء بريطانيا، بشأن توفير العملات الأجنبية لتمويل الحرب.

بعد نهاية الحرب شارك كينز في مؤتمر الصلح في فرساي، ووقف ضد شروط التعويضات القاسية التي فرضت على ألمانيا المهزومة، وأصدر بعد ذلك كتابه «النتائج الاقتصادية للسلام» مما أفقده مكانته لدى الحكومة البريطانية وحلفائها، ولكن ما لبثت الحياة أن أثبتت صحة توقعاته، فأعيد اعتباره ومُنح لقب لورد تيلتون، وشارك في اجتماعات بريتون وودزعام 1944، وقدَّم مشروعاً لإصلاح النظام النقدي العالمي على أساس عملة عالمية موحدة باسم بانكور. لم يؤخذ بمشروع اللورد كينز؛ لأن الولايات المتحدة فرضت مشروعها المعروف باسم مشروع وايت.

تضمن كتابه الأخير المعروف إختصاراً باسم «النظرية العامة» أسس النظرية الكينزية التي قطعت الصلة بالتحليل الاقتصادي التقليدي. فقد صدر الكتاب في الوقت الذي خرج فيه العالم من أزمة الكساد الكبير (1929-1933) حين عانت الاقتصادات الكبرى في ذلك الزمن الركودَ والبطالة؛ إذ نقل كينز التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي microeconomic إلى التحليل الكلي macroeconomic، مبيِّناً عدم إمكان الوصول إلى التشغيل الكامل بناء على آلية السوق والحرية الاقتصادية، ليقول بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ودافع عن ضرورة استخدام السياسة المالية وسيلة في معالجة مشكلات الاقتصاد الوطني؛ ففي حالة الركود الاقتصادي يجب على الحكومة أن تلجأ إلى سياسة العجز، فتزيد من النفقات العامة حتى إذا لم تكن إيرادات الخزينة كافية، في حين تلجأ إلى زيادة الإيرادات في حالة الازدهار الاقتصادي لتلافي حدوث التضخم. كما دافع اللورد كينز عن ضرورة استخدام السياسة النقدية على نحو منسجم مع السياسة المالية لكسب

معركة تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، فدافع عن رفع معدلات الفائدة في حالات التضخم وتخفيضها في حالات الركود، إضافة إلى ذلك قلب اللورد كينز أساس التحليل الاقتصادي التقليدي (الكلاسيكي) الذي كان يعتمد على العرض وحوّله إلى التأثير في الطلب للخروج من واقع الركود الاقتصادي: قيام الحكومة بامتصاص البطالة وزيادة الإنفاق العام مع رفع الأجور، تشكّل الأدوات التي تزيد في الطلب على السلع والخدمات، فتحفّز رجال الأعمال على الاستثمار وزيادة العرض فيخرج الاقتصاد من الركود إلى النمو.

لقد برهن اللورد كينز على قصور التحليل الاقتصادي التقليدي، وأسهمت الوقائع الاقتصادية في مدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية صحة توقعاته، فتحول بذلك اللورد كينز إلى علم من أعلام الاقتصاد، وتزعم مدرسة سُميت بالكينزية التي تطورت لاحقاً على أيدي اقتصاديين أعلام، وأطلق عليها الكينزية الجديدة.

أثبت اللورد كينز أن التوازن الاقتصادي الذي اعتمدته المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) هدفاً للنشاط الاقتصادي، يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة من التشغيل وليس بالضرورة في حالة التشغيل الكامل؛ لهذا رأى أن السلطات العامة يمكن على نحو أساسي أن تمارس تأثيراً كبيراً في النشاط الاقتصادي وتحديد مستوى التوازن بتدخلها في السوق النقدية بأدوات السياسة النقدية؛ لزيادة العرض النقدي وبتدخلها في سوق السلع والخدمات بأدوات السياسة المالية لزيادة الطلب الكلي.

وفي الحقيقة يعدّ اللورد كينز المؤسس الفعلي لعلم الاقتصاد المعاصر، وكل التطورات اللاحقة في علم الاقتصاد اعتمدت على النظريات الكينزية.



ألفرد مارشال

(1924-1842)

ألفرد مارشالAlfred Marshall اقتصادي إنكليزي، وأحد أهم مؤسسي المدرسة الاتباعية الجديدة neoclassical، درس في مدرسة «تايلور»، ثم في كلية القديس جورج في جامعة كمبردج، اتجه في بداية دراسته إلى دراسة الرياضيات والفلسفة، لكنه سرعان ما تحول عنهما إلى دراسة الاقتصاد.

عمل محاضراً في الاقتصاد السياسي في كلية باليول Balliol College في جامعة أكسفورد من عام 1883 حتى عام 1885، وكذلك حاضر في جامعة كمبردج من عام 1885 حتى عام 1908، ثم تفرّغ بعدها للكتابة والتأليف، كما كان عضواً في اللجنة الملكية للعمل.

تأثر بأفكار المدرسة الاتباعية (الكلاسيكية)، ولاسيما بأفكار جون ستوارت مِل J.S.Mill فيما يتعلق بأوضاع العمال والإصلاح الاجتماعي، لكنه في مؤلفه الشهير «مبادئ الاقتصاد» Principles of Economics الذي صدر عام 1890، أخذ منحى جديداً في دراسته الأسعار وتقلباتها وأسسها، فبينما انتقد الكلاسيكيون، ولاسيما آدم سميث A.Smith، نظرية المنفعة (الشيء النافع هو الذي يستطيع أن يلبي حاجة اجتماعية، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد سعره) وركزوا على دور العمل في تحديد الأسعار، ظهر اتجاه بعد عام 1800 أكد نظرية المنفعة جازماً بأن المنفعة وحدها هي التي تحدد سعر السلعة، أما مارشال فقد وفق بين النظريتين مؤكداً أن هناك عدة عوامل تسهم في تحديد السعر؛ العمل والمنفعة وإشباع حاجات المستهلكين وإرضاء أذواقهم، طارحاً مفهوم رفاهية المستهلك، وهو فرع من علم الاقتصاد عرف فيما بعد باقتصاد الرفاه . أيضاً قدَّم مارشال

الوقت كعامل تحليل اقتصادي من خلال مزجه لآراء المدرسة الكلاسيكية مع مبدأ المنفعة الذي قدّمته المدرسة الاقتصادية النمسوية.

امتدح مارشال أيضاً ما أسماه بالاقتصاد الذاتي التنظيم أي الاقتصاد الذي يقوم على المنافسة الحرة، موضحاً أن الدورة المالية تكتمل من تلقاء ذاتها، وأن هذا يتيح توزيعاً عادلاً للدخل، ويؤدي إلى فرص عمل أكثر، لكن يؤخذ عليه أنه لم يتطرق إلى مشكلات النمو والتطور وعدم الاستقرار الاقتصادي.



مشروع مارشال

مشروع مارشال The Marshall Plan مبادرة تقدَّم بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جورج مارشال في أثناء محاضرة ألقاها في جامعة هارفرد في حزيران/ يونيو1947 وعُرفت فيما بعد باسم مشروع مارشال، وكان الهدف المعلن هو مساعدة أوربا في إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، واستعداد الولايات المتحدة للمساهمة المالية في هذا البرنامج على أن تتقدم الدول الأوربية أو عدد منها بطلب على شكل برنامج للتعاون فيما بينها.

في ضوء المبادرة اجتمعت 16 دولة أوربية في باريس، وأنشأت ما عُرف بالمنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي Organization for European Economic (O.E.E.C) Cooperation. وهذه الدول الأعضاء هي: بريطانيا – فرنسا – إيطاليا – ألمانيا الغربية – هولندا – بلجيكا– لوكسمبورغ – النمسا – اليونان – النروج – إيرلندا– السويد – تركيا – البرتغال – إيسلندا. وقد حُددت أهدافها في تنشيط النمو الاقتصادي، وتوفير الاستقرار الماليّ وتدعيم التعاون الاقتصادي فيما بينها، مع طلب المساعدة من الحكومة الأمريكية.

وفي نيسان 1948 وافق الكونغرس الأمريكي على مشروع مارشال لمساعدة أوربا باسم قانون الإنعاش الأوربي European Recovery Act.

وقد تضمن المشروع معونات على شكل هبات نقدية وعينية فضلاً عن قروض ميسرة، وبلغ حجم تمويله في الفترة 1948– 1951 نحو 13 مليار دولار.

تباينت الآراء حول دوافع وأغراض الولايات المتحدة من وراء هذا المشروع، وذلك خلافاً للهدف المعلن وهو مساعدة أوربا في إعادة الإعمار. ويمكن تلمس هذه الدوافع

والأغراض في ضوء ما أفرزته الحرب العالمية الثانية التي انتهت في العام 1945 من نتائج اقتصادية وسياسية واجتماعية على مجتمعات أوربا من جهة، وعلى وضع الولايات المتحدة كطرف مشارك في هذه الحرب من جهة أخرى، على شتى الصعد:

أولا ـ على الصعيد الاقتصادي:

دمار اقتصادي وخراب في البنى التحتية لبلدان أوربا مما جعلها بحاجة إلى استثمارات كبيرة لاستعادة توازنها الاقتصادي وتحقيق الانتعاش من جديد، في حين خرجت الولايات المتحدة من الحرب قوة صناعية مسيطرة في العالم، وجعلت منها أكبر مصدر استثمار، وتوسعت وتجددت صناعتها، وأصبحت تبحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها. ولم تكن أوربا تستطيع الاستجابة بسبب النقص في قدراتها الشرائية عند انتهاء الحرب مما أعطاها مؤشرات لبداية كساد اقتصادي في العام 1947 نتيجة تخفيض مشتريات الدولار في أسواق أوربا، وخفض الطلب فيما وراء البحار، ولذلك فقد جاء مشروع مارشال استجابة لحاجة الاقتصاد الأمريكي، وضرورة إنعاش وتنشيط الاقتصاد الأوربي ونمو أسواقها أمام منتجات الصناعة الأمريكية.

لقد كانت الحرب ونتائجها والدعوة إلى إعمار أوربا سبباً لاستعادة الاقتصاد الأمريكي عافيته منذ الأزمة المالية التي عصفت به عام 1929.

ثانيا ـ على الصعيد السياسي:

شهدت نتائج الحرب العالمية الثانية مواجهة بين الغرب الرأسمالي والدول الشيوعية أدت إلى قيام معسكرين متصارعين، ووصلت إلى حد إعلان الحرب الباردة التي أصبحت استراتيجية كلا القطبين في الساحة الدولية، وهذا ما أدى إلى تقسيم أوربا إلى رأسمالية متحالفة مع الولايات المتحدة واشتراكية متحالفة مع الاتحاد السوفييتي. وكانت الأحزاب الشيوعية قد حققت مواقع قوية ذات تأثير داخل أوربا الغربية، خاصة في فرنسا وإيطاليا ولذلك فقد أدركت الولايات المتحدة أن استمرار الأوضاع الاقتصادية المنهارة سيساعد

الحركات الشيوعية، ويجعلها تتقدم في السيطرة على نظم الحكم بطريقة ديمقراطية وكان المشروع ينطوي على هدف سياسي يتمثّل في إحباط الشيوعية ومحاربة الحركات اليسارية.

ثالثا- على الصعيد الاجتماعي:

كان هدف المشروع امتصاص البطالة التي يمكن أن تكوّن مناخاً ملائماً لحركات اليسار والأحزاب الشيوعية كي تنشط وتدعم مواقعها في بلدان أوربا الرأسمالية. كما أن توافر قدرة شرائية وتحويل هذه المجتمعات من مستهلكة إلى منتجة، يحقق تنافساً قوياً مع أوربا الاشتراكية.

وكما تباينت الآراء بصدد دوافع هذا المشروع، فإنها تباينت بصدد الآثار والنتائج التي حققها؛ فمنها من رأى أنه حقق نجاحاً في استعادة القدرة الإنتاجية لأوربا وضبط مخاطر التضخم وإحياء التجارة الحرة بين الدول الأوربية، حيث زاد إنتاجها في نهاية عام 1951، أي نهاية المشروع بمقدار الثلث عما كان عليه.

وذهبت آراء أخرى إلى أن مشروع مارشال لم يكن سوى عامل مساعد على تحقيق النمو الاقتصادي إذ إن القدرات الأوربية الذاتية هي التي أدت إلى نجاح مشروع إعادة الإعمار وتنشيط النمو الاقتصادي.

فالاستثمارات الأوربية المحلية بلغت 80 -90٪ من حجم الاستثمارات في معظم هذه الدول غير أن المشروع قد دفع باتجاه توجيه التطورات الاقتصادية اللاحقة في دول غرب أوربا نحو حرية التجارة والتعاون الإقليمي والإسراع بتحرير التجارة وإزالة القيود الجمركية، وبذلك أسهم في وضع أساس النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، وهذا ما أدى لاحقاً إلى تكوين اتحاد المدفوعات الأوربية وتدعيم فكرة التجارة متعددة الأطراف والابتعاد عن فكرة المقايضة واتفاقات الدفع.

وقد أدى تدعيم فكرة التعاون الإقليمي والتنسيق في السياسات المالية والاقتصادية بين الدول الأوربية إلى إنشاء السوق الأوربية المشتركة التي تطورت نحو الاتحاد الأوربي، بفضل التطلع نحو خلق كتلة اقتصادية وسياسية قوية في الساحة الدولية.



علم المالية العامة

تعريف علم المالية العامة وتطوره

علم المالية العامة La science des finances publiques هو العلم الذي يبحث في جملة الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة في سبيل تحقيق أهدافها العامة المختلفة، وتتجسد هذه الوسائل المالية من الأموال العامة، أما الأهداف العامة فهي ذات طبيعة مختلفة اقتصادية واجتماعية ومالية نابعة من سياسة الدولة العامة.

ويلاحظ أن علم المالية العامة لم يبدأ بالتبلور حتى انتهاء القرون الوسطى، وذلك عندما ازدادت وظائف الدولة وأصبحت واردات أملاك الحاكم وتبرعات رعيته الاختيارية لا تكفي لسداد حاجة الدولة من النفقات العامة، عندئذٍ لجأت السلطة في سبيل توفير الأموال اللازمة لها إلى فرض التكاليف العامة، وكان من أبرز الكتاب الذين أعطوا علم المالية ملامحه الأولى بودان ومونتسكيو وسميث، وقد تطور علم المالية العامة تبعاً لتطور وظائف الدولة و تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فكانت الغاية من علم المالية العامة بصيغه التقليدية تتمثل في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الدولة، وتوزيع العبء الناجم بين المكلفين بصورة عادلة، ووفقاً لمبدأ المساواة، وكانت المالية العامة وفقاً لهذا المضمون تخدم الفكر الاقتصادي الحد الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى، حيث يجب أن تقتصر الدولة على الحد الأدنى من النفقات العامة، بحسبان أن إنفاقها عقيم، ولا تجبي من الإيرادات العامة إلا قدر حاجتها.

ولكن هذه النظرة التقليدية للمالية العامة تبدلت، وذلك نتيجة للوقائع الاجتماعية والمبادئ الاقتصادية التي تعاقبت على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ونتيجة المفهوم الجديد لدور الدولة، إذ أصبحت مهيمنة على النشاطات الاقتصادية، وتتدخل في الشؤون الاجتماعية وتهتم بالمصلحة العامة وتعمل لها، وتتدخل لأجلها في مختلف

الفعاليات وتوفر لها شتى الخدمات فتقوم بتوزيع الدخل بصورة عادلة بين الناس، وتستثمر ثروات البلاد، وتحافظ على القوة الشرائية للنقد، وتعمل على زيادة الإنتاج، والقضاء على البطالة، لذلك اختلف دور المالية العامة وأصبحت وسيلة للتدخل في الحياة الاقتصادية وأداة لتحقيق أغراض الدولة الاجتماعية.

خصائص علم المالية العامة

تتجلى هذه الخصائص فيما يأتي:

1ـ علم المالية العامة هو العلم الذي يهتم بالحاجات العامة: والحاجة العامة هي الطلب الجماعي على السلع والمنتجات والخدمات، وتقوم الدولة بإشباعها عن طريق الموازنة العامة. وهذا يعني أن الحاجة العامة تتطلب وجود إيرادات عامة لازمة لتغطيتها مالياً، وحين تقوم الدولة بإشباعها، تظهر هذه الحاجة مالياً على شكل نفقة عامة، وبالتالي فإن المالية العامة تناقش الأسس التي يمكن في ضوئها حصر الحاجات العامة وتحديدها بجميع أنواعها، وتبحث في القواعد العلمية والأصول الفنية التي يتعين على الدولة الأخذ بها في تدبير مايلزمها من موارد اقتصادية.

2 ـ علم المالية العامة فرع من فروع القانون العام: وذلك لأن المالية العامة تتكون من مجموعة قواعد قانونية تنظم العلاقة المالية للدولة مع الآخرين على أساس من السلطة والسيادة. والمالية العامة بهذا المعنى لابد من أن تخضع لنظام قانوني خاص يكفل لأجهزة الدولة ضمان تقديم الخدمة العامة وتحقيق المنفعة العامة.

3ـ علم المالية العامة يبحث في القواعد والإجراءات المتعلقة بالأموال العامة: وتختلف المالية العامة بذلك عن المالية الخاصة، إذ تبحث الأولى في إيرادات الدولة ونفقاتها وأجهزتها، أما الثانية فتبحث في الثروة التي يتصرف بها الأفراد والشركات الخاضعون لأحكام القانون الخاص.

علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى

للمالية العامة علاقة بالعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، فالمالية العامة على علاقة بالعلوم القانونية؛ لأنه إذا كانت الغاية من المالية العامة هي جباية الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة وتوزيع العبء الناتج من ذلك بصورة عادلة بين المواطنين فإنه لابد من وضع القواعد الدستورية والإدارية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وبذلك فإن المالية العامة تتجلى من خلال مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم موارد الدولة ونفقاتها، والموازنة العامة و الرقابة على تنفيذ هذه الموازنة. وكذلك فإن للمالية العامة ارتباطاً مع العلوم الاقتصادية ولاسيما في العصر الحالي، إذ تبلور دور المالية العامة وسيلة للتأثير في الحياة الاقتصادية ذلك لأن المالية العامة أصبحت تعد الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها السياسية الاقتصادية لتنفيذ مشروعات القطاع العام ولتوجيه القطاع الخاص بصورة تجعله مكملاً للاقتصاد العام، مما يؤدي إلى تعايشهما في سبيل التنمية، وكذلك فإن وسائل المالية العامة تؤثر تأثيراً واضحاً في البيان الاقتصادي للدولة، فالضريبة تستخدم لتشجيع الادخار، وزيادة الاستثمار ودفع عجلة التنمية، والقروض العامة يمكن أن تستخدم في سبيل امتصاص الكتلة النقدية الفائضة في السوق، ومنع ارتفاع الأسعار، ومحاربة التضخم. وللمالية العامة علاقة مع العلوم السياسية، إذ تلازم تطور مفهوم الضريبة مع تطور المؤسسات الديمقراطية، ولإن الديمقراطيات الحديثة تشعر بشعور المواطنين وعبء الضريبة عليهم فقد أخذت على عاتقها مطالبة الدولة بعدم فرض هذه الضريبة من دون أخذ رأيهم، لذلك أعطت الدساتير المعاصرة للمجالس التشريعية - كونها ممثلة للشعب - السلطة الحصرية في فرض الضرائب، كما يتجلى ارتباط المالية العامة بالعلوم السياسية في أن الدولة تجد في الوسائل المالية سبيلاً مهماً لتنفيذ سياستها وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، وكذلك يظهر التأثير السياسي المباشر للمالية العامة عندما يعبر مشروع الموازنة العامة عن إطار العمل الذي ستنهض به الحكومة في سنة محددة،

ويعرض على السلطة التشريعية، وقد تضطر الحكومة إلى الاستقالة، إذا لم تقره السلطة التشريعية؛ لأن ذلك قد يعد بمنزلة رفض الثقة بالحكومة.



مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

مجلس الوحدة الاقتصادية العربيةThe Council of Arab Economic Unity منظمة اقتصادية وحدوية يراها بعضهم منظمة عربية متخصصة ويراها آخرون منظمة متعددة الأهداف في إطار التكامل الاقتصادي العربي. وهذا المجلس يدين بوجوده لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

شكل المد الجماهيري الوحدوي الذي ساد حقبة الخمسينات الإطار الملائم للتعبير عن حلم العرب في إقامة الوحدة الاقتصادية العربية، وقد اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها المنعقد في دمشق بتاريخ 22/ 5/ 1956 قراراً بتشكيل لجنة من الخبراء العرب لإعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيقها، وعُدَّ هذا القرار مفاجأة سارة للجماهير العربية التي تعلقت آمالها بهذا الهدف. وقد تم إعداد المشروع المطلوب ووافق عليه المجلس الاقتصادي للجامعة العربية بموجب القرار رقم 85 تاريخ 2- 6- 1957.

تضمنت المادة الأولى أهداف هذه الاتفاقية؛ إذ نصت على أن تقوم بين دول أعضاء الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة ما يأتي:

1- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

2- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية الأجنبية.

3- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

4- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

5- حق التملك والايصاء والإرث.

وقد كانت الغاية من إقامة الوحدة - كما بينت ذلك مقدمة الاتفاقية - تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها وتوفير رفاهية بلادها.

وحددت المادة الثانية وسائل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية بأن تعمل الأطراف المتعاقدة على الآتي:

1 - جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة، وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية في كل منها.

2- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها.

3 - توحيد أنظمة النقل والترانزيت.

4 - عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.

5 - تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بنهج يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة.

6 - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.

7 - آ- تنسيق تشريعات الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص.

ب - تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.

8 - تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد فيها.

9 - توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.

10 - اتخاذ أي إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف المحددة في الاتفاقية.

وقد نصت الاتفاقية على أن تتم هذه الوحدة بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة، بحيث يتم انتقال بلدان الأطراف المتعاقدة من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل من دون الإضرار بمصالحها الأساسية، كما نصت على أنه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات وأقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

أحدثت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مجلساً وزارياً سُميّ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ويعدّ السلطة العليا صاحبة القرار في هذه الاتفاقية، ويتألف من ممثل عن كل دولة منضمة إلى هذه الاتفاقية.

كما أحدثت الاتفاقية جهازاً إدرايا وفنياً يرأسه أمين عام يُسمى بأمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية، ويجري انتخابه من قبل المجلس لمدة أربع سنوات. يقوم الأمين العام - إضافة إلى مهامه الإدارية والفنية بوصفه رئيساً للجهاز الإداري - بإعداد التقارير عن حالة تنفيذ الاتفاقية وقرار السوق وتقديمها، كما يقدم المقترحات لتذليل الصعوبات، ويحضر اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية.

السوق العربية المشتركة

يُعدّ القرار رقم 17 الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتأريخ الثالث عشر من آب/أغسطس عام 1964 أهم قرار اتخذه هذا المجلس حتى اليوم، إذ تم بموجبه إقرار إنشاء السوق العربية المشتركة خطوة أولى من خطوات تحقيق الوحدة

الاقتصادية العربية. وتهدف السوق حسبما نصت عليه مقدمة قرار إنشائها إلى تحقيق ما يأتي:

1 – حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

2 – حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

3 – حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

4 – حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

ومن المعروف أن هذه الأهداف قد تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وبذلك فإن قرار السوق يعدّ خطوة أولى نحو تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

إنجازات السوق العربية المشتركة

استطاعت السوق العربية المشتركة في السنوات الأولى التي مرت بها أن تحقق عدداً من الإنجازات كان منها: إلغاء الرسوم الجمركية على التبادل السلعي بين الدول الأعضاء بدءاً من 1/ 1/ 1971. إلا أن هذا الإلغاء لم يتم في الواقع إلا بين أربع دول هي سورية ومصر والعراق والأردن من أصل أعضاء مجلس الوحدة البالغ عددهم ثلاثة عشر عضواً.

لقد حاول مجلس الوحدة تلبية رغبات بقية الأعضاء عن طريق معاملتهم معاملة خاصة، بحيث تطبق الإعفاءات الجمركية الكاملة على بضائعهم المتبادلة مع بقية الدول الأعضاء لقاء قيامهم بتخفيض رسومهم الجمركية خمسين بالمئة ثم جدولة الخمسين بالمئة المتبقية على عدد من السنوات، وذلك مراعاة للأحوال الاقتصادية للسودان وجمهورية اليمن الديمقراطية (سابقاً)، ثم امتدت هذه المعاملة لتشمل الجمهورية العربية اليمنية وموريتانيا والصومال. ومع ذلك فقد تعطلت مسيرة الإعفاءات الجمركية نتيجة الصعوبات التي عانتها بعض هذه الدول سواء من حيث توافر القطع الأجنبي لتمويل المستوردات أو من حيث مزاحمة الصناعة الوطنية. وعلى سبيل المثال تُذكر التظاهرة التي

قام بها عمال أحد معامل المحارم الورقية مطالبين بحماية إنتاج معملهم من مزاحمة المحارم الورقية المستوردة، كما يُذكر قيام إدارة الجمارك في إحدى الدول العربية بإبقاء رب البندورة المعلب على الحدود وتحت أشعة الشمس حتى فسد؛ وذلك لمنعه من الدخول خوفاً من مزاحمته الإنتاج الوطني.

حاول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن يُخرج السوق من واقعها المؤلم، فألّف عدة لجان لتقييم الأوضاع وتقديم المقترحات إلا أنها لم تنجح في مهامها. كما أن عدم وجود دول الخليج العربي وبصورة خاصة المملكة العربية السعودية في مجلس الوحدة وفي قرار السوق أفقد السوق قسماً كبيراً من أهميتها؛ ذلك أن قسماً مهماً من تجارة البلدان الأعضاء في السوق يتم مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. وكانت المبادرة الأخيرة التي اتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية لإنقاذ السوق وإعادة حيويتها هي إعداد مشروع اتفاقية رباعية بين كل من مصر وسورية والعراق وليبيا تقضي الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والكمية والنقدية على السلع المتبادلة بين هذه الدول، وعلى أن يجري توقيعها من قبل رؤساء وزارات هذه الدول في القاهرة في أواخر عام 2001، إلا أن ذلك لم يكتب لـه النجاح أيضاً.

أولى المجلس اهتماماً خاصاً بالشؤون النقدية فأنشأ لجنة محافظي البنوك المركزية التي أعدّت مشروع اتحاد المدفوعات العربي الذي وافق عليه في عام 1970. وقد حلّ محله فيما بعد صندوق النقد العربي الذي تم الاتفاق على إنشائه في عام 1976، وبدئ العمل باتفاقيته في عام 1977.

حاول مجلس الوحدة أن يعد عدداً من الاتفاقات المتعلقة بالجمارك والاستثمار والمعاملة الخاصة للسلع العربية المنتجة من قبل الشركات العربية المشتركة، وركز جهوده على دعم الاتحادات النوعية وترتيب اجتماعاتها والإسهام في أعمالها.

ويعدّ مجلس الوحدة الاقتصادية أن الإنجاز المهم الذي قام به بعد موضوع حرية التجارة هو تطبيق مبدأ حرية الانتقال والإقامة والعمل في الدول المطبقة لقرار السوق، حتى استُخدمت الهوية الشخصية وثيقة قانونية للانتقال بين دول السوق (مصر وسورية والعراق والأردن).

ويرى مجلس الوحدة الاقتصادية أنه في مقدمة التبعات والصعوبات التي وقفت دون تحقيق أهداف السوق العربية المشتركة صعوبة الاستغناء عن الحصيلة الجمركية لدى بعض الدول التي تعاني شح الموارد الضريبية ونقص القطع الأجنبي، وكذلك انعكاس الخلافات السياسية البيئية على تنفيذ أحكام السوق، ولجوء بعض الدول العربية إلى تفضيل الاتفاقات على أحكام السوق.



المجمع الصناعي

المجمّع الصناعي industrial complex شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي لاقتسام السوق العالمية. وهو النموذج الذي يهدف إلى السيطرة على فرع معين من فروع الإنتاج الصناعي، ويأتي استجابة للمتطلبات المباشرة للقوى المنتجة (التجميع)، وللظروف الخاصة للتراكم الرأسمالي (التوزيع)، فلكل مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي الاحتكاري أشكالها في الإنتاج والتسويق والتحكم بالسلعة، بما يلائم طبيعة التطور التقني وتنامي العلاقات الاقتصادية الدولية.

وفي أحدث هذه المراحل أصبح المجمّع الصناعي القوة الحاسمة في اقتصاد البلدان الرأسمالية وفي الاقتصاد العالمي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية؛ حيث يضم أكبر المؤسسات وأفضلها تجهيزاً من الناحية التقنية، وقد اندمجت بشكل وحدة إنتاجية متكاملة، ينحصر دور المؤسسات الصغيرة في تزويدها بالمواد وأجزاء الإنتاج وتقديم الخدمات.

في منتصف القرن العشرين نشأت المجمعات الصناعية نتيجة انضمام بعض المؤسسات المستقلة إلى بعضها واندماجها؛ أي اندماج أفقي يتخذ شكل اتحاد معامل متخصصة متماثلة في صناعة إنتاج معين، ثم تطور الاندماج ليتخذ شكلاً عمودياً، فأصبحت الشركات المتحدة تتحكم بمختلف مراحل عملية الإنتاج، ابتداءً من الحصول على مصادر المواد الأولية وتصنيع مخلفات الإنتاج حتى الدخول في مرحلة التصنيع النهائي للمنتج، أي تزايد التجميع عن طريق التكامل التصنيعي؛ وهذا ما أدى إلى اختفاء المؤسسات المستقلة بصورة تدريجية، ولاسيما في مجال الفولاذ والغزل والنسيج والورق والنفط.

في فترة الستينات من القرن العشرين أحدثت ظاهرة انتعاش اقتصادي عالمي، أدت إلى تحفيز الاستثمارات الرأسمالية الضخمة وبناء مصانع ومجمعات إنتاجية كبيرة، وشهدت البلدان الرأسمالية المتقدمة موجة من الاندماج في فروع اقتصادية مختلفة أدت إلى تمركز رأس المال لدى الاحتكارات وإلى نشوء مجمعات صناعية عملاقة، ففي أمريكا مثلاً قام 200 احتكار ضخم للصناعات التحويلية في الأعوام 1956- 1963 بشراء 1080 شركة تقدر قيمتها بنحو 15مليار دولار، وفي عام 1966 بلغت قيمة الشركات المندمجة 4.1 مليار دولار، وفي عام 1968 بلغت 12.6 مليار دولار، وشملت هذه الموجة اقتصاديات ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا واليابان.

وإذا كان الاحتكار الرأسمالي يهدف إلى غزارة الإنتاج، فان استخدام التقنية المتطورة يحقق له هذه الغاية، ويدفع به نحو التمركز في الصناعات الحديثة وتكوين وحدات إنتاجية ضخمة تتجه المعامل المتخصصة فيها نحو التكامل والاندماج في مجمعات صناعية.

وقد أدى تجميع الإنتاج وتركيزه، ونشوء مجمعات متكاملة إلى زيادة حجم رأس المال اللازم لتحقيق الريعية المطلوبة في بعض الفروع الصناعية الجديدة، وظهرت حالات كثيرة نشأت بموجبها استثمارات بمشاركة عدة شركات رأسمالية في احتكارات النفط والألمنيوم والكيمياء. وقد جرى ذلك في ظل الثورة العلمية والتطور في الصناعات الإلكترونية والكيميائية وعسكرة الاقتصاد وعلوم الفضاء والاتصالات التي أدت إلى زيادة مبيعاتها وأرباحها، ولاسيما في الولايات المتحدة وأوربا واليابان، حيث تمتلك مجمعاتها المراكز العلمية ومراكز خاصة للأبحاث والتقنية والتصاميم التي يعمل بها عدد كبير من المصممين والمخترعين؛ وتنسق أعمال المصانع المتخصصة، ولديها ايضاً معاهد لتطبيق الاختراعات في المجال العملي.

وقد أدى ذلك إلى تغيير في بنية الصناعة وموازين القوى بين المجمعات الصناعية الاحتكارية، وظهرت تغيّرات كميّة ونوعية نتيجة متطلبات قوى الإنتاج المتطورة؛ بحيث أصبحت مجمعات السيارات والنفط والصناعات الإلكترونية والاتصالات تحتل مركز الصدارة في أمريكا.

أما في أوربا – وبتشجيع من حكوماتها– فقد اندمجت أكبر المؤسسات العاملة في مجال التعدين والصناعات الإلكترونية، وأصبح مجمّع «فوكس فاكن» الأول في ألمانيا ومجمّع «رينو» الأول في فرنسا.

وتلجأ المجمعات إلى أسلوب تنويع النشاطات الاقتصادية لتلبية احتياجات متطلبات السلعةأ ولهذه الغاية تسعى المجمعات المتخصصة بإنتاج سلعة معينة إلى تلبية احتياجات الشاري كلها واستبعاد المنافسين، كما فعلت مجمعات الفولاذ في الولايات المتحدة حيث عمدت إلى إنتاج مواد كيمياوية وبلاستيكية.

وفي إطار بحث الاحتكارات عن أكبر قدر من الربح، عمدت المصارف في الولايات المتحدة إلى تطوير دور هذه المجمعات، وتكوين نموذج مجمع الاحتكار المختلط.

ترتكز إدارة هذه المجمعات الصناعية الضخمة إلى سياسة مركزية التخطيط والتنظيم، استجابة لمتطلبات الإنتاج الغزير المخطط، ولذلك فان التخطيط الاستراتيجي للمجمع المتعلق بالسياسة الإنتاجية منفصل ومستقل عن العمل التنفيذي. وتعمل الإدارة على نحو مركزي ينظم ويضبط الإنتاج وعلاقات مختلف المؤسسات التابعة للمجمع وينسّق بينها، وهذا ما يؤدي إلى تقليص استقلالية الفروع عن إدارة المجمع الأم التي تتألف من أشخاص ذوي كفاءة عالية وخبرة علمية وتأهيل وتدريب متخصص، وبصورة خاصة للقيادات الإدارية والإنتاجية والتسويقية.

وعادة ما يكون لهذه المجمعات سياسة خاصة بالأسعار، فهي لا تهتم بالحصول على أعلى الأسعار، وإنما تهتم بتحديد الأسعار بالاسلوب الذي يحقق لها أعلى ربح، بعد أن تضيف إلى تكاليف الإنتاج نفقات مراكز الاختراع والبحوث وقيمة براءات الصنع.

أدت حركة تدويل رأس المال واندماج احتكار رأسمالية الدولة مع الاحتكارات الخاصة في الثمانينيات من القرن العشرين إلى نشوء ظواهر اقتصادية تمثلت في المجمعات الصناعية المتعددة الجنسيات في أوربا، حيث تمتلك رؤوس الأموال الأجنبية معظم فروعها، كما تعزز دور مجمع الصناعات العسكرية ولاسيما في الولايات المتحدة الذي يقوم على نظام معقد من الاتفاقات السرية بين الاحتكارات الخاصة والجهات الحكومية المسؤولة عن التسلح بحيث تسيطر على سوق السلاح العالمي، ويتعاظم نفوذها في مجال اتخاذ القرارات السياسية من خلال تمويل جماعات الضغط ومراكز الأبحاث والإعلام.

ولم يعد سراً ذلك الدور الذي تقوم به المجمعات الصناعية الكبرى، ولاسيما مجمع النفط والصناعات العسكرية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وصناعة الرؤساء للولايات المتحدة، وقد جرى تعميم هذا النمط الأمريكي على البلدان الصناعية الكبرى وتحول إلى ظاهرة دولية، كما في بريطانيا وألمانيا واليابان.

وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين تعاظمت حركة تدويل رأس المال إلى النطاق فوق القومي وظهرت شركات متعددة الجنسيات امتدت إلى البلدان النامية حيث شهدت بعض البلدان الآسيوية والنامية ازدهار المجمعات الصناعية الكبرى.



المحاسبة

أولا: نظرية المحاسبة

تُعرف نظرية المحاسبة theory of accounting بأنها مجموعة من المفاهيم والمبادئ والفروض والبديهيات التي لابد منها بهدف قياس البيانات وتوصيلها على شكل معلومات صالحة لاتخاذ القرارات، وتعنى نظرية المحاسبة بالبحث الفلسفي في الإطار المنطقي الذي يقدم خلفية مناسبة يعتمد عليها المحاسب فيما يتخذه من إجراءات عملية في سبيل التوصل إلى القوائم المالية المنشورة. وقد ظهر مفهوم المحاسبة وتطور مفهومها تبعاً لتطور حاجات الإنسان وتطور المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي يعمل في ظله، ففي أيامها الأولى كانت المحاسبة تهتم بالعد والقياس والتسجيل الإحصائي وكانت تبعاً لذلك تركز على القيد البسيط.

بدأ البحث في نظرية المحاسبة مع ظهور نظام القيد المزدوج على أيدي الإيطاليين حيث وجدت دفاتر إيطالية منظمة بطريقة القيد المزدوج في عام 1440، وقد قام الكاتب الإيطالي Pacioli بعرض طريقة القيد المزدوج في كتاب ألفه عن الرياضيات خصص فيه فصلاً كاملاً عن هذه الطريقة عام 1494، وقد استهدف نظام القيد المزدوج تحقيق رقابة رياضية فعالة للعمليات المحاسبية المدينة والدائنة من خلال افتراض التوازن الدائم لميزانية المشروع عن طريق حساب الملكية أو رأس المال الذي يزداد عن طريق المكاسب أو الأرباح المتحققة وينقص عن طريق الخسائر أو النفقات الإيرادية (المصروفات) المختلفة، وقد أفلح نظام القيد المزدوج هذا بتحقيق رقابة قوية على الوضع النقدي، وهي أكثر العناصر أهمية في أصول المشروع، لكن عدم تمكن هذا النظام من فرض الرقابة على البضاعة جعل التجار الإيطاليين يستخدمون الحسابات الختامية، كالتشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر بهدف قياس نتائج أعمال المشروع من خلال نظام القيد المزدوج.

لكن الثورة الصناعية وما كانت تعنيه من انقسام بين الملكية والإدارة بسبب تضخم حجم المشروعات واعتمادها على التقنيات المتقدمة غالية الثمن، واحتدام المنافسة بين المشروعات...إلخ أدت إلى الاهتمام بمحاسبة التكاليف اللازمة لرسم سياسات الأسعار في تلك المشروعات، مما أدى إلى تكليف محاسب قانوني لتقديم تقرير يفصح فيه عن الوضع المالي لها. وكان لأزمة عام 1930 - التي خيّم فيها الكساد على الاقتصاد العالمي- تأثير في إفلاس كثير من الشركات المساهمة ومطالبة البنوك الدائنة وأطراف أخرى بالتعويض عليها عن الأضرار التي لحقتها بسبب إفلاس الشركات التي اقترضت من أموالها أو باعت أسهمها بالاعتماد على قوائم مالية تظهر أرباحاً وهمية بغياب المبادئ والمفاهيم والفروض الموحدة والمتفق عليها، أو التي تنطلق من أساس نظري موحد؛ مما جعل المجتمع المالي يلح على قيام الأشخاص والمنظمات بإعداد الدراسات حول نظرية المحاسبة.

ونتيجة لذلك كلف مجمع المحاسبة الأمريكي (American Accounting Association (A A A وليام أندرو باتون William Andrew Paton وضع نظرية للمحاسبة الذي صاغ فيها نظريته معتمداً المذهب الاستنباطي على مبادئ أساسية من دون برهان هي: 1- الشخصية المعنوية، 2- استمرار المشروع، 3- معادلة الميزانية، 4 - التكلفة والقيمة الدفترية، 5- الشروط المالية وتوازن الميزانية، 6- تحقق التكاليف والدخل. وقد اعتمد مدخل Paton على التكلفة التاريخية ورفض جميع أشكال زيادة التكلفة الدفترية، ولم يوافق على تحقق الإيراد إلا عند البيع حتى إن ارتفعت الأسعار، إلا أنه قبل بتشكيل مخصصات الاستهلاك ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ورفض تقويم مخزون آخر المدة من البضائع بسعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل.

لكن مجمع المحاسبين الأمريكيين كلف في عام 1961 موريس مونيتز Maurice Moonitz إعداد دراسة عن مبادئ المحاسبة وقد وضع هو الآخر عدة مبادئ أساسية منها

مبادئ تنسب إلى المحيط الاقتصادي والسياسي وهي: الكمية، التبادل، الشخصية المعنوية، الدورة الزمنية، ووحدة القياس. ومصادرات أو مبادئ تنبع من مجال المحاسبة ذاته وهي: القوائم المالية، أسعار السوق، الشخصية المعنوية، وغير النهائية. ثم استخلص مقتضيات على أسس المنهج الاستنباطي هي: استمرار المشروع، الموضوعية، الاستمرار، ثبات وحدة القياس، والإفصاح.

وفي عام 1962 أصدر المجمع المذكور دراسة عن مبادئ المحاسبة بعد أن انضم روبرت سبروس إلى موريس مونيتز وعدت الدراسة الأولى بمنزلة مقدمة وجزء لا يتجزأ من الدراسة الثانية. وقد انطلقت هذه الدراسة في نظرية المحاسبة من سعر السوق وليس من التكلفة التاريخية، فاعترفت بالربح عند البيع وقبل البيع بفعل تغيرات سعر النقود أو أسعار الاستبدال أو التحقق من صافي القيمة البيعية أو اكتشاف الموارد الطبيعية، وعدت هذه المحاولة أن مشكلة التقويم تكمن في قياس الخدمات المستقبلية من خلال سعر التبادل الماضي أو المستقبلي أو الحاضر وعدت السعر الحاضر أو صافي القيمة البيعية أو تكلفة الاستبدال هو السعر الأكثر موضوعية من التكلفة التاريخية التي يتم اللجوء إليها إذا لم يتم الوصول إلى قيمة حاضرة موضوعية.

وقد تخلى مجمع المحاسبة الأمريكي عن مصطلح مبادئ مقبولة من دون برهان (المصادرات) ليستعمل مصطلح معايير أو إرشادات في بيان النظرية الأساسية للمحاسبة A Statement of Basic Accounting Theory (ASOBAT) وذلك في عام 1966 واضعاً معايير هي: المنفعة، قابلية التحقق، عدم التحيز، والكمية. ثم استنتج منها إرشادات هي: الملاءمة، الإفصاح، إدخال المعلومات الخاصة بالبيئة، توحيد الممارسة داخل الوحدة المحاسبية وبين الوحدات، والاستمرار في اتباع الممارسة نفسها عبر الزمن. وقد أدرك المجمع المذكور أن عدم التوصل إلى نظرية واحدة للمحاسبة إنما يكمن في عدم

الانطلاق من منهج متفق عليه ومقبول مما أدى إلى وضع نظريات مختلفة باختلاف مداخل بنائها المنهجية.

هـذا وقـد أدت المبـادئ المحاسـبية المقبولـة عمومـاً Generally Accepted Accounting Principles دوراً رئيساً في الولايات المتحـدة الأمريكيـة والعـالم في تطـوير نظرية المحاسبة، إذ استخدمت لجنة منبثقة من مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1932 هذا المصطلح ووضعت خمسة مبادئ هي:

1- تحقق الإيراد بالبيع، 2- استبعاد المكاسب الرأسمالية من قائمة الدخل، 3- استبعاد نصيب الشركة القابضة من أرباح الشركة التابعة إذا تحققت قبل السيطرة، 4- عدم احتساب أرباح أسهم الخزينة، 5- استبعاد أوراق القبض الموقعة من موظفي الشركة أو شركاتها التابعة من باقي أوراق القبض وإظهارها مفردة مستقلة. وقد شكل مجمع المحاسبين الأمريكيين لجنة إجراءات المحاسبة في 1933 وكان هدفها مبدئياً تطوير بيان شامل بمبادئ المحاسبة يعمل مرشداً عاماً لحل مشكلات التطبيق العملي، ونشرت في الفترة 1938-1939 اثنتي عشرة نشرة محاسبية تناولت مشكلات مختلفة، وكان هذا المجمع اعتمد مصطلح مبادئ محاسبية مقبولة عموماً GAAP. إلا أن لجنة الإجراءات في تلبية حاجات المجتمع المالي إلى مبادئ محاسبية شاملة تحل جميع المشكلات المثارة أدى بالمجمع إلى حل لجنة الإجراءات وتشكيل مجلس مبادئ المحاسبة Accounting Principles Board (APB) في عام 1959، وقد أصدر هذا المجلس آراء كثيرة تمثل جزءاً من المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً إضافة إلى إصدارات اللجنتين السابقتين غير المعدلة، إلا أنها بقيت مع ذلك عاجزة عن تلبية حاجات المجتمع المالي؛ لذلك انعقد مؤتمراً عام 1971 وشكل لجنتين إحداهما لتطوير مبادئ المحاسبة، نتج منها تكوين هيئة معايير المحاسبة المالية في أمريكا تضم سبعة أعضاء، خدمة كل منهم لفترة خمس سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة، وعليهم أن يلتزموا الحياد التام والامتناع عن القيام بأي أعمال أخرى

غير عضويتهم في هذه الهيئة لنفي أي تعارض في المصالح بين المجتمع المالي ومصلحة عضو الهيئة. وقد قدمت هيئة معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) كثيراً من المعايير التي تعد من المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً إضافة إلى إصدارات لجنة الإجراءات أو لجنة المبادئ أو مجلس مبادئ المحاسبة غير المعدلة والتي يمكن لـ FASB تعديلها.

وقد كان المنهج الفلسفي الذي اعتمدت عليه المنظمات المهنية - وخاصة مجمع المحاسبين الأمريكيين لدى إصدار التوصيات التي تمثل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً - براغماتياً بطبيعته، إذ استوحى مصلحة المستخدمين وجعل البيانات المحاسبية تهدف إلى تقديم منفعة لهؤلاء المستخدمين، وإن اتفاق ممثلي المهنة على قاعدة أو مبدأ معين يعد بمنزلة حقائق، بحيث تعد القوائم المالية حقيقية إذا اعتمدت على هذه المبادئ. وهذا ما مكنها من حل مشكلات التطبيق العملي عن طريق مرونة مكنتها من عرض عدد من البدائل المقبولة عموماً، وترك الشركة تختار البديل المناسب شريطة استمرارها في تطبيقه في الدورات المحاسبية المتتالية، وإذا تم تغيير مبدأ معين توجب على المحاسب الإفصاح عن هذا التغيير وأثره في الربح الدوري، وإذا لم يفعل المحاسب ذلك توجب على المحاسب القانوني (المراجع) الإفصاح عن ذلك في تقريره لجعل المعلومات المحاسبية الخاصة بمشروع معين قابلة للمقارنة عبر الزمن، ولن تتردد هيئة معايير المحاسبة المالية في تعديل أي معيار أو إلغائه إذا تطلب التطبيق العملي ذلك. وكثيراً ما تعبر المعايير الصادرة عن حلول توفيقية لإرضاء المصالح المتعارضة، إذ إن أعضاء الهيئة يمثلون جميع شرائح المجتمع المالي وإن رأي الأغلبية هو السائد.

وقد بينت إحدى الدراسات الصادرة في عام 2002 أن الأسواق المالية تعتمد على المعلومات المالية المعدة بحسب المعايير المحاسبية وأن التركيز في الأسواق المالية على الخصائص الإعلامية للقوائم المالية، كالاعتماد على الواقعية الاقتصادية، وتقديم

معلومات ذات علاقة بالقرارات المطلوب اتخاذها، والالتزام بالأساس النظري المعتمد، وحل المشكلات المطروحة، وزيادة إمكانية المقارنة، والميل نحو القيمة الجارية على حساب التكلفة التاريخية أو الدفترية، مما يفسر اتجاه المعايير الأمريكية المعاصرة نحو سعر السوق في حال انخفاض أسعار السوق للأصول طويلة الأجل عن التكلفة التاريخية. كما قبلت من خلال المعيار 94 بتسعير الاستثمارات من أسهم وسندات وغيرها من المشتقات المالية بأسعار السوق حتى إن بقيت هذه الأسهم والسندات بحوزة الشركة في نهاية الفترة.

وهكذا تبين أن لنظرية المحاسبة مداخل ثلاثة هي:

1 - المدخل الأخلاقي: وهو الذي يجعل الوظيفة المحاسبية محل ثقة واحترام المستفيدين من المعلومات المحاسبية من خلال تحلي المحاسب بالنزاهة والصدق والاستقلال.

2 - المدخل الاجتماعي: وهو الذي يهتم بالقيم الاجتماعية السائدة لدى تحديد أهداف المحاسبة ووضع إطارها المنطقي.

3 - المدخل الاقتصادي: تأخذ المحاسبة بالنظرية الاقتصادية ولا تتناقض معها، فقياس المخزون السلعي يتم بحسب سعر البيع ابتداءً من انتهاء الإنتاج، وهذا من شأنه الاعتراف بالإيراد منذ انتهاء الإنتاج من دون حاجة إلى الانتظار حتى لحظة البيع، وما يرتبط معها من تحديد دقيق للسعر ونقل مادي للسلعة أو تقديم الخدمة، وتحمل المشتري مخاطرها، ولا يقتصر ذلك على قياس المخزون عن طريق تسعيره، بل يمتد إلى طريقة صرف المخزون أيضاً. إذ يهدف الاقتصاديون إلى التمييز الواضح بين رأس المال والدخل، فإن أرصدة المخزون المرحّلة من العام الماضي تعد جزءاً من رأس المال، ويقتضي ثبات كمية هذا المخزون وقيمتها لحساب أي زيادة أو نقص نظراً لأثر هذا التغير في قياس الدخل القومي، وتسمى هذه الطريقة طريقة المخزون الثابت وهي الطريقة المنسجمة مع المفاهيم الاقتصادية. وفي حال تعذر تطبيق هذه الطريقة من الناحية العملية يميل المحاسبون إلى تطبيق طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO

لأغراض إعداد الحسابات القومية المنسجمة مع المفاهيم الاقتصادية، أو تثبيت المخزون المدور من العام الماضي وفتح حساب لتغير المخزون بالكمية والقيمة.

وقد نشأ عن استخدام المنهج التجريبي في المحاسبة ما يسمى بالنظرية الإيجابية في المحاسبة في الربع الأخير من القرن الماضي.

وقد تأثرت النظرية الإيجابية في المحاسبة بأدبيات الاقتصاد المالي التي نشرت قبل هذه الفترة من قبل اقتصاديين مثل ميلتون فريدمان أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو الذي ركز على المدخل الإيجابي في الاقتصاد منطلقاً من تأثير القرارات الاقتصادية التي تتخذها السلطات النقدية كتخفيض معدلات الفائدة في سلوك متخذي القرارات من المستثمرين أو المستهلكين المتمثل في زيادة إقبالهم على الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج، وامتصاص جزء من البطالة في المجتمع، وهذا يؤدي إلى زيادة دخول فئات اجتماعية مختلفة... وقد حاول رواد مدرسة روشيستر أن يجعلوا من القرارات المحاسبية كالأخذ بطريقة للاستهلاك دون غيرها أو تبني مدخلاً للقياس دون غيره أداة تنبؤية تؤثر في سلوك مستخدمي المعلومات المحاسبية.

وقد بنيت النظرية الإيجابية في المحاسبة على أساس نظرية الوكالة المعروفة في القانون والتي تحدد العلاقة بين الموكل والوكيل الذين قد يشار إليهما على أنهما الأصيل والمدير الذي عليه أن يحمي مصالح الأصيل وينفذ تعليماته مقابل أتعاب أو أجور أو تكاليف يشار إليها على أنها تكاليف الوكالة، وتفسر هذه النظرية العلاقة القائمة بين المساهمين (الأصيل) والوكيل الذي يمثل مجلس الإدارة المنتخب من قبلهم لإدارة الشركة المساهمة بما يخدم مصلحتهم... وفي الوقت نفسه فإن لمجلس الإدارة مصالحه الخاصة التي قد تتفق مع مصلحة المساهمين وقد تتعارض معها. وتتدرج علاقات الوكالة لتنظيم عمليات الشركة المساهمة من الأعلى إلى الأدنى وتنظم هذه العلاقات من خلال عقود تبين حقوق كل طرف وواجباته.

وهكذا فإن النظرية الإيجابية للمحاسبة تقدم سياسات محاسبية تنسجم مع استراتيجية الإدارة، وتتغير بتغير هذه الاستراتيجية، تعبيراً عن المصالح المختلفة التي تتفاعل من خلال منظومة العقود المختلفة التي تجريها الشركة بين أصيل ووكيل حيث يصبح المدير والمدير الفرعي وكيلاً، كما يكون المدير أصيلاً والمورد وكيلاً وهكذا. لذا فإن الإدارة قد تلجأ إلى اعتماد سياسات محاسبية معينة، كتقويم المخزون بسعر التكلفة أو اعتماد طريقة الوارد أولاً وصادر أولاً في تقويم المخزون إذا كانت هذه السياسات تتفق مع استراتيجية الإدارة في التستر على الخسائر أو الإقلال من الأرباح للإعلان عن قوائم مالية ذات تأثير مناسب في قرارات المستثمرين الذين يقبلون على شراء أسهم الشركة في السوق المالي والمحافظة على وضع المشروع لمصلحة الإدارة والمساهمين معاً.

وقد تتعارض مصلحة الإدارة مع مصلحة المساهمين في حالات أخرى، كأن تنوي الإدارة شراء أسهم من أسهم الشركة بسعر منخفض من خلال سعيها إلى إظهار الشركة خاسرة أو ذات أرباح بسيطة، وفي العام التالي تقفز الأرباح من خلال تبني سياسات محاسبية أخرى فتحقق الإدارة أرباحاً عن طريق بيع الأسهم التي كانت اشترتها في العام الماضي. وقد تعبر الإدارة عن سياساتها المحاسبية أحياناً عن طريق الضغط على الجهات المسؤولة عن إصدار المعايير لإصدار معايير تنسجم وسياستها. لذلك أصبح للإدارة تأثيراً في إصدار المعايير، كما أن المعايير تؤثر في سلوك الإدارة.

ويمكن التعبير عن مصالح الإدارة من خلال العوامل الآتية: 1) الرواتب والمكافآت، وهذا يعدّ حافزاً كافياً للإدارة لتتغاضى عن بعض الخسائر أو الالتزامات أو تعتمد سياسات تقويمية تؤدي إلى زيادة قيمة الأصول وإظهار أرباح أكبر، أو تكوين سمعة طيبة للمشروع، 2) كما أن لجوء الإدارة إلى التمويل بالائتمان قد يفرض عليها تبني سياسات محاسبية معينة تجعل الجهات الدائنة أكثر اطمئناناً لاسترداد أموالها على المدى المتوسط أو الطويل. كالتوسع في الاعتراف بالخسائر أو الأعباء أو تبني سياسات تقويمية

أكثر تحفظاً لإظهار أرباح أقل مما يؤدي إلى ظهور احتياطيات سرية تتمثل في زيادة القيمة السوقية للأصول عن قيمتها الدفترية أو انخفاض القيمة السوقية للالتزامات عن قيمتها الدفترية كإظهار أوراق الدفع الخاصة بالمشتريات التأجيرية بقيمتها الاسمية التي تتحقق بعد عدة سنوات من دون أخذ موضوع الفوائد التي لم تتحقق بعد في الحسبان.

وخلاصة القول أن الغرض من النظرية الإيجابية للمحاسبة هو تخليص المحاسبة من الأحكام القيمية الناجمة عن المدخل المعياري الذي هو نتاج المنطق الاستنباطي، والانطلاق نحو قاعدة من التفسير والتنبؤ (إذا ... إذن) تبنى على حقائق تجريبية. ولاشك في أن هذه النظرية هزت أركان النظرية التقليدية المبنية على المدخل المعياري، لكن ما توصلت إليه ليس مبادئ أو معايير محددة للقياس بل سياسات تتغير بتغير مصلحة الإدارة بصورة خاصة ومصلحة المشروع بصورة عامة.

ثانيا: أهم فروع المحاسبة هي:

1ـ المحاسبة المالية financial accounting: وهي تختص بتوفير معلومات للأطراف الخارجية والداخلية ويتركز على الاستثمار الأصول ومصادر الأموال مفهوم الملكية وحقوقها والإيرادات والمصروفات ويتسم القياس في المحاسبة بأنه:

- ـ قياس تقدير فعلي (تاريخي) بعد وقوع المعاملات.
- ـ قياس خاضع للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

2ـ محاسبة التكاليف cost accounting: وهي تختص بقياس عناصر التكاليف الضرورية لإنتاج المنتج، وتعدّ محاسبة داخلية حيث يتم توصيل معلومات ناتجة من نظام التكاليف للإدارة بمستوياتها المختلفة ويتم قياس التكاليف على أساس فعلي بعد الحدوث الفعلي لعنصر التكلفة.

3ـ المحاسبة الإدارية management accounting: وهي المحاسبة التي تؤلف جميع الأنشطة الخاصة بقياس المعلومات وتوصيلها والضرورية للإدارة بجميع مستوياتها المختلفة من أجل مساعدتها على رسم السياسة والتخطيط وترشيد القرارات والرقابة والمتابعة وتقديم الأداء والنتائج ولإدارة المنشأة بكفاية ونجاح.

4 ـ المحاسبة الحكومية :governmental accounting وهي للوزارات والمصالح الحكومية، وهي مجموعة مبادئ ومفاهيم وأسس علمية تحكم إعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها وتسجيل وتبويب المعاملات المالية للجهاز الحكومي والإداري والرقابة المالية وإعداد جدول إيرادات ومصاريف.

ثالثا: أهم المفاهيم والموضوعات المتعلقة بنظرية المحاسبة

هنالك كثير من الموضوعات لابدّ من التعرض لها عند دراسة نظرية المحاسبة لعل أهمها:

1ـ الإفصاح disclosure

كان الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة، هذا الانفصال أوجد بعداً بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع، وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المشروع المالي، ونتائج أعماله في فترة معينة، وتدفقاته النقدية في تلك الفترة. فكان لابد من نشر القوائم المالية التي بدأت بالميزانية العمومية التي كانت تثبت حقوق الملكية من رأس مال الأسهم أو الأرباح المدورة على نحو متميز عن أرباح الدورة الحالية. لكن أزمة الكساد التي حلت بالنظام الرأسمالي العالمي في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين جعلت المجتمع المالي يطالب بالإفصاح عن حركة أموال المشروع من دون الاكتفاء بمركزه المالي في لحظة افتراضية معينة، مما أدى إلى الإفصاح عن الحسابات الختامية المتمثلة بحساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر من خلال نظام الجرد الدوري الذي يتم سنوياً من خلال الإحصاء المادي للمخزون السلعي في نهاية الفترة.

لكن تطور محاسبة التكاليف والاعتماد على نظام الجرد المستمر للمخزون السلعي بدلاً من الجرد الدوري أدى إلى التحديد المستمر لتكلفة المبيعات وفتح حساب مستقل لها، مما جعل قائمة الدخل تحل محل الحسابات الختامية الثلاثة السابق ذكرها، وقد قدمت قائمة الدخل إفصاحاً أكبر مكّن الإدارة من اتخاذ قرارات بمرونة أكبر وأعطت المجتمع المالي فكرة أكثر بساطة عن نشاط المشروع من خلال العلاقة بين المبيعات ومصادر الإيرادات الأخرى وتكلفة هذه الإيرادات، مع إمكانية التمييز بين أنواع الإيراد المختلفة.

2ـ الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)

تعرّف الميزانية من الزاوية القانونية على أنها تمثل ممتلكات الوحدة المحاسبية والالتزامات القانونية على هذه الوحدة المحاسبية. وتعرّف الميزانية من الزاوية المحاسبية البحته بأنها حصيلة الأرصدة لمجموعة من الحسابات المسجلة دفترياً على أساس القيد المزدوج، أو أنها ملخص مبوب لأرصدة الحسابات التي لازالت مفتوحة في دفتر الأستاذ العام، وذلك بعد ترحيل أرصدة الحسابات الاسمية إلى حسابات النتائج، ولكنها تحوي رصيد هذا الحساب.

أما من الناحية الاقتصادية فالميزانية تعرض أصولاً تمثل موارد اقتصادية موضوعة تحت تصرف وحدة اقتصادية معينة، وخصوماً تمثل طريقة تمويل هذه الأصول، مما يجعل الأصول والخصوم متوازنتين.

وتهدف الميزانية إلى وصف المركز الاقتصادي لوحدة اقتصادية معينة بطريقة معيارية في لحظة معينة، ويمكن أن تعرض على شكل حساب (T) وتظهر الأصول في الجانب الأيمن والخصوم أو الالتزامات وحقوق الملكية من رأس المال أو الأرباح أو المكاسب في الجانب الأيسر. كما يمكن للميزانية أن تعرض على شكل قائمة أو تقرير، تسمى قائمة المركز المالي، تظهر علاقات الارتباط بين كل من المصادر طويلة الأجل واستخداماتها

(الأصول والخصوم طويلة الأجل) وكذلك بين المصادر والاستخدامات قصيرة الأجل مما يظهر رأس المال العامل ويسهل استخدام أدوات التحليل المالي.

إلى جانب هذا المفهوم هنالك كثير من المفاهيم المحاسبية، كالأصول، الخصوم (المطلوبات أو الالتزامات) liabilities، رأس المال capital.

3ـ النظام المحاسبي Accounting system

يعرّف النظام بأنه مجموعة من الأجزاء المترابطة لإنجاز هدف معين، ويتضمن النظام المحاسبي مجموعة متجانسة ومترابطة من الأجزاء والعناصر والأعمال والموارد، تعمل على تجميع البيانات المحاسبية وتشغيلها وإدارتها والرقابة عليها من أجل إنتاج معلومات مفيدة للأطراف ذات العلاقة. ويتضمن النظام المحاسبي مجموعة من النظم الفرعية المترابطة فيما بينها والتي تعمل معاً من أجل إنتاج المعلومات المفيدة.

تتألف مدخلات النظام المحاسبي من بيانات data تمثل حقائق أولية معبر عنها برموز أو صفات لا يستفاد منها في اتخاذ القرارات إلى أن يتم تشغيلها وتحويلها إلى معلومات تصلح لاتخاذ القرارات.

ومن عناصر النظام المحاسبي أيضاً: الرقابة من أجل متابعة النظام وتقويمه ومدى قدرته على تحقيق أهدافه. والتغذية الراجعة feedback التي تقدم بيانات عن نجاح النظام في تحقيق أهدافه وإجراء التعديلات الضرورية من أجل تحقيق تلك الأهداف على الوجه الأمثل.

ويمكن للنظام أن يهتم بالعمليات المالية فقط فيكون نظاماً للمعلومات المحاسبية المالية، ويمكن أن يأخذ حاجات الإدارة في الحسبان فتقدم مخرجاته القوائم المالية المنشورة وهي في بدايات الألفية الثالثة تمثل الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وإضافة إلى ذلك يقدم النظام التقارير المختلفة التي تعبر عن

حاجات الإدارة في قيامها بوظائفها المعروفة من تخطيط ومتابعة ورقابة، وما يمكن أن نسميه المحاسبة الإدارية، وقد أدى استخدام الحواسيب إلى تقريب الهوة بين المعلومات المحاسبية والإدارية، وتقديم معلومات مالية وغير مالية في الوقت نفسه. ويمكن تقسيم النظام المحاسبي إلى عدة مفاهيم أساسية هي: المدخلات، التشغيل.

4ـ معايير المحاسبة الدولية

أدى اتساع ظاهرة العولمة، واتساع التبادل التجاري وانضمام معظم دول المعمورة إلى منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO، وتعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات، وانتشار التجارة الإلكترونية، والبريد الإلكتروني إلى زيادة الإلحاح على إيجاد معايير محاسبية دولية، تقوم دول العالم بتطبيقها، مما يمكّن متخذي القرارات من القياس والمقارنة للصفقات أو للنتائج الاقتصادية أو التدفقات المالية والنقدية بين الشركات والمنظمات والدول.

ويمكن تعريف هذه المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه الممارسة العملية وترشيدها في المحاسبة وفي مراجعة الحسابات وإن أهمية المعايير الدولية جعلت بدايات محاولة الوصول إليها تعود إلى عام 1904 عندما عقد المؤتمر المحاسبي الأول في سانت لويس في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تتالت هذه المؤتمرات حتى عام 1992 وأسفر عنها تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع هذه المعايير وتهيئة المناخ الملائم لتطبيقها، وأهم هذه المنظمات:

أ- لجنة معايير المحاسبة الدولية:

وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، وتم تشكيل هذه اللجنة عام

1973، وأصبحت عام 1999 تمثل 142 منظمة محاسبية تمثل 103 دول، فيها ما يزيد على مليوني محاسباً.

ب – الاتحاد الدولي للمحاسبين:

يتنسب إلى هذا الاتحاد 117 منظمة محاسبية تمثل 84 دولة ولديه علاقات عمل وطيدة مع هيئات زميلة مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية ومعهد المراجعين الداخليين IAA والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للتجارة والمصارف الدولية والمنظمة الدولية للأوراق المالية. وقد انبثق الاتحاد من لجنة التنسيق الدولية عام 1972 وحل محلها في 1977 حيث وقع اتفاق التأسيس من قبل 63 منظمة مهنية تمثل 49 دولة فيها أكثر من نصف مليون محاسب قانوني وقد سجل الاتحاد في جنيف وفق أحكام القانون المدني السويسري. وقد بين دستور الاتحاد أن هدفه تطوير مهنة المحاسبة وتعزيزها على المستوى الدولي.

ج ـ لجنة ممارسة المراجعة الدولية:

وقد أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين على أن تسعى إلى تحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها.

ويتم تعيين أعضاء هذه اللجنة من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولاً يختارها مجلس الاتحاد، وتتضمن أعضاء من 13 دولة وهي استراليا والبرازيل وكندا ومصر وألمانيا وفرنسا والمكسيك، وهولندا واليابان والهند والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

5 ـ التحليل المالي Financial Analysis

التحليل المالي أو تحليل القوائم المالية هو أداة لتفسير هذه القوائم، ومعرفة العلاقة بين مضامينها، ومدلولات الأرقام الواردة فيها، والعلاقات فيما بينها. ويوفر التحليل المالي معلومات تساعد على تقدير قيمة المنشأة، وتقييم مركزها المالي، ومدى فعالية أنشطتها المختلفة وكفايتها، ويساعد التحليل المالي على تقييم أداء الإدارات المختلفة في المنشأة، ويحدد مدى كفايتها في الحصول على عائد ملائم على الأموال المتاحة لديها، وتكمن أهميته الكبرى في كونه يسهم في ترشيد القرارات الاقتصادية لكثير من مستخدمي القوائم المالية، سواء المستثمرون لقياس مستوى المخاطرة في مشروعاتهم ومعدل العائد الاستثماري لها أم المقرضون لقياس درجة المخاطرة المرتبطة بالقرض وتحديد معدل سعر الفائدة الذي يتلاءم مع مستوى هذه المخاطرة.

ولا يقل اهتمام الإدارة بالتحليل المالي عن اهتمام المستثمرين والمقرضين، ففي مجال الرقابة وتقييم الأداء تستطيع الإدارة باستخدام التحليل المالي الإجابة كثير من الأسئلة التي تواجهها وهي بصدد اتخاذ قراراتها الروتينية وغير الروتينية؛ لمعرفة مدى نجاح إدارة الشركة عموماً بتحقيق عائد ملائم على الموارد المتاحة للشركة، وعند مقارنة أدائها مع غيرها من الشركات المماثلة.

كما تعتمد الإدارة أيضاً على التحليل المالي من أجل التخطيط المالي، حيث يعد التحليل المالي نقطة البداية في التخطيط المالي، إذ تمثل الموازنات الشاملة الترجمة الكمية لخطط الإدارة وتوقعاتها فيما يتعلق بالمبيعات والإنتاج والمصروفات، والتدفقات النقدية وتعد المبيعات المقدّرة نقطة الانطلاق في إعداد الموازنة الشاملة.

لا توجد أداة تحليلية معينة يمكن أن تحقق جميع أغراض التحليل، وقد يستخدم المحلل أكثر من أداة تحليلية للوصول إلى استنتاجات حول موضوع معين.

- التحليل العمودي vertical analysis ويقصد به نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى.

وفي جميع الأحوال لا يكتمل معنى دلالة هذه النسب إلا عند مقارنة كل نسبة بمعيار أو قياس محدد، كالنسبة في السنوات السابقة أو النسبة السائدة في الصناعة بما يظهر تقدم أو تراجع المشروع عن هذا المقياس المعياري.

- التحليل الأفقي horizontal analysis في التحليل الأفقي يتم تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا المتغير، ويدخل تحليل السلاسل الزمنية للأرقام والمتغيرات المحاسبية ضمن هذا النوع من التحليل. وعموماً فإن التحليل الأفقي يساعد على الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير محاسبي أو مالي معين، مثل اتجاه بند معين من بنود القوائم المالية من حيث تزايده أو تناقصه، ودرجة الاستقرار أو التذبذب في هذا البند بين فترة وأخرى.

لكن التحليل الأفقي يخضع لعدة محددات أهمها:

1) ملاءمة المعيار المحاسبي المستخدم.

2) استخدام الأرقام المطلقة للمتغيرات المحاسبية مما يؤدي إلى نتائج مضللة لا تتلاءم مع البعد الاقتصادي.

3) إظهار قيم متفرقة إذا كانت سنة الأساس منخفضة أو مرتفعة جداً.

والغاية من هذه المحددات هي إظهار أنه لا توجد أداة تحليلية معينة يمكن أن توصف بأنها أفضل أداة لجميع أغراض مستخدمي القوائم المالية؛ مما يلقي على المحلل عبئاً كبيراً في استخدام النسب الملائمة أو تركيب النسب أو استخدام نسب متعددة للوصول إلى الاستنتاجات المطلوبة.

لذلك فإن النسب المالية financial ratios هي أهم أدوات التحليل المالي، وهي تعبر عن علاقة بين بندين من بنود القوائم المالية للوصول إلى دلالات ذات معنى في الدراسات المختلفة يعبر عنها بنسب مئوية أو بعدة مرات، ولعل أهم هذه النسب أو المؤشرات المالية هي:

أ- رأس المال العامل :working capital وهو يساوي رأس المال العامل: الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة. ويستخدم في مجال تقييم التغيرات في رأس المال العامل وسيولة المنشأة.

ب - نسبة التداول :current ratio وهي تساوي: الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة، وتدل هذه النسبة على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

ج- نسبة السيولة السريعة acid- test ratio: وهي تساوي الأصول المتداولة سهلة التحول إلى نقدية/ الالتزامات المتداولة.

إذ تشير هذه النسبة إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحول إلى نقدية.

د- معدل دوران المخزون Inventory Turnover.

ه- متوسط فترة التخزين average storage period.

و- معدل دوران الذمم المدينة receivable turnover: وهو يساوي صافي المبيعات الآجلة مقسوماً على متوسط الذمم المدينة. ويعبر هذا المقياس عن كفاية استخدام الأموال المستثمرة في الذمم المدينة ومدى سهولة وسرعة تحويل الذمم المدينة إلى نقدية. فكلما زاد معدل الدوران كانت درجة السيولة أعلى وكانت كفاية استخدام الأموال المستثمرة في الذمم المدينة أعلى ويمكن أن يستخدم هذا المقياس أيضاً كمؤشر على قدرة الشركة على تحصيل ديونها.

ل – متوسط فترة التحصيل average collection period : وتساوي ناتج قسمة 360 يوماً على معدل دوران الذمم. فكلما قصرت هذه الفترة كانت درجة السيولة في الذمم أعلى.

ك – نسبة الديون إلى الأصول total debt to assets ratio.

ع– نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول .long term debt to assets ratio

وتبين هذه النسبة الأصول الممولة بديون طويلة الأجل، وهي مقياس بديل للمخاطر التمويلية، وقدرة الشركة على تسديد ديونها على المدى الطويل.

ص – نسبة الديون/ حقوق الملكية total debt to equity ratio: ينسب هذا المؤشر إجمالي الديون إلى حقوق الملكية ويقيس حجم التغطية الذي توفره حقوق الملكية للمقرضين، وهو مقياس بديل للمخاطر التمويلية.

ض– نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية long term debt to equity ratio: ينسب هذا المقياس الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية، ويظهر حجم التغطية الذي يوفره الملاك للديون طويلة الأجل، وتستبعد الالتزامات المتداولة لأغراض هذه النسبة لأنها لا تعد مصادر تمويل طويلة الأجل.

ط – الرفع المالي: ويقصد به تمويل جزء من الأصول عن طريق القروض أو الأسهم الممتازة التي تتقاضى عوائد ثابتة. ويعتمد جدوى الرفع المالي على العلاقة بين معدل العائد على الأصول وتكلفة رأس المال المقترض. فإذا كانت المنشأة تستطيع تحقيق عائد على الأصول أعلى من تكلفة رأس المال المقترض فإن أثر الرفع المالي يكون إيجابياً، حيث يزيد معدل العائد على حقوق حملة الأسهم العادية على معدل العائد على الأصول.

6ـ القوائم المالية financial statements:

تمثل السيطرة والاندماج بين الشركات أهم الظواهر الاقتصادية في العصر الحاضر، وهنالك طريقتان للمحاسبة عن السيطرة والاندماج وتوحيد القوائم المالية الناجمة عنها هما:

أ- تجميع المصالح pooling of interests ويقصد بهذه الطريقة ترحيل الأرصدة الدفترية للشركات المندمجة أو التابعة بقيمتها الدفترية من دون اللجوء إلى إعادة التقويم والتسعير بالقيم السوقية العادلة.

على الرغم من سهولة هذه الطريقة فإنها تبقى بعيدة عن عدالة السوق لأنها تعتمد على الاتفاق المباشر بين الشركتين المندمجتين في تبادل أسهمها وهذا قد يؤثر في التوازن القائم بين مساهمي الشركة التابعة قبل وبعد الاندماج، كما يؤثر في مصالح صغار المساهمين، ولذا وضع مجمع المحاسبين الأمريكيين رأياً عام 1970 وضع فيه شروطاً لطبيعة هذه الطريقة أهمها قبول 90٪ من المساهمين التخلي عن أسهمهم والإبقاء على التوازن القائم بين المساهمين في الشركة التابعة قبل السيطرة قائماً بعدها. ومن ثم منعت هذه الطريقة من قبل هيئة المعايير المالية الأمريكية في العام 2002م، ومن لجنة معايير المحاسبة الدولية، ومع ذلك ما تزال هذه الطريقة هي الأكثر شيوعاً من الطريقة الأخرى حتى اليوم.

ب - طريقة الشراء Purchase Method: وهي الطريقة المقبولة دولياً من دون شروط لأنها تستند إلى القيم العادلة التي يتم التوصل إليها من خلال العرض والطلب في السوق المالي (البورصة)، فيقوم المشتري بتسجيل الأصل المشترى بتكلفته الإجمالية بتاريخ الشراء. أما إذا اشترى مجموعة أصول مقابل دفعة نقدية واحدة فإن التكلفة الإجمالية يجب أن تخصص لكل أصل تم شراؤه على أساس القيمة العادلة.

ويعد المشتري بموجب هذه الطريقة أن جميع المصروفات والنفقات التي تكبدها من أجل الحصول على صافي موجودات الشركة الأخرى أو أسهمها جزءاً من سعر الشراء الكلي. ويعدّ المبلغ النقدي المدفوع عادة الجزء الأكبر من تكلفة الشراء، على الرغم من أن بعض التكاليف الأخرى قد تعدّ جزءاً مهماً من تكلفة الشراء. ومن أهم هذه التكاليف الأخرى: التكاليف المباشرة، وتكاليف إصدار الأسهم، وتكاليف غير مباشرة عامة.

ولابد من الإشارة إلى أن الشهرة **goodwill** تدخل ضمن تكاليف السيطرة والاندماج وينظر إليها على أنها أصل غير ملموس ينظر إليه على أساس قدرة الشركة على تحقيق أرباح تزيد على الشركات المماثلة، أو أن قيمة الشركة كلها تزيد على قيمة الأصول الملموسة إذا تم بيعها بشكل منفرد (أي كل أصل على حدة). وتقوم الشهرة على أساس تكلفتها لدى المشتري أي على أساس الزيادة في سعر الشراء الكلي على القيمة العادلة للأصول الملموسة التي تم شراؤها. وهذا يؤدي إلى ظهور فرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للشركة التابعة، وأن الاعتراف بهذا الفرق يقضي الإفصاح عنه إفصاحاً نسبياً في الميزانية الموحدة للشركتين المندمجتين بعد عملية الاندماج والسيطرة.



المخزون

إن المفهوم العام لكلمة المخزون تعني كمية الشيء الذي يقتنيه الإنسان فـي فتـرة زمنية معينة؛ فالمزارع الذي يملك قطعة أرض مساحتها 100 فدان والمؤسسة التي يتوفر في صوامعها 100 طن من الحبوب، وحساب التوفير لشخص ما في المصرف بمبلغ 100 ألف جنيه مصري مثلا، كل هذه الكميات تعرف باسم المخزون stock بمفهومه العام، ومقابل كلمة المخزون في هذا المجال هناك كلمة التدفق flows؛ فراتب الموظف وأجور العمال ومبلغ الفائدة المستحقة على حساب التوفير هي تدفقات مالية تعرف باسم التدفق.

لكن ما سيأتي يقتصر على معنى المخزون stock or inventory من الناحية الاقتصادية - الصناعية والتجارية معاً. وإن أهمية دراسة المخزون من هذا المنطلق والتعرف على ماهيته وتصنيفه وتقييمه...إلخ تكمن في أنه عنصر من عناصر الاستثمار، ويعدّ الاستثمار جزءاً رئيسياً في تكوين الناتج القومي.

تعريف المخزون

المخزون هو عبارة عن السلع والمواد التي تمتلكها المنشأة بغرض إعادة بيعها أو لاستخدامها في صنع منتجات للبيع، وبعبارة أخرى يقصد بالمخزون السلع التي تستخدم في عمليات الإنتاج المقبلة (أي الخامات) والسلع نصف المصنعة (أي الإنتاج غير التام) والسلع الجاهزة (أي الإنتاج التام) الموجودة جميعها بالمخازن أو في ساحات العمل أو في الطريق إلى المشتري، كما تعد هذه السلع جزءاً رئيسياً من الأصول الرأسمالية للمنشأة الصناعية وعاملاً مهماً في تغيير معدلات الإنتاج ونمو الدخل القومي على مستوى الاقتصاد كله. فإذا أخذ حجم السلع الموجودة في المخازن والمستودعات في بداية الفترة المدروسة ونهايتها فإن الزيادة بين الحجمين هي في الواقع أحد مكونات عناصر التكوين الرأسمالي.

تصنيف المخزون

يتوقف تصنيف المخزون على نوع المشروع، فالمشروع التجاري مثلاً، الذي يمتلك البضائع والسلع بقصد بيعها يتكون مخزونه من هذه السلع الجاهزة على الرفوف بقصد إعادة بيعها، أما المشروع الصناعي فإن المنشأة الصناعية تقوم بالحصول على المواد الأولية لتحويلها إلى منتجات للبيع، وعلى هذا الأساس يتكون المخزون في هذه المنشأة من الأنواع الآتية: المواد الأولية، والسلع نصف المصنعة والسلع تامة الصنع ومخزون الإمدادات الصناعية كالزيوت والشحوم ومواد التنظيف... إلخ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المخزونات المحتسبة في الحسابات القومية هي مخزونات المؤسسات والشركات والمصانع وما شابهها من الوحدات الإنتاجية. أما مصروفات الأفراد والمؤسسات التي لا تمارس نشاطاً إنتاجياً يستهدف الربح، وكذلك مصروفات قطاع الحكومة (الإدارة العامة) على السلع فتعدّ إنفاقاً جارياً يدخل ضمن الإنفاق الاستهلاكي، ولا تعد الزيادة الحاصلة في البضائع الموجودة بحوزة هؤلاء الأفراد أو تلك المؤسسات في نهاية الفترة زيادة في المخزون. ويستثنى من هذه القاعدة مشتريات الحكومة من السلع والمواد الاستراتيجية التي تحتفظ بها لأغراض الأمن القومي كعمليات تخزين الحبوب واللحوم والمواد الأولية التي يمكن استخدامها في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية، إذ يعد التغيير فيها تغييراً في المخزون وبالتالي جزءاً من تكوين رأس المال.

وعموماً يصنف المخزون إلى نوعين:

الأول - وهو التصنيف حسب نوع النشاط الاقتصادي للمنشأة.

والثاني - هو التصنيف حسب نوع المخزون. أما التصنيف الذي توصي به الأمم المتحدة فهو تصنيف المخزون حسب نوع كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، كقطاع الزراعة بأنواعها والصناعة التحويلية بأنواعها... إلخ. كما يصنف المخزون في هذه

القطاعات إلى سلع من المواد الأولية وسلع نصف مصنعة وسلع تامة الصنع وسلع الإمدادات الصناعية.

تقويم المخزونات

تثير عملية التقويم الصحيح للمخزون بعض المشكلات من الناحيتين النظرية والعملية، كما يلاحظ أن طريقة تقييم التغير في المخزون لأغراض المحاسبة القومية تختلف اختلافاً جوهرياً عن الطرق المتبعة في المحاسبة التجارية والصناعية.

ففي أوقات ارتفاع معدلات الأسعار تظهر الحسابات التجارية والصناعية أرقاماً مرتفعة لتكوين رأس المال في المخزون، حيث يظهر ذلك بطبيعة الحال على مستوى الأرباح، أما في حالات انخفاض معدلات الأسعار فإن الحسابات التجارية والصناعية تظهر أرقاماً منخفضة لتكوين رأس المال في المخزون، حيث يظهر ذلك على مستوى الأرباح فتخفضها عن مستوى الأرباح الحقيقية. وعلى هذا الأساس لا تكون قيمة التغير في المخزون ومقدار الأرباح أو الخسارة منسجمة مع مفهوم الحسابات القومية، ذلك لأن الحسابات التجارية والصناعية تظهر التغير في القيمة الدفترية للمخزون التي تتأثر بعاملين أساسيين هما: الكمية والسعر، بينما لا تعتمد الحسابات القومية إلا على التقيد الكمي في المخزون، أي إنها تأخذ التغير في كمية المخزون مقومةً بالأسعار السائدة في الفترة الزمنية التي تشير إليها أرقام الدخل القومي.

وهناك عدة طرق في تقويم المخزونات للمنشآت الاقتصادية: تُقوِّم المنشآت المخزون من الخامات ومن السلع نصف المصنعة والسلع تامة الصنع بسعر السوق أو بسعر التكلفة أيهما أقل، ومن المعروف أن أغلب المؤسسات التجارية والصناعية تستخدم الطريقة المسماة: «الـوارد أولاً صادر أولاً» first in, first out, or FIFO والتي يتم بموجبها تسعير الوحدات المنصرفة، وهي تعني أن تسعير كل كمية تصرف من المخازن تقوم بأقدم الأسعار. أما الطريقة الثانية والتي هي عكس الطريقة الأولى فهي تفترض أن البضاعة

المشتراة أخيراً يتم بيعها أولاً «الوارد أخيراً صادر أولاً» last in, first out, or LIFO وهي تعني أن تسعير كل كمية تصرف من المخازن تقوم بأحدث الأسعار.

مراقبة الإنتاج والمشتريات

تتضمن مراقبة الإنتاج تهيئة جداول بالكميات اللازمة والأوقات الضرورية لتخصيص ما يلزم من إنتاج المواد المطلوبة واستعمال الآلات الموجودة بحسب الأوقات المتاحة لاستخدام هذه الآلات والعمالة المتاحة للمشروع موضوع البحث. وترتكز عملية مراقبة الإنتاج هذه على تقديرات الطلب من قبل قسم البيع أو على أساس الطلب الفعلي الوارد من المشترين المرتقبين. فبعد معرفة هذا الطلب يجري تحديد الكميات اللازمة وتهيئة الآلات والأدوات الضرورية لسير العمل الإنتاجي ومواجهة الطلب المحتمل.

أما عملية المشتريات من المواد الأولية والآلات والأدوات الضرورية للإنتاج فتتحكم فيها عوامل كثيرة، كمعرفة صفات الجودة المرادة في المواد المطلوبة واختيار مصادر الشراء المناسبة وتحديد طرق التمويل التي تتحكم فيها معدلات الفوائد والوفورات النقدية المتاحة.

مراقبة المخزون

بعد وصول المواد الأولية والمواد الأخرى اللازمة لسير العملية الإنتاجية إلى المخازن تبدأ فعالية مراقبة المخزون، ويشمل هذا النظام تحديداً للمواد الداخلة إلى المخازن والموزعة على مراكز الإنتاج والمواد الباقية في المخازن، كما يتضمن هذا النظام الإجراءات الواجب اتباعها لتجنب مخاطر التلف والسرقة وفقدان المواد.

ولإتمام مراقبة المخزون، تجري تهيئة سجلات بالمواد الأولية والأدوات المستخدمة في العملية الإنتاجية، كما تتم أعمال الجرد الدورية للمواد المخزونة فعلاً ومقارنة كمياتها مع السجلات الموجودة، ومن ثم اتخاذ ما يلزم من تعديل وتصحيح لمطابقة السجلات مع كميات المخزون الموجودة فعلاً.

وتتضمن مراقبة المخزون أيضاً مقارنة الكميات اللازمة للعملية الإنتاجية مع ما هو موجود من مخزون، وأخذ القرار بعد ذلك فيما إذا كان وقت الشراء مناسباً، ولهذا يحتاج المخزون إلى المراقبة الفعالة والتخطيط الدقيق. ويرجع الإخفاق في كثير من المشروعات الصناعية أو غيرها إلى سوء المراقبة على المخزون.

عناصر تكاليف الاحتفاظ بالمخزون

هناك عناصر كثيرة تؤثر في تكاليف الاحتفاظ بالمخزون، وإحدى هذه العناصر هي تكلفة النقود المعطلة في هذا المخزون؛ فالمنشأة الصناعية التي تحتفظ بمخزون تقدر قيمته بـ 20 مليون جنيه مصري مثلا تعطل نقوداً بهذه القيمة نفسها، وهي ما يمكن استخدامها في مجالات أخرى. فإذا رغبت هذه المنشأة الصناعية أن تصفي استثماراتها في المخزون والبالغة قيمتها 20 مليون جنيه مصري مثلا ؛ بإيداع هذا المبلغ في المصرف الصناعي مثلاً وبسعر فائدة قدرها 5٪ سنوياً فإنها قد تحصل في نهاية السنة على مبلغ مليون جنيه مصري، فهل على هذه المنشأة الصناعية بعدم الاستثمار في المخزون أن تتحمل مجازفة كهذه لتحصل على هذا المبلغ في نهاية السنة؟

أما العوامل الأخرى التي تؤثر في تكاليف الاحتفاظ بالمخزون فهي: تكاليف تخزين البضاعة، ومعدل تلف المخزون من هذه البضاعة والتأمين على البضاعة الموجودة في مستودعات المنشأة الصناعية.

المخزون من الناحية الاستراتيجية

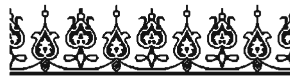
إن الاستثمار في المخزون عادة ما يكون أصغر العناصر المكونة للاستثمار، لكن الحجم المطلق لا يعد مقياساً لأهمية العناصر المكونة للاستثمار؛ فالاستثمار في المخزون يعد أسرع أنواع الاستثمار تقلباً لأنه يسهم إسهاماً فعالاً في تحريك منحنى الاستثمار؛ فالتغير في المخزون السلعي يعد عاملاً أساسياً في التغير بمستويات الاستثمار والتكوين الرأسمالي من

سنة إلى أخرى، وبالتالي فإن التغير في المخزون يعد عاملاً مهماً في تغير مستويات الإنتاج ونمو الناتج القومي.

ومعظم المنشآت الصناعية تختار أن تحتفظ بكميات مناسبة من المخزون حتى تضمن عدم نفاد المواد الأولية الأساسية في عملية التصنيع، وعدم نفاد منتجاتها من السلع التي يمكن أن تسلمها استجابة للتغيرات العادية في الطلب على سلعها.

وحسب نظرية «المسرع الاقتصادي» أوضحت الدراسات الميدانية أن أي تغير بالزيادة أو النقصان في معدلات الإنتاج أو في معدلات مبيعات المنشأة الصناعية يؤدي بالضرورة إلى تغير مضاعف في حجم المخزون؛ ذلك لأن المخزون عنصر مهم من عناصر الإنفاق الاستثماري الذي تنطبق عليه هذه النظرية، فإذا تراكمت كميات المخزون فإن المنشأة الصناعية لن تقوم بأي استثمارات جديدة في مخزوناتها، وإذا سادت هذه الظاهرة الاقتصادية على بقية المنشآت الصناعية في بلد ما فقد يؤدي ذلك إلى حالة من الانكماش أو الركود الاقتصادي لهذا البلد، وبالتالي إلى تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي عموماً. وهذا الأمر يبين بوضوح أهمية المخزون في نمو الناتج القومي أو في تباطئه في حال تناقص كميات المخزون في مستودعات تلك المنشآت الصناعية عن معدلاتها المتزايدة السابقة.

ومن ناحية ثانية، فإن وجود الحاسوب في معظم المنشآت الاقتصادية واستعمال التقنيات والبرامج الحديثة في مراقبة المخزون وفي عمليات شراء المواد الأولية وفي بيع منتجات هذه المنشآت يساعد مساعدة فعالة على تفادي الأزمات والأخطاء التي قد تقع فيها هذه المنشآت، الأمر الذي يجعلها تتجنب الخسائر المحتملة. وإذا تراكمت هذه الخسائر فقد تؤثر في استمرار فعاليات هذه المنشآت أو تعرضها لإفلاس في المدى البعيد.



جدول المدخلات-المخرجات

جدول المدخلات ـ المخرجات input- output table ويسمى أحياناً جدول العلاقات بين القطاعات، عبارة عن ميزان موارد السلع والخدمات واستخدامها مصنفة حسب كل سلعة وقطاع لجهة الإنتاج والاستعمال، وطبيعة العلاقات بين القطاعات المختلفة.

لمحة تاريخية

إن الاهتمام بتفاعل المتغيرات الاقتصادية، وتأثير بعضها في بعضها الآخر، وفي الاقتصاد الوطني ككل، لم يتوقف الاهتمام به على جهد الباحثين في نهاية القرن العشرين فقط، وإنما يرجع في قدمه إلى كانتيون Cantillon، حتى قبل فرانسوا كينيه François Quesnay مؤسس المذهب الطبيعي، والذي ظهر في مرحلة مبكرة من القرن الثامن عشر. ويرى أغلب الباحثين أن جداول المدخلات ـ المخرجات ترتبط بالفرنسي كينيه (1694-1774) ومن بعده ماري ليون فالراس M.L.Walras ن(1834-1910) أحد رواد المدرسة الحديثة، حيث ابتكر كينيه ما اصطلح على تسميته باللوحة الاقتصادية le tableau économique والذي عدّه ويسلي ليونتييف Wassily Leontief الاقتصادي الروسي الأصل، والحائز جائزة نوبل في الاقتصاد، والذي عاش قسطاً كبيراً من حياته في الولايات المتحدة الأمريكية، أنه فكرة عبقرية إلى درجة عالية، وأنه ومن دون جدل الفكر الأكثر عبقرية بين جميع ما طرحه الاقتصاد السياسي حتى ذلك الوقت. وقد تجلت ذروة ما بلغته قدرات كينيه في التحليل الاقتصادي في تصوره للعملية الاقتصادية في مجموعها كعملية للإنتاج، ولتجديد الإنتاج، من فترة إلى أخرى.

على الرغم من دقة الأعمال الذي أبدعها كانتيون، وكينيه، وڤالراس وبعض الاقتصاديين التقليديين في صياغة نماذج لتوصيف التوازن العام للاقتصاد، إلا أن أياً منهم

لم يضع عمله موضع التطبيق لإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية. ولهذا فإن أغلب ما تشير إليه الكتابات الاقتصادية كبداية لاستخدام جداول المدخلات ـ المخرجات هو البحث الذي نشره ليونتييف عام 1951، والذي أشار فيه إلى «أن فترة الازدهار الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد جلبت معها مجموعة من الحقائق التي يصعب فهمها»، واستطرد يقول: «إن هنالك اليوم في الاقتصاد تركيزاً عالياً في الجانب النظري ولكن من دون حقائق من جانب، وفي جانب آخر، هنالك تراكم كبير للحقائق دون أن يوجد تفسير لها في النظرية الاقتصادية». ولهذا وضع تقنية تحليل المدخلات ـ المخرجات ليربط بين الحالتين.

استخدام جداول المبادلات القطاعية

من المعلوم أن أي اقتصاد يتكوّن من مجموعة قطاعات كل منها يمارس نشاطاً معيناً، وترتبط هذه القطاعات فيما بينها بعلاقات تشابكية مترابطة، حيث إن أي قطاع يستفيد من بقية القطاعات، وكذلك يعطي مما ينتجه القطاعات الأخرى لتوفير بعض مستلزمات إنتاجها، إضافة إلى استخدامه جزءاً مما ينتجه كمستلزمات إنتاج.

إن نموذج المدخلات ـ المخرجات الذي صاغه ليونتييف في عام 1919 هو عبارة عن جدول يصف العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية بصيغة كمية، وقام بتطبيقه على الاقتصاد الأمريكي. ولهذا الغرض قام ليونتييف ببناء جدول يتكون من 46× 46 قطاعاً، يتم ترتيبه في هيئة مصفوفة matrix، وكل قطاع يمثَّل بعمود column وصف row. وفي عام 1932 تمّ بناء الجدول الثالث للاقتصاد الأمريكي، وتمّ استخدام الحاسوب الآلي في الحصول على النتائج واحتوى الجدول على 42 قطاعاً، وتطلب استخدام الحاسوب لمدة 56 ساعة لإجراء الحسابات الضرورية. وقد تختص جداول المدخلات ـ المخرجات بإقليم ما region، والجداول الحديثة التي تختص باقتصاد كامل في الدول المتقدمة تتكون من 512 قطاعاً، وتعدّ هذه الجداول أكثر الجداول تطوراً. وفي

جداول كهذه يتم وصف الكيفية التي تتشابك بها القطاعات الإقليمية فيما بينها ومع العالم الخارجي، ويتم ذلك من خلال تضمينها بقطاعي الصادرات والواردات.

ماهية جداول المدخلات ـ المخرجات

إذا افترضنا أن إمكان تقسيم الاقتصاد الوطني إلى ثلاثة قطاعات: الزراعة، والصناعة، والخدمات، مرتبطة بعلاقات تشابكية مع القطاعات الأخرى، فما يتم إنتاجه في قطاع الزراعة مثلاً، يتم استخدام جزء منه في ذات القطاع، كأن يكون بذوراً للموسم القادم، وجزء آخر يستخدم كمدخلات في القطاعات الأخرى. وهكذا الحال في قطاعي الصناعة والخدمات. ولكي يقوم أي قطاع بالإنتاج فهو يحتاج إلى ما ينتج في القطاعات الأخرى، كمدخلات في عملية إنتاجه. وبالإمكان صياغة العلاقات بين هذه القطاعات بصيغة معادلات رياضية، تمثل العلاقات التشابكية بينها. وتعبر المعادلات الرياضية أو المصفوفات عن المعاملات الفنية بين القطاعات، وإنتاج كل منها، إضافة إلى إجمالي الإنتاج في القطاعات والطلب النهائي على هذا الإنتاج.

تتيح معادلات جدول المدخلات ـ المخرجات الفرصة للقيام بتحليل اقتصادي مهم في وضع الخطط الاقتصادية التنموية. فعندما تضع الدولة مستوى مستهدفاً للطلب النهائي فإنها اعتماداً على مصفوفة المعاملات الفنية يمكنها تحديد الحاجة إلى مخرجات كل قطاع اقتصادي.

يمكن إجمال ميزات تقنية تحليل المدخلات ـ المخرجات بثلاث ميزات هي:

1- البيانات المستخدمة في العادة شاملة ومنسقة.

2- طبيعة تحليلات المدخلات ـ المخرجات تجعل بالإمكان تحليل الاقتصاد كنظام مترابط للقطاعات التي تؤثر وتتأثر على نحو مباشر وغير مباشر بعضها ببعضها الآخر، إضافة إلى تتبع التغيرات الهيكلية بالرجوع إلى الترابطات التداخلية بين القطاعات.

3- إن تصميم جداول المدخلات ـ المخرجات تسمح بتجزئة المتغيرات الهيكلية مصدر تلك التغيرات، إضافة إلى تحديد اتجاهها وحجمها.

أما ما ثبت من قصور على تحليلات المدخلات ـ المخرجات فيمكن تحديدها بالآتي:

1- افتراض ثبات عائد الإنتاج.

2- افتراض أن كل قطاع يقوم بإنتاج نوع واحد من المنتجات.

3- افتراض تماثل منتجات القطاع الواحد. وأيضاً عدم وجود إمكان إحلال بين عوامل الإنتاج.

4- افتراض ثبات معاملات الإنتاج الفنية.

5- افتراض عدم وجود قيود على الموارد (عرض لا محدود وتام المرونة).

6- افتراض استخدام جميع الموارد المحلية على نحو يكفي.

وهذه الافتراضات ليست كلها محققة في كل الحالات.

الدول المتقدمة واستخدامات جداول المدخلات ـ المخرجات

تعتمد الدول الصناعية المتقدمة اليوم على جداول المدخلات - المخرجات سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أم على المستوى الجهوي. فعلى مستوى تحليلات المدخلات ـ المخرجات الجهوية تستخدم هذه التحليلات في تحديد القرارات، وتحديد أهداف النمو للأقاليم، أو تستخدم لتصميم برامج تدريبية. أو أن يستفاد منها لدراسة مدى تأثير تصفية مشروع صناعي، أو ما الذي يجب أن يهيء من موارد لمشروع محتمل يبحث عن موقع جغرافي له. أما على مستوى الاقتصاد ككل فإن جداول المدخلات - المخرجات تستخدم من أجل اتخاذ القرارات في مجال التخطيط الاقتصادي. ومن بين الاستخدامات الحديثة لجدول المدخلات ـ المخرجات الاستفادة منه في مجال البيئة، من خلال تقدير كمية التلوث التي تسببها قطاعات الاقتصاد، وبالتالي فإن مجموع ما يتولد في الاقتصاد من تلوث هو

مجموع ما تولده قطاعات الاقتصاد (ليونتييف 1970). ويضاف إلى ما تقدم استخدام اقتصاديات المدخلات ـ المخرجات لصياغة نظرية التجارةtrade theory على نحو كمي.



المذاهب الاقتصادية

المذاهب الاقتصادية economic doctrines هي مجموعة من النظريات والأفكار التي تبنتها المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة. ولإعطاء تعريف محدد لما هو مقصود بالمذهب الاقتصادي لابد ابتداءً من تحديد المقصود بالمدرسة الفكرية. المدرسة الفكرية طبقاً لجورج ستيغلر George Stigler هي مدرسة في علم ما، تضم مجموعة من العلماء الذين يظهرون اتفاقاً بدرجة عالية حول مجموعة من وجهات النظر، مقارنة بما يظهره العلم كله. أما تاريخ الفكر الاقتصادي فهو تسجيل لتطور المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة إضافة إلى تقويمها.

من بين أولى المدارس الاقتصادية تلك التي أنشأتها مجموعة من الكتاب الفرنسيين ومن أبرزهم فرانسوا كينيه François Quesnay ن(1694-1774)، وأطلقوا على أنفسهم تسمية الاقتصاديين وأصبحوا فيما بعد يعرفون بالطبيعيين أو الفيزيوقراط Physiocrats. أما آدم سميث Adam Smith ن(1723-1790) فقد ابتدأ على يده ما يعرف بالاقتصاد التقليدي (الكلاسيكي) classical economics، في حين يعد ألفريد مارشال Alfred Marcshall ن(1842-1924) مؤسس المدرسة الكلاسيكية الحديثة New Classical school. أما كارل ماركس (1783- 1818) فهو مؤسس الاقتصاد الماركسي، وعلى يد جونماينرد كينز J.M.Keynes ن(1883-1946) تبلورت المدرسة الكنزية Keynesian school التي ظهرت في ثلاثينيات القرن العشرين.

أما الاتجاه الاقتصادي الحالي أو ما يدعى بالتدفق الرئيس للأفكار الاقتصادية mainstream economics فهو إصطلاح يستخدم لوصف الطروحات الاقتصادية السائدة حالياً.

تضم المدارس الاقتصادية المهمة الأخرى غير ما ذكر أعلاه ما يأتي:

- المدرسة النمساوية Austrian school.

- مدرسة شيكاغو القديمة والحديثة Old and New Chicago school.

- النقديون Monetarists.

- الخيار العام Public Choice.

- الماركسي Marxian.

- الكنزيون وما بعد الكنزيين Keynesians and Post Keynesians.

تطور المذاهب الفكرية الاقتصادية

1- مرحلة ما قبل الحداثة

أثرى الفلاسفة القدامى الفكر الاقتصادي بالعديد من الملاحظات أو الأفكار، وقدمت الحضارات اليونانية والرومانية والعربية إغناءات مهمة للفكر الاقتصادي على الرغم من أنها لم تكن تعتمد على التحليل العلمي المعروف حالياً. وطبقاً إلى ساموليسن P.Samuelson كانت تلك الأفكار هي الحاضنة لمذاهب سياسية أو دينية. إذ كانت الفلسفة الإغريقية حاضنة للأفكار الاقتصادية التي تبلورت آنذاك، وبرع في هذا المجال، أفلاطون Plato ن(427-347ق.م) وبعده أرسطو Aristotle ن(384-322ق.م) الذي تعمق في تحليل الظواهر الاقتصادية، وفي رأي شومبيتر Schumpeter استطاع أرسطو أن يتصور الوقائع الاقتصادية والعلاقات التي توجد بينها في ضوء إيديولوجية رجل يعيش ويكتب لطبقة مترفة ومثقفة لا تعمل، واستند تحليل أرسطو الاقتصادي إلى الحاجات وكيفية إشباعها. وعد تقسيم العمل أساساً لعملية التبادل العينية (المقايضة)، ثم المبادلة باستخدام النقود. وتعرَّض أرسطو إلى موضوعات اقتصادية أخرى في مجال القيمة والثمن، كما تناول أيضاً مشكلة الفائدة.

إن أي تدوين لتاريخ الأفكار الاقتصادية لابد أن يتضمن مساهمات المفكرين العرب والمسلمين، وطبقاً إلى هنري (1990) «استطاع العلماء العرب، كمجموعة اجتماعية، أن يبلغوا وضعاً علمياً متواصلاً في فترة القرون الوسطى، التي اتصفت باللاعلمية».

ومن هؤلاء المفكرين أبو يوسف الذي كتب في موضوع الخراج (الضرائب)، ويحيى بن آدم الذي كتب في الموضوع ذاته وتحت العنوان نفسه. أما الفارابي (870-950) فقد ألف أكثر من مئة كتاب تضمن تصوراته الاقتصادية، في حين كتب ناصر الدين الطوسي (598-673هـ/ 1201-1274م) في الفلسفة الأخلاقية، ولمعَ آخرون مثل أبي حامد الغزالي (450- 505هـ/ 1058-1111م)، وتقي الدين أحمد (662-729هـ/ 1263- 1328م) في الميدان ذاته، ولعل من أبرز ما يمكن الاستعانة بذكره للاستدلال على الفكر الاقتصادي العربي هو ما كتبه تقي الدين المقريزي (766-846هـ/ 1364-1442م) بخصوص الظواهر النقدية، وكذلك ما كتبه حول ظاهرة المجاعات وإرجاعها إلى أسباب طبيعية وأسباب اجتماعية، بعضها سياسي يتمثل في فساد الإدارة، وبعضها اقتصادي يتمثل في تزايد كلف الإنتاج وزيادة المعروض النقدي.

ومثال بارز آخر على مساهمات المفكرين العرب هو ما كتبه عبد الرحمن بن خلدون (733-808هـ/ 1332-1406م)، الذي تناول مظاهر النشاط الاقتصادي أو ما أسماه «بوجوه المعاش»، وكذلك تناول القيمة وكون العمل في نظره مصدراً لها، ويذهب ابن خلدون أبعد من ذلك ليصل إلى فكرة فائض القيمة على الرغم من أنه لم يذكر ذلك صراحة بل ذكره ضمناً من خلال تأكيده على استعمال أصحاب الجاه للناس من غير عوض، ليوفروا عليهم قيم أعمال الناس.

2- المرحلة المبكرة للحداثة

امتدت هذه المرحلة من ظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالي حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وشهدت ظهور الفكر الاقتصادي للتجاريين وللفيزيوقراط (للطبيعيين).

وقد ظهر ما سُمّي بمذهب التجاريين من نهاية القرون الوسطى إلى انتصار مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويمكن تحديد هذه المرحلة بالفترة (من 1500 إلى 1776م)، علماً أن تحديد هذه الفترة يختلف باختلاف البلدان والمناطق. وتزامن ظهور هذا المذهب مع نشوء الدول القومية في أوربا الغربية، واتجهت الدول الأكثر قوة نحو الأطماع الاستعمارية.

وكان من أبرز رواده الإسبانيان: أورتيز I.Ortiz، ود. دي أليفارس D.De Olivares والإيطالي أي.سيرا A.Serra، وجان بودان Jean Bodin ووليام تمبل W.Temple، وجون تشايلد John Child.

وبالتزامن مع ظهور علاقات الإنتاج الرأسمالية أخذ رأس المال التجاري يتغلغل في عملية الإنتاج، وبدأ التاجر يتحول من عمله المعتاد إلى صناعي. ووقد أسس مذهب الطبيعيين (الفيزيوقراط) من قبل مجموعة من الفلاسفة، كان على رأسهم الفرنسي فرانسوا كينيه الذي استخدم (الفيزوقراطية) عنواناً للكتاب الذي أصدره عام 1761م. وقد تبلور جوهر هذه النظرية انطلاقاً من أن الظواهر الاقتصادية تشابه الظواهر الطبيعية، كونها تخضع لقوانين حتمية ثابتة يمكن ملاحظتها.

3- مرحلة الحداثة

يرتبط الفكر الاقتصادي الحديث في العادة بالاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث (1732-1790) الذي ظهرت أفكاره في كتابه الوحيد الذي صدر عام 1776 تحت

عنوان «ثروة الأمم» Wealth of Nations. ويعدّ ديفيد ريكاردو David Ricardo – رجل الأعمال والسياسي الإنكليزي البارز – من بين أهم رواد الفكر الاقتصادي الحديث، وتحديداً المدرسة التقليدية التي يعد آدم سميث مؤسسها الأبرز، ويعدّ بعضهم، ومنهم ستيغلر Stigler أن أهم ما قدمه سميث هو تحليله المنسق لسلوك الأفراد، ومراعاتهم لمصالحهم الشخصية في ظل المنافسة.

ـ المدرسة التقليدية :Classical school ظهرت بالاستفادة مما كان سائداً من أفكار في القرن السابع عشر، وخاصة أفكار الطبيعيين، إضافة إلى التطورات المنهجية في البحث العلمي التي تمثلت في إحلال النظرة العلمية بديلاً من النظرة الدينية.

استندت أفكار الاقتصاديين التقليديين إلى اعتقادهم بأن الظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين موضوعية، حقيقية (مادية)، وعدوا هذه الظواهر نظاماً اقتصادياً أبدياً.

وجاء التقليديون بفكرة الرجل الاقتصادي economic man الذي يعبر عن الطبيعة الإنسانية في جانبها الخاص، متصفاً بسعيه إلى تحقيق مصالحه ورغباته من خلال تحقيق أقصى استمتاع بأقل ألم. أما النظريات التي أطلقتها هذه المدرسة فهي:

- نظرية الإنتاج المستندة إلى نظرية العمل في القيمة.
- توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية.
- النظرية التقليدية الكلاسيكية.
- نظرية التجارة الخارجية.

وهكذا يمكن القول: إن تدفق الأفكار الاقتصادية الحديثة ابتدأ في هذه المرحلة، وهي ذاتها التي شهدت ولادة الاقتصاد السياسي Political Economy، وإنها أسست لظهور النظرية الاقتصادية الجزئية Microeconomic theory. ومن أبرز أعلام هذه المدرسة توماس روبرت مالثوس T.R.Malthus الذي ارتبط باسمه مبدأ السكان، وجون

ستوارت مِل J.S.Mill الذي ركز على الاقتصاد السياسي، وجان باتيست ساي J.B.Say الذي رأى أن العرض يخلق الطلب وبذلك يتحقق التوازن بين العرض والطلب.

وفي القرن التاسع عشر جمع كارل ماركس بين أفكار مجموعة من المدارس الفكرية ذات العلاقة بالتوزيع الاجتماعي للموارد، ومنها ما جاء به أدم سميث، إضافة إلى طروحات الاجتماعيين، والمذهب الداعي إلى المساواة.

استخدم ماركس طريقة هيغل المنسقة في المنطق في كتابته لكتابه ذائع الصيت «رأس المال» Das Kapital. وارتبطت بأعماله أغلب الانتقادات التي وجهت إلى اقتصاديات السوق في القرن العشرين. وعلى الرغم من أن أعمال ماركس لم يعتد بها من قبل منظري اقتصاديات السوق، فإن بعض أفكاره وجدت لها مكاناً في اقتصاد العمل وفي الاقتصاد السياسي. ومن بين أهم النظريات التي كونت البناء الفكري للماركسية نظريات: القيمة وفائض القيمة وتوزيع الدخل القومي والنقود، ونظرية التطور الرأسمالي. وعلى أي حال فإن مصطلح الماركسية قد تضاءل استخدامه في الوقت الحاضر بفعل زوال المنظومة الشيوعية.

ـ المدرسة الحدية marginal school: ظهرت في سبعينات القرن التاسع عشر على يد ثلاثة كتاب هم الإنكليزي وليم ستانلي جيفونس W.S.Jevons والنمساوي كارل منجر K.Menger والفرنسي ليون فالراس L.Walras، وتنتمي إلى ما أطلق على تسميته بالاقتصاد التقليدي المحدث neochassical economy. وتركز هذه المدرسة في تحليلاتها على فكرة أن المنفعة التي يحصل عليها الفرد من جراء استهلاك وحدات متتابعة من سلعة أو خدمة ما تتناقص تدريجياً، وأن الوحدة الأخيرة من السلعة أو الخدمة تحدد منفعة الشيء كله. وترتبط فكرة المنفعة بالندرة. ويعد ألفريد مارشال A.Marshall أحد أبرز منظري هذا المذهب.

ـ المدرسة النمساوية Austrian school التي طورت من قِبل K.Menger فريدريك هايك Friedrich Hayek وليدوغ فون مايسس Ludwig von Mises وقد انصبت طروحاتها على اقتصاد الذاتية economic subjectivism.

ـ أما المدرسة التاريخية الألمانية والمؤسساتية ـ وأغلب روادها من الأمريكيين مثل ثورستاين فبلن Thorstein Veblen وكومنس Commons ـ فقد ظهرت منذ عام 1899.

شهد القرن العشرين ظهور أفكار اقتصادية مهمة تركت آثاراً مهمة في الفكر الاقتصادي، وكان من أهمها الطروحات الكينزية التي ارتبطت بالاقتصادي الإنكليزي جونماينرد كينز John M. Keynes والتي ظهرت في كتابه ذائع الصيت «النظرية العامة في العمال، والنقود والفائدة» إضافة إلى مؤلفاته الأخرى، واحتل موضوع خلق الطلب الفعال مكان الصدارة في النظرية الكينزية. وبموجب الطروحات الكينزية فإن مشكلة الرأسمالية في حينها (أزمة الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن المنصرم) لم تكن في جانب العرض، وإنما في جانب الطلب، وتحديداً كيف يمكن إيجاد الطلب الكفيل بتصريف ما هو معروض في الأسواق من سلع، وأعطى المبرر لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال خلق سياسة استثمار عامة قادرة على التخلص من البطالة، وخلق دخول جديدة لتذهب إلى طلب إضافي.

إضافة إلى ما تقدم لابد من الإشارة إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1970 استخدم الاقتصاديون توليفة من أفكار المدرسة التقليدية المحدثة neoclassical، والاقتصاد الكلي الكينزي، وقد اصطلح على تسميتها بتوليفة المحدثين، أما مدرسة النقوديين Monetarism التي انبثقت في نهاية الأربعينيات وبداية خمسينيات القرن العشرين على يد ملتون فريدمان M.Friedman وجماعته في جامعة شيكاغو فقد جاءت ببدائل لطروحات مدرسة التقليديين المحدثة.

وفي نهايات القرن العشرين ظهرت موضوعات مثل النماذج المبنية على المخاطر وليس على الأسعار، والتعامل مع الاقتصاد كعلم حيوي (بيولوجي)، وأسهمت في تغيير في التفكير الاقتصادي.



المردود

المردود rendement يعبر عن العلاقة بين مقدار الإنتاج الحاصل من استخدام كمية معينة من عوامل الإنتاج. وحساب المردود رياضياً مطابق تماماً لحساب الإنتاجية. والفرق بين المفهومين يظهر في أخذ طبيعة عوامل نمو الإنتاجية أو المردود أو عدم أخذ ذلك بالحسبان، من ناحية، وآثار ذلك على الإنسان من ناحية ثانية. فزيادة المردود لا تعد زيادة في الإنتاجية إذا ترافقت بزيادة إجهاد الإنسان، في حين أن زيادة الإنتاجية مرادفة دائماً لزيادة المردود. وفي الأدبيات الاقتصادية العربية يستخدم تعبير المردود للدلالة غالباً على إنتاجية الآلة أو الأرض، في حين يستخدم تعبير الإنتاجية لقياس نتاج عمل الإنسان العامل، فيقال مردود الهكتار من الأرض أو مردود آلة النسيج، في حين يقال إنتاجية العامل الزراعي أو إنتاجية عامل النسيج. وبمعنى آخر فإن المردود تعبير عن إنتاجية العامل المتجسد.

قوانين المردود

يلاحظ في النشاط الاقتصادي ثلاث حالات في العلاقة بين كمية الإنتاج وبين كمية عوامل الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج، وذلك تبعاً للعلاقة بين زيادة عوامل الإنتاج وزيادة الإنتاج ذاته. وتصاغ العلاقة بينهما في قوانين المردود: المردود المتزايد، المردود الثابت والمردود المتناقص.

يكون نشاط المنشأة أو المشروع في حالة المردود المتزايد، عندما يمكن زيادة الإنتاج بكميات أكبر، عند إضافة كمية محدودة من عوامل الإنتاج، من الكمية التي تحصل عليها المنشأة من إضافة الكمية السابقة ذاتها من عوامل الإنتاج. ويقاس المردود بالنسبة إلى كل عامل من عوامل الإنتاج على حدة. بمعنى قياس العلاقة بين زيادة الإنتاج الناجمة عن زيادة أحد عوامل الإنتاج مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويكون المشروع في حالة المردود الثابت عندما يكون معدل الزيادة الحاصلة في الإنتاج مساوٍ تماماً لمعدل الزيادة الحاصلة في عوامل الإنتاج. أما المردود المتناقص فيكون عندما يكون معدل الزيادة الحاصلة في الإنتاج أدنى من معدل الزيادة الحاصلة في عوامل الإنتاج. في الاقتصاد النقدي لا يقاس المردود بالكميات، وإنما يقاس بالنقد ومقارنة معدلات زيادة الاستثمار في عوامل الإنتاج بمعدلات الزيادة المتحققة في الإنتاج ذاته.

والتحليل الاقتصادي يهتم بالخصوص بما يسمى مردود الحجم rendement d'échelle، ويلاحظ في المشروعات والمؤسسات أن هناك مرحلة من التوسع في أحد عوامل الإنتاج أو جميعها يكون المردود متزايداً، وعند حد معين يصبح المردود ثابتاً، أما عند التوسع إلى أبعد من حجم معين فقد يصبح المردود متناقصاً.

المردود المادي والمردود القيمي

يمكن قياس المردود بالعلاقة الكمية بين وحدات الإنتاج وبين وحدات عامل من عوامل الإنتاج، ويكون هذا القياس كمياً، أو ما يسمى بالمردود الكمي، كأن يقال زيادة حجم المزرعة بهكتار واحد، مع بقاء الآليات فيها على حالها وعدد العاملين كما في السابق، يعطي / 10/ كنتالات من القمح بصرف النظر عن أسعار القمح في السوق، وبالتالي تكون هذه المزرعة في حالة المردود المتزايد، إذا أعطت إضافة هكتار آخر إلى مساحة المزرعة، مع بقاء الآليات وعدد العاملين كما في السابق، أكثر من / 10/ كنتالات من القمح بصرف النظر عن أسعار القمح في السوق. ولكن القياس الاقتصادي للمردود يكون بالعلاقة بين قيمة الزيادة في الإنتاج بالمقارنة مع قيمة الزيادة في عامل الإنتاج أي قياس المردود القيمي، وفي هذه الحالة يكون المردود متزايداً عندما تعطي زيادة الاستثمار في أحد عوامل الإنتاج زيادة في قيمة الإنتاج أكثر مما أعطت زيادة مماثلة سابقاً، ويكون المردود متناقصاً إذا أعطت زيادة مماثلة في الاستثمار زيادة أقل في قيمة الإنتاج عما أعطتها الزيادة المماثلة السابقة.

عوامل زيادة المردود

لعل من أهم عوامل زيادة المردود هو تحقيق التناسب الأمثل بين وحدات عوامل الإنتاج، حيث تعمل كل عوامل الإنتاج بكامل طاقتها فلا تبقى طاقة أحدها معطلة. كما يقوم إحلال أحد عوامل الإنتاج محل عامل أو عوامل أخرى بدور مهم في زيادة المردود، وخاصةً عندما يمكن إحلال كمية من أحد عوامل الإنتاج بتكلفة استثمارية أقل من تكلفة عامل إنتاج آخر، مثل إدخال الآلة بدلاً من قوة العمل عندما تكون تكاليف تشغيل الآلة مع صيانتها وأقساط اهتلاكها أقل من الأجور التي تدفع لعدد العمال الذين تحل محلهم، والعكس أيضاً صحيح. وبسبب ارتفاع أجور العمال في الدول الصناعية المتقدمة وانخفاضها في الدول النامية يلاحظ أن مستوى المكننة في الدول الصناعية أعلى من مثيله في الدول النامية.



المزرعة الجماعية

المزرعة الجماعية Kolkhoz هي وحدة الاستثمار الزراعي التي كانت معروفة في الاتحاد السوفييتي السابق وانتشرت فيما بعد في دول أوربا الشرقية الاشتراكية. وهي عبارة عن تنظيم تعاوني لعدد من الفلاحين الذين انضموا إلى التعاونية طوعاً برعاية من السلطة الاشتراكية ودعمها.

نشأتها وتطورها: بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا كان أول مرسوم صدر عن الثورة مرسوم الأرض الذي قضى بتحويل ملكية الأرض بالكامل إلى الدولة. وسعت الحكومة السوفييتية إلى تطبيق خطة لينين في التعاون. عُدَّت خطة لينين جزءاً من عملية بناء الاشتراكية في الريف السوفييتي تقوم على الانضمام الطوعي للفلاحين في جمعيات تعاونية بطريق جمع أدوات إنتاجهم وتعاونهم للعمل الجماعي في قطعة الأرض التي تضعها الحكومة بتصرف التعاونية.

وبالرغم من أن روسيا القيصرية عرفت أنموذجاً من القرى التعاونية الزراعية التي كانت تُسمى mir، وهي كلمة روسية تعني العالم؛ فإن أرض القرية لم تكن مملوكة من الفلاحين بل من الكنيسة الروسية أو الإقطاعيين الروس، وكانت القرى التعاونية الزراعية مجرد شكل تنظيمي لعيش الفلاحين المشترك. أما بعد الثورة فقد سعت الحكومة السوفييتية بقيادة لينين ـ بعد تأميم الأرض ـ إلى تجميع الفلاحين في تعاونيات إنتاجية طوعاً وعلى مراحل. كان النوع الأول في نشر التعاون انضمام الفلاحين إلى جمعيات تعاونية سميت أرتيل artel وكانت تقوم على جماعية وسائل الإنتاج الرئيسة وعمل الفلاحين الأعضاء، ويوزيع الدخل بحسب العمل. في حين كانت الأرض تخصَّص من قبل الحكومة للاستعمال المؤبد من قبل الجمعية. وكان أعضاء الأرتيل يحتفظون باستثمارات خاصة عائلية على مساحة محدودة من الأرض يزرعونها ويربون فيها الطيور وبعض

الماشية. تتحدد مساحة قطعة الأرض وعدد المواشي والطيور بقرارات من أعضاء الأرتيل بما يحقق التوافق بين المصالح الفردية للأعضاء وضرورة تطوير الإنتاج الجماعي. أما النوع الثاني لتعاونيات الفلاحين فكان الكومونة الزراعية، وفيها – خلافاً لما كان عليه الوضع في الأرتيل – كانت كل وسائل الإنتاج والاستثمارات الفردية على شكل جماعي، وحتى الاستهلاك والخدمات اليومية كانت تتم على حساب الإنتاج الجماعي، وفي السنوات الأولى بعد الثورة عُدَّت الكومونة الزراعية النمط الأولي للمزارع الجماعية.

في عام 1929 أخذت التعاونيات الزراعية شكل المزارع الجماعية (الكولخوز) وخضعت لإصلاحات متعددة شملت مستوى جماعية وسائل الإنتاج والعمل، وكذلك حجم الاستثمارة العائلية المرافقة وأسلوب تنظيم العمل وطريقة توزيع الناتج. وكان أهم هذه الإصلاحات الإصلاح الذي أُدخِل عام 1958 ومعه أخذت الكولخوزات شكلها النهائي.

ولم يختلف الشكل التنظيمي للمزارع الجماعية في الدول الاشتراكية الأخرى عن مثيله في الاتحاد السوفييتي سوى ببعض التفاصيل الجزئية.

تنظيم المزارع الجماعية: تحكم المزارع الجماعية أنظمةٌ متشابهة في كل الدول الاشتراكية السابقة الحليفة للاتحاد السوفييتي. وبموجب هذه الأنظمة يُقبَل في عضوية المزارع الجماعية كل الأشخاص المشتغلين في الزراعة، ويجوز طرد أي عضو منها بموافقة ثُلثَي الأعضاء على الأقل. ولكل كولخوز نظام داخلي توضح فيه واجبات الأعضاء وحقوقهم وتنظيم العمل وتوزيع الدخل فيه.

الأرض في المزرعة الجماعية ملك للدولة، وللكولخوز بصفته الاعتبارية حق الاستثمار الدائم للأرض، لا يجوز بيعها أو شراؤها أو تأجيرها.

يسمح نظام المزرعة الجماعية لكل عضو استثمار قطعة أرض خاصة به إضافة إلى حقه في تملك المنزل وحديقة صغيرة ملحقة به يزرعها ويربي فيها عدداً محدوداً من الطيور والحيوانات الأليفة.

الجمعية العمومية للمزرعة الجماعية هي صاحبة السلطة العليا، وهي التي تنتخب مجلس الإدارة، وتوافق على الخطة الزراعية وتصدق على الحسابات الختامية وتقر توزيع الناتج على الأعضاء.

ويدير المزرعة الجماعية مجلس إدارة ينتخب من قبل الجمعية العمومية التي تختار أيضاً بالانتخاب رئيس مجلس الإدارة، المسؤول عن حسن إدارة المزرعة أمام الأعضاء وأمام السلطات العامة. وغالباً ما كانت هذه السلطات والمنظمات الحزبية تتدخل لتنصيب رئيس مجلس الإدارة وأعضائه عن طريق انتخابات صورية يمارسها الأعضاء.

تنظيم العمل في المزارع الجماعية

يقسم العمل في المزارع الجماعية إلى قسمين:

- العمل في الاستثمار العائلي الخاص، ويقوم به العضو في استثمارته مستعيناً أحياناً ببعض الآليات العائدة للمزرعة عند الضرورة، ويساعده على ذلك أفراد أسرته. ويتمتع العضو بكل الإنتاج الذي يحصل عليه سواء لاستهلاكه الأسروي أم للبيع في «السوق الكولخوزي» بأسعار شبه حرة.

- والعمل في الاستثمار المشترك بوساطة أعضاء المزرعة الذين يتقاسمون العمل وفق نظام محدد. ويقسم العمل في المزرعة إلى فرق عمل أو كتائب يتولى كل منها العمل في قطعة أو حقل بناء على الخطة التي تضعها إدارة المزرعة.

يختلف حجم الحقل أو القطعة وأحياناً الحجم الإجمالي للمزرعة حسب الظروف الطبيعية وعدد الأعضاء والنتائج التي تتحقق في المزرعة.

توزيع الناتج في المزرعة الجماعية: يتم التوزيع في المزرعة حسب كمية العمل ونوعيته إذ تقسم قيمة الإنتاج الإجمالي إلى:

- رصيد تعويض تكاليف الإنتاج (الاهتلاكات، البذور، الأعلاف، الأسمدة، المحروقات ونفقات الإصلاح، إلخ...).

- ورصيد الأجور (دفع الأجور المضمونة للأعضاء والتي تسدد لهم على دفعات منتظمة لسد تكاليف معيشتهم).

- والدخل الصافي.

ويوزيع الدخل الصافي في المزرعة في الأوجه الآتية:

- دفع الضرائب وتسديد المدفوعات النقدية للحكومة.
- الإنفاق على الصناديق المعيشية والثقافية لتغطية الخدمات العامة الصحية والتعليمية وبناء النوادي ودور الراحة والمصحات، إلخ...
- تغذية صندوق مكافأة الأعضاء والاختصاصيين العاملين في المزرعة.

ومن الجدير بالذكر أن الأعضاء في المزارع الجماعية - بالرغم من حصولهم على دفعات منتظمة - لا يتقاضون أجوراً محددة وإنما يحصلون على نصيب من الدخل يتحدد بعدة عوامل:

- الدخل الصافي للمزرعة.
- كمية ونوعية العمل الذي يقوم به العضو في الحقل الجماعي.

يضاف إلى كل ذلك ما يحصل عليه من الاستثمار العائلي الذي يفرده له نظام المزرعة، وبعض الموارد التي يحصل عليها من بيع فوائض نصيبه من الأجور العينية.

تختلف دخول أعضاء المزارع الجماعية من سنة إلى أخرى ومن مزرعة إلى أخرى، لكن الحكومات الاشتراكية كانت تعمد لتقليص الفروق بين دخول الأعضاء في المزارع المختلفة بوساطة التمايز في معدلات الضرائب أو الاقتطاعات المفروضة على المزارع تبعاً لدرجة خصوبة الأرض أو القرب والبعد من أسواق التسليم. وبمعنى آخر كانت الحكومات الاشتراكية تجبي من حساب المزارع الجماعية شيئاً من الريع المكلف وشيئاً من الريع الفرقي.



المزرعة الحكومية

المزرعة الحكومية Sovkhoz هي وحدة إنتاج زراعية في الاتحاد السوفييتي السابق، كانت فيها وسائل الإنتاج والأرض مملوكة للدولة. وانتشرت المزارع الحكومية لاحقاً في دول أوربا الشرقية الاشتراكية والدول الاشتراكية الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية، كما انتشرت أيضاً في دول الديمقراطيات الثورية التي قررت السير بالطريق الاشتراكي، والمزرعة مملوكة للدولة بأرضها وآلياتها وتجهيزاتها، وكذلك بإنتاجها الذي تتصرف به الدولة لتلبية الحاجات المجتمعية، والعاملون فيها هم عمال بالأجر لدى الدولة، كما في مؤسسات القطاع الحكومي الأخرى.

نشأتها وتطورها: كانت ولادة المزارع الحكومية في الإتحاد السوڤييتي السابق عقب إنتصار الثورة الاشتراكية، وإصدار مرسوم تأميم الأرض؛ فقد كانت حاجة السلطة السوڤييتية الناشئة ماسة لإنتاج المزيد من المحاصيل الزراعية لمواجهة حالة المجاعة التي انتشرت في روسيا بعد الثورة وتطبيق شيوعية الحزب. وكان الهدف من إقامة المزارع الحكومية بناء وحدات إنتاج زراعي ضخمة مجهزة بأحدث التقنيات، وتستخدم أحدث طرق الإنتاج وتمارس نشاطها على أراضٍ مملوكة للدولة، وكانت المزارع الحكومية تعطي أفضل مردود من وحدة المساحة وأعلى إنتاجية من وحدة العمل. وقد أسهمت هذه المزارع، إلى حد كبير، في التخفيف من المجاعة التي عاناها المجتمع السوڤييتي بسبب الحصار الذي فرض على الثورة الاشتراكية من الدول الرأسمالية الغربية في بداية الحِقبة الشيوعية، واستمرت أعمال التوسع في إقامة المزارع الحكومية وتنظيمها وتخصُّصها في الإنتاج مع تقدم الصناعة السوڤييتية، فأصبحت مهمة المزارع الحكومية تزويد المواطنين بالغذاء والمؤسسات الصناعية بالمواد الأولية، كما أنها لعبت دوراً في توعية الفلاحين التعاونيين لاستخدام الآلات في الزراعة وتنظيم المزارع الجماعية الواسعة.

تنظيم المزرعة الحكومية وأوضاع العاملين فيها

المزارع الحكومية كلها موحدة الطابع: ملكية عامة أو ملكية عموم الشعب على كل ما تحوزه المزارع الجماعية من الأراضي المخصَّصة ووسائل الإنتاج الموضوعة بتصرفها والموارد الأخرى العائدة إليها، فهي تختلف عن المزرعة الجماعية (الكولخوز) التي تكون ملكية الأرض فيها للدولة في حين يمتلك أعضاء المزرعة الآليات ووسائل الإنتاج المستخدمة فيها. وبالرغم من أن تقسيم العمل في المزرعة الحكومية قريب جداً منه في المزرعة الجماعية، فإنه يتمييز بحسب طبيعة النشاط في المزرعة الحكومية، إذ تكون المزرعة الحكومية عادة متعددة أنشطة الإنتاج، ولكن أنواع الإنتاج فيها تتبع طبيعة تربة الأرض التي تعمل فيها ومناخ منطقة تواجدها، ومع هذا فإن إنتاجها يكون متنوعاً لإشباع حاجة الاستهلاك الذاتي للعاملين في المزرعة، وتوفير احتياجات المنطقة الموجودة فيها من المواد الغذائية، وكذلك من المواد الأولية اللازمة للمصانع القريبة. والعاملون في المزرعة ليسوا سوى عاملين بالأجر يتقاضون رواتب وتعويضات مقطوعة مع بعض الحوافز والمكافآت من دون تحمل المسؤولية عن نتائج العمل؛ فالعاملون مسؤولون عن تنفيذ المهام الموكلة إليهم وليسوا مسؤولين عن النتائج التي تحققها المزرعة، فهم لا يخططون للإنتاج ولا يختارون نوع الزراعات والمحاصيل، ومن ثم لا يتحملون مسؤولية تدني المردود إلا بحدود تقصيرهم في العمل، كما لا يستفيدون من تحسنه (المردود) إلا بحدود المكافآت التي تخصَّص لهم بقرارات إدارية. ويتقاضى العاملون في المزارع الحكومية أجوراً عن الأعمال التي يقومون بها حسب المبدأ الاشتراكي أي حسب كمية العمل ونوعيته.

اقتصادية المزارع الحكومية

تقسم المزارع الحكومية بحسب أنشطتها الإنتاجية الرئيسة إلى ثلاثة أنواع:

- مزارع الحبوب
- مزارع تربية الحيوانات

- مزارع إنتاج المحاصيل الصناعية الفنية.

يقوم عمل المزارع الحكومية على مبدأ الحساب الاقتصادي؛ أي أن تغطي نفقاتها بإيراداتها وتحقق بعض الربح، ولكن هذا لا يعني عدم إمكان حصول خسائر في نتائج أعمالها في حال ساءت المواسم. وفي مثل هذه الحالة تقتصر المدفوعات للعاملين على تقاضي أجورهم المقطوعة والتعويضات الاجتماعية، وتتم تغطية الخسائر من خزينة الدولة، وهذه الخسائر تطفأ وتسدد لخزينة الدولة من أرباح السنوات اللاحقة. وتشير الدراسات المتوافرة إلى أن المزارع الحكومية أسهمت إسهاماً كبيراً في تطوير الزراعة السوفييتية، وكذا الحال في دول أوربا الشرقية الاشتراكية السابقة، كما أدّت هذه المزارع دور الإرشاد الزراعي ودور المزارع النموذجية بالنسبة إلى المزارع الجماعية والمزارع الخاصة في الدول الاشتراكية التي أحتفظت بقطاع زراعي خاص أيضاً. فقد أُستفادت المزارع الجماعية في الاتحاد السوفييتي السابق، وكذلك المزارع الخاصة في بولونيا وألمانيا الشرقية من خبرة المزارع الحكومية في استخدام المكنات الزراعية وتكنولوجيا الإنتاج، إضافة إلى استفادتها من تجربة تجميع الأراضي وإقامة استثمارات زراعية عملاقة، تستخدم الآليات الزراعية المتطورة إضافة إلى تعلُّم طرق تنظيم العمل وتخطيط الإنتاج وتقسيم المهام بين فرق العاملين؛ لأن أعضاء المزارع الجماعية اقتنعوا - من زيادة الإنتاجية في المزارع الحكومية - بأهمية زيادة حجم المزرعة واقتصادية استخدام الآلات الزراعية في تحسين الإنتاجية وزيادة أحجام الإنتاج.

المزارع الحكومية في دول التوجه الاشتراكي

حاول العديد من بلدان العالم الثالث، التي اختارت طريق التنمية الاشتراكية، تقليد تجربة الدول الاشتراكية في نشر المزارع الحكومية وسيلة لتحسين الإنتاج الزراعي، كما في تانزانيا والجزائر وغيرها، غير أن المزارع الحكومية لم تنجح في هذه البلدان للأسباب الآتية:

الأول: أن القوى المنتجة في هذه البلدان لم تكن قد بلغت بعد مستوى توافقها مع علاقات الإنتاج الاشتراكية، وخاصة أن الوعي عند العاملين في هذه المزارع - كما هو الحال عند العاملين في القطاع العام عموماً- لم يرتقِ إلى مستوى احترام الملكية العامة والتفاعل معها.

الثاني: عدم قدرة هذه الدول على توفير الآليات الزراعية لمكننة الزراعة ومن ثم عدم توفير الشروط اللازمة لزيادة الإنتاجية وتحسين المردود.

الثالث: أن الفلاحين في هذه البلدان شديدو التعلق بملكية قطع الأراضي ضمانة لحاضرهم ومستقبلهم بسبب غياب أنظمة الضمان الاجتماعي. وقد أخفقت تجربة المزارع الحكومية في هذه الدول، مما قاد إلى تفكك هذه المزارع وانحلالها وإعادة تقسيم أراضيها بين الفلاحين على نحو فردي.



المساعدة الفنية

المساعدة الفنية technical assistance، هي المعونة والخدمة ذات الطابع الفني، التي تقدمها المنظمات الدولية المتخصصة أو المنظمات الإقليمية أو الدول المتقدمة الى البلدان والمجتمعات الفقيرة والنامية. وتكون هذه المعونات عادة من دون مقابل وتحمل طابع المساعدة بغرض التنمية والتطوير.

تقدم هذه المساعدات بطرق مختلفة، منها توفير الخبرات الفنية وإرسال خبراء لمساعدة البلدان المتخلفة والنامية في تطوير مشروعاتها وخططها التنموية وتقديم بعض التجهيزات أو وضع برامج بحوث فنية والتعاون مع خبراء البلد النامي من أجل تنفيذ أهداف محددة، كما تستهدف إجراء التدريب وتأهيل «الكوادر» الفنية لهذه البلدان.

كذلك فإن هذه المساعدات بكل أشكالها، تأتي في إطار الهدف المعلن، لتطوير البلدان التي تُقدم إليها وتنميتها وتقدمها وبهدف إنساني محض.

وعلى العموم فان فاعلية هذه المساعدات تبقى محدودة في سياق الأهداف المتوخاة، ما لم تتخذ صيغة برامج تأهيل وتطوير طويلة الأمد وتخدم خطة محدودة مرسومة بين الطرفين، أو صيغة برنامج تنفيذي لتحقيق غرض محدد وعاجل؛ كوجود حدث طارئ يقتضي مساعدات ذات طابع فني لخدمة غرض إنساني، ففي مثل هذه المساعدات يتداخل الغرض الفني مع الهدف الإنساني، ولاسيما حين تكون المساعدة عن طريق الوكالات المتخصصة الدولية.

وتتخذ الجهات التي تقدم المساعدات أساليب مختلفة؛ فإما أن تقدمها بأسلوب الاتفاق الثنائي مع البلد النامي، أو على صيغة برامج تعدها وتقدمها تكتلات اقتصادية إقليمية، أو برامج على مستوى عالمي تقوم بها الهيئات الدولية بحكم مهامها.

وفي عالم اليوم تعد مسألة التخلف التقني والفني أحد معايير الانقسام العالمي بين بلدان متطورة متقدمة تمتلك التقدم التقني ووسائله ومنتجاته، ينعكس في وفرة اقتصادية ورفاه اجتماعي، وبين بلدان متخلفة تسعى في طريق النمو وتؤلف الغالبية العظمى من مجتمعات فقيرة اقتصادياً ومنهكة اجتماعياً.

ولذلك فإن هذه المشكلة ذات طابع عالمي، لم تستطع الهيئات الدولية والأمم المتحدة والتكتلات الاقتصادية تجاهلها، ولاسيما أن البلدان النامية قد بدأت تدرك أهمية التقدم التقني والفني في تحقيق النمو الذي تطمح إليه، وفي هذا الإطار أصبحت مسألة المساعدات الفنية مطلباً من مطالب الدول النامية تجاه الدول المتقدمة في المؤتمرات الدولية والأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة.

وفي هذا السياق أكدت مؤتمرات التجارة والتنمية الدولية UNCTAD توصيات تتعلق بضرورة حصول البلدان النامية على المساعدات الفنية من الدول المتقدمة لتطوير نفسها في مجالات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتقنية بحتة.

غير أن البلدان الصناعية كانت تقف موقفاً سلبياً ازاء هذا المطلب لأن تقدمها التقني والعلمي هو أحد وسائل سيطرتها على الاقتصاد العالمي وهيمنتها على البلدان النامية، ولذلك فقد عارضت هذا المطلب في مؤتمر ليما للتنمية الصناعية المنعقد عام 1975م بغرض تنمية اقتصاد البلدان النامية. وسجّلت اعتراضها على توصية تقضي بتقديم المساعدات الفنية؛ ونقل التكنولوجيا بوصفها وسيلة للتنمية؛ والحدّ من سيطرة الشركات الدولية، وأيدّت فقط تقديم هذه المساعدات من أجل تنمية صناعية مرتبطة بالزراعة.

وقد اتخذت الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً تضمن توصية تقضي بمطالبة الدول المتطورة بالعمل الجدي على مساعدة البلدان النامية في تطور البنية العلمية والتقنية، وفي دعم برامجها العلمية والفنية والتقنية، وفي الحصول على المعلومات الضرورية لرفع مستواها العلمي والتقني. كما طالبت بضرورة مساعدة البلاد

النامية في مختلف مجالات التصنيع وبإعطاء هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها دوراً مهماً في قيادة عمليات التصنيع في البلدان النامية.

وتضمنت توصيات مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب (1975) ضرورة إقامة التعاون المثمر بين البلاد المتطورة والبلاد النامية في مجال المساعدة الفنية ونقل التقانة، ويتطلب ذلك تسهيل نقل التقانة من الدول المتطورة إلى البلاد النامية، ومساعدتها في برامجها وتشجيع مؤسساتها الخاصة والعامة لنقل التقانة وفق أنسب الشروط. كما طالبت توصيات المؤتمر بتقديم المساعدات الفنية اللازمة لمراكز الأبحاث وبرامج التنمية وتطوير المنتجات غير الغذائية، ودعم أنشطة البحوث التي تقوم بها المؤسسات الدولية والمحلية.

وأكد مؤتمر الأمم المتحدة بين البلدان النامية في بونس آيرس (1978)، أهمية التعاون الفني ونقل التقانة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى كل دولة على حدة أو على مستوى مجموعة معينة من الدول. كما أكد أن التعاون بين البلدان النامية يساعد على تطوير العلاقات فيما بينها ويسهم في الكفاح ضد احتكار الدول الصناعية للمعرفة والتقانة.

وعلى العموم، فإن واقع المساعدات الفنية بصرف النظر عن رغبات البلدان النامية ومطالباتها يفيد بأن موقف الدول الصناعية المتقدمة من مسألة المساعدات الفنية يتصف بالآتي:

1ـ أن المساعدات الفنية التي تقدمها على صورة اتفاقات ثنائية مع البلد النامي تأتي بغرض محدد وفي مجال معين يخدمان أغراضها سواء منها الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية.

2ـ أن المساعدات الفنية المقصورة على تقديم معلومات أو وسائل تقنية باتت متخلفة عن الحد المتطور الذي وصلته بحيث تحافظ على المسافة التي تشكل الهوة مع البلدان النامية في مجال التطور التقني.

3ـ قد تكون المساعدات الفنية التي تقدمها في مجال البحوث فرصة لاجتذاب الخبرات والعلماء من البلدان النامية لأنها منطقة جذب لهؤلاء، في حين أن البلدان النامية في معظمها منطقة طرد لهم لأسباب مختلفة تتعلق بظروف عدة.

تقدِّم المساعدات الفنية من البلدان الصناعية ولاسيما الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان إما عن طريق الحكومات أو عن طريق وكالات وهيئات متخصصة في هذه البلدان، كما في هيئات الاتحاد الأوربي أو وكالة التنمية الدولية الأمريكية واليابانية أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية التي أنشئت في عام 1961، وضمت 24 دولة صناعية بقيادة الولايات المتحدة، وحددت ضمن أهدافها سياسة مساعدة البلاد النامية ومنها المساعدات الفنية.

على الجانب الآخر، فإن الأمم المتحدة تعدُّ مركزاً لمواجهة التحديات التي تعانيها البشرية جمعاء، ويتعاون في هذا الجهد ما يقرب من 30 منظمة، تؤدي برامجها الهادفة من أجل أغراض التنمية البشرية تحت سلطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في 174 بلداً وإقليماً لتيسير التعاون الفني والقضاء على الفقر. وقد حدد عقد التنمية الرابع من عام 1991- 2000 أربعة مجالات ذات أولوية وهي: الفقر والجوع وتنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية للسكان والبيئة. وعُقدت لهذه الغاية سلسلة من المؤتمرات العالمية تخص: مجالات التعليم (1990)، البيئة والتنمية (1992)، حقوق الإنسان (1993)، السكان والتنمية والحد من الكوارث (1994)، التنمية الاجتماعية (1995)، النهوض بالمرأة (1995)، الأمن الغذائي (1996).

هناك برامج عديدة تابعة للأمم المتحدة تعمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية non- governmental organizations على تحقيق التنمية عن طريق تقديم مساعدات فنية ذات طابع إنساني منها:

1ـ برنامج الغذاء العالمي: وهو أكبر مؤسسة دولية في العالم لتقديم المساعدات الغذائية والمساعدات الفنية في حالات الطوارئ، كما في حالة زلزال جنوب شرقي آسيا (تسونامي).

2ـ برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان: وهو أكبر جهة دولية لتقديم المساعدات الفنية في مجال السكان.

3ـ برنامج الأمم المتحدة في مجال البيئة: وهو يعمل على تشجيع الممارسات البيئية السليمة وتقديم المساعدات الفنية والخبرات اللازمة لهذه الغاية.

4ـ برنامج مكافحة الإيدز: ويجمع خبرات ست وكالات دولية لمكافحة الإيدز في جميع أنحاء العالم ويشمل 45 دولة.

5ـ برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة UNDP: وهو بمنزلة هيئة تنسق تخطيط برامج المساعدة الفنية التي تقترحها الوكالات المتخصصة، وتهدف إلى تقديم المساعدات الفنية إلى البلدان النامية في مجال الاستخدام الأكمل للثروات الطبيعية والمصادر البشرية، ويعمل البرنامج مع أكثر من 150حكومة، ويعمل تحت رعايته أكثر من 16700 فني ومستشار، ويضم أكثر من 650 مركزاً للدراسات والمعاهد العلمية.

6ـ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل إفريقيا: وهو مشروع مدته 10 سنوات وتكلفته 25 مليار دولار عن طريق إشراك جميع الوكالات المتخصصة ويسعى إلى كفالة التعليم الأساسي والخدمات الصحية والأمن الغذائي، وتوفير المساعدات الفنية والبرامج الإنمائية بهذا الصدد.

فضلاً عن البرامج، تتولى الوكالات الدولية المتخصصة مهمات المساعدات الفنية سواء جاءت في صورة تقديم خبرات وخبراء أم في إطار تمويل برامج للتنمية تشمل المساعدات الفنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وهذه الوكالات هي:

- اليونسكو UNESCO (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة): ويشمل نشاطها مكافحة الأمية وتخطيط التعليم وبناء مراكز لإعداد «كوادر» هندسية وفنية في البلدان النامية والقيام بتدابير لتطوير التعاون الدولي واستخدام الاتصالات الفضائية لأغراض التعليم، ويتمثل هذا النشاط بمؤتمرات وجلسات وندوات وإصدار نشرات دورية أو غير دورية بعدة لغات.

- اليونيدو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): وهدفها المساعدة على التنمية الصناعية وتعجيل التنمية وتمويل بعض المشروعات في البلدان النامية وتقديم المساعدة الفنية في هذا المجال.

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA: وتقع مهامها في نطاق تبادل الأنباء العلمية ونشرها، وتقديم المساعدة الفنية إلى البلدان النامية وتقديم الخبرات الفنية والقيام بأعمال البحث والدراسات الفنية والنووية لأغراض سلمية.

- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) FAO: مهمتها المساعدة على تحسين الغذاء ورفع مستوى البشر وزيادة إنتاجية الزراعة وصيد السمك والغابات وتقديم المساعدات الفنية في مجال البحوث العلمية والتقنية الزراعية.

- المنظمة الدولية للطيران المدني ICAO: يهتم بمسائل التعاون بين الدول في مجال الطيران الآمن، وتقديم المساعدات الفنية إلى البلدان النامية في مجال بناء طيران مدني خاص بها.

ـ اتحاد البريد العالمي UPU: يقدم المساعدات الفنية للبلدان النامية في مجال تنظيم الخدمات البريدية وتحسينها ومتابعة تطوراتها التقنية.

ـ منظمة الصحة العالمية WHO: تتولى تقديم المساعدات الفنية في إطار برامج صحية تستهدف التحصين والتثقيف الصحي في البلدان النامية بغرض رفع المستوى الصحي.

وهناك إلى جانب ذلك عدة منظمات فنية متخصصة أخرى في إطار الأمم المتحدة، منها المنظمة البحرية الدولية IMO، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ITU، والأرصاد الجوية وجميعها تعمل على تقديم المساعدات الفنية في مجال أغراضها واختصاصاتها إلى البلدان النامية على شكل خبرات وبحوث ومعلومات وتنسيق ونظم فنية.

ويظهر التعاون العربي في مجال المساعدات الفنية، وضع العلاقات العربية بين الحكومات من جهة، ووضع الجامعة العربية بوصفها منظمة إقليمية راعية للتنسيق والتعاون بين الدول العربية وتفعيل نشاطاتها من جهة أخرى، ويتجلى التعاون العربي عن طريق المنظمات العربية المتخصصة التي تعمل جنباً إلى جنب مع جامعة الدول العربية والدول الأعضاء.



المسرع الاقتصادي

مصطلح المسرع الاقتصادي هو ذات ما يعرف بالمعجّل، أو نظرية «معجل الاستثمار» أو «المتسارع» أو «مبدأ التسارع» أو «نظرية التسارع» أو كما يُطلق عليه «مبدأ التسريع أو التعجيل» the acceleration principle.

ينطوي مفهوم المسرع الاقتصادي على أن أي تغير بالزيادة أو النقصان في الناتج القومي أو في الاستهلاك أو في مبيعات المنشآت الصناعية أو الزراعية يؤدي بالضرورة إلى تغير مضاعف (±) في الطلب على الاستثمار أو الطلب على التجهيزات الرأسمالية.

فحسب هذا المبدأ، ليس الإنتاج القومي هو الذي يؤثر في الاستثمار. وإنما الذي يؤثر في مستوى الاستثمار هو التغير (Δ) في هذا الناتج القومي أو التغير في الاستهلاك أو التغير في مبيعات المنشآت الصناعية أو الزراعية، ذلك لأن زيادة إنتاج السلع الصناعية لتلك المنشأة مثلاً تتطلب زيادة في الطلب على التجهيزات الرأسمالية التي تحتاج إليها هذه المنشأة من أجل تلبية زيادة الطلب على إنتاجها السلعي. وعلى هذا الأساس أطلق بعض الاقتصاديين على هذا المبدأ اسم «نظرية الطلب الاستثماري».

المنظور التاريخي للمسرع الاقتصادي

كان أول من اقترح نظرية التسارع في صورتها الكاملة جون موريس كلارك في مقال نشر عام 1917 بعنوان «تسارع الأعمال وقانون الطلب - عامل فني في الدورات الاقتصادية». ويتلخص مبدأ التسارع الذي شرحه كلارك بما يأتي: «إذا ازداد الطلب على السلع الاستهلاكية فإن هذه الزيادة من شأنها أن تحدث زيادة على البضائع الرأسمالية المنتجة لهذه السلع الاستهلاكية».

وقد حاول كلارك في مقاله هذا أن يظهر أولاً: أن هناك علاقة خاصة وفنية بين الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على التجهيزات الرأسمالية اللازمة لإنتاج هذه

السلع. وثانياً: أن هذه العلاقة الفنية قابلة لأن تُستخدم ليس فقط في تفسير طبيعة الطلب على التجهيزات الرأسمالية الجديدة، بل أيضاً في إظهار السبب في أن الطلب على رأس المال أو على التجهيزات الرأسمالية أعنف تقلباً من الطلب على البضائع الاستهلاكية. وقد حلّل كثيرون من الاقتصاديين مبدأ كلارك هذا منذ أن نشر مقاله التاريخي وصقلوه واستعملوه في تفسير التقلبات في الدورات الاقتصادية لكثير من النشاط الاقتصادي.

آلية مبدأ التسارع الاقتصادي

يمكن توضيح آلية التسارع باستعمال الرموز والمعادلات الرياضية البسيطة وبعض الأمثلة الافتراضية: فرمز الدخل (Y) يدل على الناتج القومي النهائي، والرمز (K) يدل على كمية رأس المال الضروري توافره للوصول إلى الناتج، وتسمى العلاقة الفنية المفترض وجودها بين مستوى معين من الناتج وبين كمية رأس المال اللازم، نسبة رأس المال إلى الناتج capital - output ratio أو معامل رأس المال، وسيرمز إلى هذه النسبة بالحرف (A) فتتكون بذلك المعادلة الآتية:

$$A = \frac{K}{Y} \qquad \text{(المعادلة رقم ١)}$$

وإذا افترض عدم حصول تغير في الشروط التقنية لمؤالفة عناصر الإنتاج في سبيل إنتاج ناتج معين، وبقيت معدلات الفائدة في هذه الحالات ثابتة، فإن زيادة الناتج بعد الوصول إلى نقطة استعمال الطاقة الموفورة بكاملها – ستحتاج إلى تجهيزات رأسمالية إضافية بالقدر الذي تدل عليه نسبة رأس المال إلى الناتج (أو بقدر معامل رأس المال)، وإذا افترض ثبات هذه الشروط، فإن النسبة الحدية لرأس المال إلى الناتج $\frac{\Delta K}{\Delta Y}$ (والتي تسمى the marginal capital-output ratio تتساوى مع النسبة الوسطيـة لرأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$، وعليه فإن المعادلة الآتية تعبر عن وضع تساوي النسبة الحدية والنسبة الوسطية لرأس المال إلى الناتج:

$$A = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$ (المعادلة رقم ٢)

إذن فإن:

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$ (المعادلة رقم ٣)

وهي المعادلة التي تبيّن النسبة الحدية لرأس المال إلى الناتج، والتي تعني التغير في موفور رأس المال الواجب توفيره لإنتاج وحدة إضافية من الناتج القومي.

إلا أن التغير في موفور رأس المال (ΔK) هو بحكم التعريف ذات ما يعرف باسم صافي الاستثمار المسبب في الاقتصاد بمجموعه، والذي يُرمز إليه بـ (In) وهو الاستثمار الواجب الحصول عليه من أجل توفير الزيادة في طلب المستهلك، وهذا يعني أن $In = \Delta K$ وبالتعويض تصبح المعادلة رقم 3 على الشكل الآتي:

$$A = \frac{In}{\Delta Y}$$ (المعادلة رقم ٤)

ويُطلق على المعادلة (رقم 4) معامل التسارع **the acceleration coefficient**، والتي تعني نسبة زيادة الاستثمار الصافي اللازم لتوفير الزيادة في الإنتاج القومي.

ويمكن أن يستخلص مما تقدم أعلاه ناحيتان مهمتان: الأولى أن النسبة الحدية لرأس المال إلى الناتج (المعادلة رقم 3) تتساوى مع معامل التسارع، على افتراض أن جميع العوامل الأخرى المؤثرة في الاستثمار تبقى ثابتة. والثانية أن من المعادلة رقم (4) يمكن التوصل إلى معادلة الاستثمار الصافي وهي:

$In = A \times \Delta Y$ (المعادلة رقم 5)

وتوصف المعادلة رقم (5) بأنها التعبير الجبري النظامي لمبدأ التسارع، لأنها تبين وجود معامل (A) إذا ضرب بتغير الناتج القومي فإنه بذلك يعطي مستوى الإنفاق الاستثماري الصافي الجديد اللازم لمؤلفة التغير في الناتج القومي، فإذا ازداد الناتج القومي

في فترة زمنية معينة بمقدار جنيه مصري واحد، وأن معامل التسارع هو (3-1)، فيبلغ بذلك الاستثمار الصافي اللازم زيادته نحو 3 جنيهات مصرية من أجل مؤالفة الزيادة في الناتج القومي.

آلية التسارع والنمو الاقتصادي

فترة الدخل	موفور رأس المال	الناتج النهائي أو الإنتاج	الاستثمار الإحلالي أو طلب التبديل	الطلب على رأس المال	الطلب الكلي على رأس المال
1	300.00	100.00	30.00	0.00	30.00
2	330.00	110.00*	30.00	30.00	60.00
3	346.50	115.50**	33.00	16.50	49.50
4	346.50	110.50	34.60	0.00	34.60

الجدول (1) مبدأ الأثر التسارعي والطلب على الاستثمار بافتراض أنزيادة الطلب النهائي على السلع المصنعة في المنشأة* 10٪ زيادة الطلب النهائي (الإنتاج) على السلع المصنعة هي 5٪**

يبين الجدول (1) وبدقة آلية مبدأ التغيير الجبري النظامي وتأثيره في النمو الاقتصادي.

سيفترض هنا أن صناعة ما يبلغ إنتاجها من السلع النهائية 100 وحدة في فترة الدخل الأولى حسب هذا الجدول، وأن نسبة رأس المال إلى الناتج (أو معامل التسارع) في هذه المنشأة الصناعية هي (3-1)، مما يعني أنها تحتاج إلى 300 وحدة من رأس المال لإنتاج 100 وحدة من تلك السلع الصناعية لهذه المنشأة، كما يفترض أن العمر الوسطي لوحدات رأس المال هو 10 فترات دخل، بحيث إن طلب التبديل العادي للتجهيزات الرأسمالية يبلغ 30 وحدة في فترة الدخل. فإذا بقي مستوى الإنتاج ثابتاً في فترة الدخل الأولى، فلن يكون من الضروري التوسع في حجم الطاقات الرأسمالية لهذه المنشأة.

وبذلك يكون الاستثمار محدوداً في نطاق الاستثمار الإحلالي (أو الطلب البديل)، وهو ذلك القدر من الاستثمار اللازم في تلك الفترة والبالغ 30 وحدة، ليحلّ محل الأصول الرأسمالية التي استهلكت في العملية الإنتاجية.

فإذا توقعت هذه المنشأة الصناعية زيادة في الطلب على إنتاج سلعها، وهي تعمل بطاقاتها الإنتاجية كلها، فهذا يستلزم منها زيادة تجهيزاتها الرأسمالية لمواجهة الزيادة في الطلب على إنتاج سلعها، وسيفترض هنا أن هذه الزيادة هي في حدود 10٪، مما يعني أن الوحدات المنتجة من الناتج النهائي ستزداد بمقدار 10 وحدات في فترة الدخل الثانية (ليصل مجموع وحدات الإنتاج إلى 110 وحدات)، الأمر الذي يتطلب 30 وحدة إضافية من رأس المال، لأن معامل التسارع هو (3-1). لذا، فإن الطلب على البضائع الرأسمالية سيزداد في فترة الدخل الثانية بمقدار 100٪؛ فبعد أن كان الطلب الكلي على رأس المال في حدود 30 وحدة في فترة الدخل الأولى ازداد ليصل إلى 60 وحدة في فترة الدخل الثانية (30 وحدة استثمار إحلالي و30 وحدة استثمار جديد).

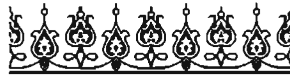
أما إذا افترض أن الطلب على الناتج النهائي في فترة الدخل التالية (أي فترة الدخل الثالثة حسب هذا الجدول) سيزداد بمقدار 5٪ وهي زيادة، من دون شك، ولكن بمعدل متناقص، فإن الناتج النهائي هذا سيزداد في تلك الفترة بمقدار 5.5 وحدات إضافية (ليصل مجموعه إلى 115.5 وحدة) مما يتطلب بدوره 16.5 وحدة إضافية من رأس المال لمؤالفة زيادة هذا الطلب، فيصل بذلك الطلب الكلي على رأس المال نحو 49.5 وحدة (33 وحدة استثمار إحلالي و16.5 وحدة استثمار جديد). وهذا يدل على أن الطلب على رأس المال الجديد قد هبط من 30 وحدة في فترة الدخل الثانية إلى 16.5 وحدة في فترة الدخل الثالثة. وإذا استقر الطلب على الناتج النهائي في فترة الدخل الرابعة عند مستواه فسيتوقف عندها الطلب على رأس المال الجديد.

ويستنتج من كل هذا، وعلى مستوى الاقتصاد بمجموعه، أن الإنفاق الاستثماري الصافي الجديد (In) لا يستمر إلا إذا استمر تزايد الطلب على الناتج النهائي، فإذا استمر

هذا الطلب على الناتج بمعدلات متزايدة في الفترات الزمنية المتتابعة، ازداد معه الإنفاق الاستثماري الصافي الجديد (In)، وهذا يعني أن اقتصاد هذا البلد ينعم في فترة انتعاش اقتصادية. أما إذا استمر تزايد الطلب على الناتج النهائي بمعدلات أقل من الفترات السابقة، فهذا يعني أن الطلب على رأس المال الصافي الجديد سيبدأ بالتناقص أو قد ينعدم، الأمر الذي يدل على أن فترة الانتعاش الاقتصادي التي كان ينعم بها هذا الاقتصاد قد قاربت نهايتها، وبدأت تظهر علائم الانكماش أو الركود الاقتصادي لهذا البلد.

ومن ناحية ثانية، فإن العلاقة بين تزايد الطلب على الناتج النهائي ومستوى الاستثمار التي بينها مبدأ التسارع تقود إلى نتيجة مهمة أخرى، وهي أن هذا المبدأ ومفهوم «مضاعف الاستثمار» الذي جاء به الاقتصادي الشهير كينز John Maynard Keynes مابين (1883-1946) يمكن أن يعملا مجتمعين لخلق حركة دورية في مستوى الدخل القومي، كما يمكن استخدامهما لتفسير سبب التقلبات الدورية التي تبدو وكأنها خاصة حتمية لاقتصاد السوق.

فالمضاعف – كما شرحه بول ساموليسن Paul Samuelson – يبين أثر زيادة معينة في الإنفاق الاستثماري على الدخل والاستهلاك، أما مبدأ التسارع فيبين أثر الزيادة في الاستهلاك أو الناتج النهائي على الاستثمار. لذا فإن هناك تداخلاً بين عمل المضاعف وعمل المتسارع، إذ يبدأ عمل الأخير عندما ينتهي عمل الأول، ثم يبدأ عمل الأول من جديد وهكذا



المشروع

التعريف:

المشروع the project هو عمل خاص تحدده الحاجة الداعية إليه، بغض النظر عن القطاع أو الجهد المستفيد منه، وعلى هذا الأساس يصبح المشروع مهمة محددة له نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان أيضاً، بحيث إن هذه المهمة، عادة ما يسبقها، حاجة معينة يتطلب إشباعها، إجراء مجموعة من النشاطات أو الأعمال المترابطة والمتنافسة. وبمقدار ما يتم تنفيذ مستلزمات هذه الحاجة ورغباتها بطريقة منظمة ومبرمجة، بمقدار ما يتحقق إشباع هذه الحاجة، وقد تكون الحاجة فريدة من نوعها، أو استثنائية الرغبة، بحيث يتطلب إشباعها جملة من النشاطات والمهام المنسقة والمترابطة، ومن هنا فإن إشباع الحاجة يأتي منقوصاً إذا لم يحقق مشروعها متطلباتها وشروطها كاملة.

الجوانب الاقتصادية

يكتسب المشروع أهمية بالغة في الاقتصاد، لأنه يعدّ الوحدة الأساسية في النشاط الاقتصادي والآلية التي يعمل في ظلها المشروع ويتحكم بها النظام الاقتصادي السائد، فالمشروع في ظل نظام المنافسة يختلف عن المشروع الاحتكاري من حيث القدرة على التحكم بالسعر وصميم الأرباح التي يمكن تحقيقها، وتعد الجدوى الاقتصادية الكاشف الحقيقي للجوانب الاقتصادية للمشروع، فالجدوى المالية تجمع وتحلل بيانات المشروع وقوائمه بعد إخضاعها لمعايير استثمارية محددة، واتخاذ القرارات التي تتناسب مع توقعات العائدات والأرباح المرافقة لعملية المفاضلة والاختبار بين المشروعات، والجدوى الاقتصادية تركز على المعلومات السوقية الاقتصادية وتستخدمها في تحديد تكاليف استثمارات المشروعات وعائداتها. وتأخذ الجدوى الاقتصادية بالحسبان إخفاق الأسواق عند حساب الكلفة الاقتصادية الحقيقية للمشروعات وتحديدها.

تنظيم المشروع وأهدافه

المشروعات الناجحة لا تكون كذلك من تلقاء ذاتها، إذ لابد من وضعها في شكلها وأطرها السليمة وتصويب اتجاهها، أي بمعنى أدق، لا بد من تنظيمها. ويُعرَّف التنظيم أنه عملية تجميع للنشاطات والموارد المؤسساتية أو الإدارية، بأسلوب منطقي، يهدف إلى الاتصال، وتخفيف صعوبات العمل وتسريع اتخاذ القرارات المهمة، كما يساعد القيادة الإدارية ومديري المشروعات على دقة تصميم العمل وتقسيمه، وتوفير وسائل التنسيق بين الوحدات والأقسام.

إن عملية تنظيم المشروع هي التي تلي مباشرة مرحلة إطلاق المشروع، وكما أن مرحلة الإطلاق لا يمكن أن تتم «بكبسة زر»، بل يجب أن تحضر لها المقومات التي تمكن المشروع من الانطلاق، والتي من بينها مستلزمات المشروع وموارده وشروطه ومواصفاته والجهة أو الجهات المستفيدة منه، فإن عملية التنظيم تحتاج إلى هيكلية ذات عناصر معروفة، تتبدل وتتلاءم مع حاجات المشروع ومقوماته. إذ إنه مباشرة بعد إطلاق المشروع، تواجه الإدارة المسؤولة عن المشروع، تنظيم المشروع، وتنسيق عملياته مع الشركة الأم parent organization؛ أي مع الإدارة المركزية التي تشرف على عمليات إنجاز المشروع وتراقبها.

إن حاجة المشروع إلى التنظيم أشبه بحاجة الإدارة إلى التنظيم، إذ إن التنظيم كان ولا يزال ركناً أساسياً من أركان الإدارة. من هنا فإن ربط المهمات والأشخاص بعضهم ببعض وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والعلاقات بين الموارد البشرية في المشروع، من أجل تحقيق أهداف المشروع، يعدّ بحد ذاته تنظيماً للمشروع.

من بين الأهداف التي ينبغي أن يحققها المشروع، تلك التي تتعلق بأهداف راعي المشروع (المستفيد الرئيسي من المشروع)، وبأهداف عميل المشروع (الراغب في نتائج المشروع). ويشار إلى أن المستفيد من المشروع قد يكون فرداً أو مجموعة من الأفراد، أو

مؤسسة لها مصلحة آنية أو مستقبلية في المشروع؛ فالمستفيد قد يكون داخلياً (من داخل المؤسسة) أو خارجياً (من خارج المؤسسة).

وقد يعطي تنظيم المشروع الميزة الخصوصية uniqueness التي يستحقها؛ فالتنظيم يضع المشروع في الهيكلية التي تتناسب مع أهدافه. و تزداد أهمية المشروع عندما توليه المؤسسة الرعاية الكاملة، أي حين تمده بالموارد الكفيلة بإنجازه، وفي طليعتها الموارد البشرية.

تحتاج المشروعات إلى جهود العاملين فيها ونشاطاتهم، كما تحتاج إلى تحديد هياكل إدارية لها، تختلف باختلاف المشروعات والحاجة إليها. وتوضح هيكلية الموارد البشرية جميع المهمات والنشاطات والعمليات المختلفة المطلوبة منهم، وذلك من خلال التوصيفات المرافقة لها. أما التنسيق بين الموارد البشرية العاملة في المشروع، فيساعد بدوره على الاستفادة القصوى من جهود الأفراد، بحيث يقلل من التكرار في العمليات، كما يساعد على تسهيل التداخل والترابط بين مهام المشروع ووظائفه ونشاطاته وأقسامه ووحداته، بما يضمن تحقيق أهدافه.

تهتم نظرية التنظيمات بالتقسيم التنظيمي للمشروع، وبتجميع وظائفه، والمقصود بتجميع الوظائف هو ترتيبها المنطقي والتسلسلي بحسب أهمية كل منها. ويأتي التجميع نتيجة لتقسيم مهام المشروع ونشاطاته وتوزيعها على الأفراد، بحسب مهاراتهم وتخصصاتهم، واستناداً إلى حاجة المشروع. وأهم أنواع تنظيمات المشروع:

- تنظيم المشروع وفقاً للأقسام المعتمدة.
- تنظيم المشروع على أساس التفرغ له.
- التنظيم المركب للمشروع.

تعمل المؤسسة ضمن محيط حيوي (دينامي) ضاغط يؤثر في مشروعاتها وأعمالها. ويسمى هذا التأثير ضغط المحيط environmental pressure، وخاصة في النواحي التي تتعلق بمخرجاتها؛ إذ قد تظهر الحاجة إلى عدة مخرجات للمؤسسة دفعة واحدة بما يفرض على المؤسسة الاستعانة بالتقنية النوعية إلى جانب تطوير المنتج أو المنتجات الجديدة. وتتطلب التقنية بدورها تنظيماً عملياً، كما يتطلب المنتج الجديد تنظيماً تقنياً، مما يفرض بالطبع الاستعانة بثنائية الهيكلية التنظيمية، أي استخدام التنظيم المركب.

أما ميدان عمل محيط المؤسسة فيعدّ شرطاً أساسياً من شروط التنظيم المركب، وخاصة إذا كان المحيط معقداً ويصعب التنبؤ بشروطه ومتطلباته، إذ يفرض هذا المحيط التداخل بين قطاعات المؤسسة وبقوة كبيرة، كما يفرض التنسيق وإرسال المعلومات بعد تحصيلها في اتجاهات أفقية وعمودية مختلفة، لتصب في خدمة خطط المشروعات غير المنتظمة، إما من حيث الطلب عليها أو من حيث تكاليفها وتوقيت إنجازها وتسليمها لأصحابها. وإذن، فحل التعقيد المحيط بالمشروع، هو في اعتماد التنظيم المركب له.

يعدّ عنصر الأهداف ركناً أساسياً من أركان خطة المشروع؛ إذ تضم الخطة شرحاً مفصلاً عن أهداف المشروع، وتشمل أهداف المشروع الأهداف الربحية والأهداف التنافسية والأهداف التقنية (التكنولوجية) وما إلى ذلك.

المشروع نظام إعلامي

يعدّ المشروع نظاماً إعلامياً قائماً بحد ذاته، وتحدد الجهة الداعية إليه أهدافه العامة (المسار العام للمشروع) والأهداف الخاصة (التوقعات الاقتصادية)، وبناء على ذلك تحدد الأنظمة المسؤولة عن تنظيمه وجدولته ورقابته. وقد تناط المسؤولية بسلطة معينة يترأسها فرد واحد، أو قد تُعطى عدة سلطات للأفراد واللجان، على أن تتوزع هذه المسؤولية على عدة مستويات إدارية. لا يمكن حصر مسؤولية المشروع واقعياً بفرد واحد (مدير المشروع

مثلاً) أو بإدارة واحدة (الإدارة العليا أو الإدارة الوسطى) لأن المسؤولية تقع على عاتق الأفراد والمؤسسات المشاركة في عمليات تخطيط المشروع وتنظيمه ورقابته.

المشروع وخلايا المسؤولية

على صعيد مديري المشروعات، تتوزع صلاحيات هؤلاء ومسؤولياتهم في ثلاثة محاور مهمة هي: المؤسسة، المشروعات، وفرق عمل المشروعات. ويرى إيفي أوز Effy Oz أن أهداف المشروع تقع تحت إشراف مدير المشروع وتنفيذه، الذي هو مسؤول عنه اتجاه المستفيد منه (طالب المشروع)، وأهم الأهداف التي تقع ضمن صلاحية مدير المشروع ومسؤوليته هي:

- اكتمال عقد المشروع ضمن الفترة الزمنية المحددة.
- اكتمال المشروع ضمن الموازنة المخصصة له.
- اكتمال المشروع بالمواصفات والتوقعات المحددة له.

أما فريق عمل المشروع فيرأس أعماله ونشاطاته مدير المشروع (قائد المشروع) project leader. ويؤدي مدير المشروع مع فريق عمله عدة أدوار، أبرزها: بناء الفريق، تنسيق عمل الفريق، إرشاد الفريق وتوجيهه، قيادة الفريق لإنجاز المشروع بفاعلية وكفاية.

موازنة المشروع

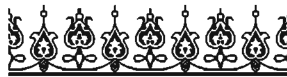
تعدّ موازنة المشروع جزءاً لا يتجزأ من خطة عمل مديريه ونجاحهم، إذ إن غالبية المديرين يحددون الأهداف التي يرغبون في تحقيقها، ويبدؤون، من ثم، بالبحث عن مصادر التمويل اللازمة لها وإعداد الموازنة التي تبين كيفية توزيع هذا التمويل.

ولكي لا يأتي عشوائياً، يعمد المديرون إلى تدوين احتياجاتهم من الموارد؛ وذلك عن طريق وضع موازنة مكتوبة، على أن تعبر عن تعديلات وتنبؤات، تقع ضمن الإمكانات

التي تسمح بها أحوال المؤسسة وظروفها. وهناك كذلك عدة متغيرات واعتبارات تدخل ضمن مفهوم الموازنة ومنها مكانة الموارد وكلفتها (نادرة، وافرة، قيد الطلب) وعمليات الترشيد والرقابة عليها وعوامل استخدامها زمنياً أي جدولة توزيعها.

تعرف الموازنة أنها التصريح الرسمي للقيم المتوقعة للتحضيرات المالية للمؤسسة، في فترة زمنية مستقبلية، هي عادة سنة زمنية، وعليه فإن الموازنة تستخدم مقياساً للمقارنة بين استخدام الموارد في الوقت الحاضر واستخدامها في المستقبل، والسبب الرئيسي الكامن وراء ذلك هو ندرة الموارد.

وتكتسب الموازنة أهمية بالغة في عمليات الترشيد والرقابة على الموارد المخصصة للمشروعات، فالترشيد يأتي نتيجة توجيه المديرين (وفي مقدمتهم مدير المشروع) باستخدام الموارد وتوزيعها على عناصر المشروع وأجزائه التي تسهم في اكتمال خطة المشروع استناداً إلى الكلفة الفعلية.



المصارف الإسلامية

المصرف الإسلامي Islamik Banks: هو كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية على وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

نشأة المصارف الإسلامية

حرّمت الشريعة الربا لما فيه من أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ والمصارف التقليدية تقوم على الربا، فلا يتعامل معها كثير من المسلمين، فتبقى نسبة كبيرة من الأموال معطّلة عن العمل؛ فقد قدّرت إحدى الدراسات أنّ ما يقارب من أربعين ملياراً من الدولارات معطلة في منطقة الشرق الأوسط وحدها حيث يمسكها أصحابها في بيوتهم، ولا يودعونها المصارف، وهو ما يفسر موقف بعض الحكومات المؤيدة لإنشاء المصارف الإسلامية.

ولأن المصارف هي عصب الحياة الاقتصادية؛ فقد فكّر بعض الباحثين في إيجاد البديل الإسلامي للمصارف الربوية، فأُسست في أول الأمر بنوك الادخار في مدينة ميت غمر في مصر سنة 1963م.

وتهدف هذه المصارف إلى تعويد أصحاب الدخول المحدودة على الادخار ولاسيما في المناطق الريفية، وتوجيه هذه الأموال في تنمية المشروعات الريفية.

ثم أُنشئ بنك ناصر الاجتماعي في مصر سنة 1971م؛ ليعمل بنظام المشاركة بدلاً من نظام الفائدة، وبدأ هذا البنك عمله سنة 1972م، ثم أُسّس البنك الإسلامي للتنمية سنة 1973م.

وفي سنة 1976م أُنشئ بنك دبي الإسلامي، وشهد عام 1978م نشأة بيت التمويل الكويتي، وبنك فيصل الإسلامي في مصر، وبنك فيصل الإسلامي في السودان.

وأسس في الأردن البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار سنة 1979م، وأسس بنك البحرين الإسلامي سنة 1980م، ثم أسس في مصر المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية سنة 1981م، وأنشئت دار المال الإسلامي في جنيف عاصمة سويسرا سنة 1981م، برأسمال قدره مليار دولار.

ثم توالى إنشاء المصارف الإسلامية في باكستان وماليزيا وإيران وتركيا وغيرها من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية.

ويجمع هذه البنوك اتحاد دولي للبنوك الإسلامية تأسس سنة 1397هـ/ 1976م بعد أن تمّ التصديق على اتفاقية إنشائه من قبل رؤساء البنوك الإسلامية، وقد تمّ الاعتراف دولياً بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في (داكار) في الفترة ما بين 17- 21/ 5/ 1398هـ، وأصدر في ذلك قرار رقم (11) جاء فيه «يعرب المؤتمر عن ارتياحه وترحيبه بإنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ونشاطه من أجل النهوض باقتصاديات الشعوب الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية». ومقر الاتحاد (مكة المكرمة)، ويجوز أن تُنشأ له مكاتب فرعية بموافقة الإدارة، وقد أنشئ له فرع في القاهرة.

البنك الإسلامي للتنمية: هو مؤسسة مالية دولية أنشئ بناء على رغبة البلدان الإسلامية في جدة سنة 1393هـ الموافق 1973م وأصدروا قراراً بإنشائه.

انعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في شهر رجب عام 1395هـ الموافق 1975م، وتم افتتاح البنك بصفة رسمية في 15 شوال عام 1395هـ الموافق 20/ تشرين الأول 1975م.

يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى دعم التنمية الاقتصادية؛ والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وتشتمل وظائف البنك على المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم القروض للمؤسسات والمشروعات الإنتاجية في الدول الأعضاء، إضافة إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن البنك يقوم بإنشاء صناديق خاصة لأغراض معينة وإدارتها، ومن بينها صندوق لمعونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، ويتولى النظارة على الصناديق الخاصة، وللبنك قبول الودائع وجذب الأموال بأي طريقة أخرى.

ومن مسؤوليات البنك أن يساعد في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وخاصة في السلع الإنتاجية، ويقدم المساعدة الفنية للدول الأعضاء، ويعمل على توفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

يبلغ عدد الأعضاء فيه ثمان وأربعين دولة، والشرط الأساسي للعضوية فيه هو وجوب كون الدولة عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ على أن تكتتب في رأس مال البنك وفقاً لما يقرره مجلس المحافظين، ورأس المال المصرح به ستة بلايين دينار إسلامي. والدينار الإسلامي وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. ويبلغ رأس مال البنك المكتتب فيه (3654.68) مليون دينار إسلامي يدفع بعملات قابلة للتحويل يقبلها البنك.

ومقر البنك الرئيسي مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وللبنك أن ينشئ وكالات أو فروعاً في أي مكان آخر. ويعتمد البنك السنة الهجرية (القمرية) سنة مالية له. واللغة الرسمية للبنك العربية مع استعمال اللغتين الإنجليزية والفرنسية لغتي عمل.



أنظمة عمل المصارف الإسلامية

مجال الأنشطة في المصارف الإسلامية

- الخدمات المصرفية بأنواعها (الحساب الجاري - حوالة - اعتماد مستندي - خطاب الضمان - بيع وشراء العملات... إلخ).
- جذب الودائع المصرفية للعمل بها في نظام المضاربة أو المشاركة.
- تمويل التجارة الخارجية والمحلية.
- تمويل المشروعات بأنواعها (زراعية - صناعية - عقارية) ولفترات متوسطة الأجل، وطويلة الأجل.
- تمويل نشاط الحرفيين وصغار المستثمرين (وهذا نشاط متميز للبنوك الإسلامية).
- القرض الحسن (وهذا نشاط متميز للبنوك الإسلامية).
- تداول الصكوك.
- إخراج الزكاة والتبرعات للأعمال الخيرية (وهذا أيضاً نشاط متميز للبنوك الإسلامية).
- التمويل المباشر لمشروعات مملوكة للبنك.

صيغ المعاملات المصرفية الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية إلى الاستبدال بالفائدة أساليب وأدوات أخرى لتعبئة المدخرات وتوظيفها في أغراض إنتاجية وهناك العديد من طرق التمويل الإسلامية يمكنها أداء وظائف الخدمات المصرفية بطريقة أفضل.

وهذه أبرز صيغ التمويل التي يمارسها المصرف الإسلامي.

- المضاربة: وهي أن يدفع رجل ماله إلى آخر يتّجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه؛ فأساس المضاربة أن يستبدل بالفائدة المشاركة في الأرباح،

حيث يقدّم أصحاب رؤوس الأموال الأموال للمصرف، ويقوم المصرف بتقديمها إلى رجال الأعمال، ويمكن للبنك أن يحتفظ بودائع استثمارية تتوجه فيها الودائع للاستثمار في مشروعات معينة.

- المشاركة: عندما يكون رأس المال مشتركاً من المول ومن المصرف، ويتحمل كل منهما المخاطرة، وتوزع الأرباح بينهما حسب الاتفاق. وتعدّ صيغة المشاركة الصيغة المفضلة في التمويل متوسط الأجل؛ لأنها تتغلب على مشكلة انخفاض قيمة العملة.

- بيع المرابحة: هو أن يبيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح. ويتم بيع المرابحة بطلب العميل من المصرف أن يشتري له من السوق المحلية، أو يستورد من الخارج سلعة معينة بمواصفات معينة، فيشتري المصرف هذه السلعة بثمن معين، ثم يبيعها للعميل بثمن أكثر، ويسمى هذا بيع المرابحة للآمر بالشراء، وأكثر من يستفيد من هذا هم الصناعيون والحرفيون.

- البيع المؤجل: هو البيع الذي يستحق فيه دفع ثمن السلعة المبيعة بعد أجل معين، سواء أكان دفعة واحدة أم على أقساط. وتباع السلعة عادة بأغلى من ثمنها الحالي نظير تأخير الثمن؛ لأن الأجل له حصة من الثمن.

- الاستصناع: هو عقد على شراء ما سيصنعه الصانع، وتكون العين والعمل من الصانع.

- السَّلم: هو بيع موصوف في الذمة، أو بيع آجل بعاجل، حيث يقوم البنك ببيع عملائه سلعاً مؤجلة التسليم، ويقبض منهم الثمن حاضراً، أو يشتري من عملائه سلعاً مؤجلة، ويعطيهم الثمن حاضراً.

أهداف المصارف الإسلامية

- أداء كل الوظائف التي تقوم بها البنوك الربوية من تمويل وتسهيل للمعاملات وجذب للودائع وتحويل النقود وصرفها.

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية مع القدرة على الوفاء بمتطلبات العصر من حيث التنمية الاقتصادية السليمة في جميع مجالاتها.

- الالتزام بالأسس الاقتصادية السليمة التي تتفق مع الشريعة الإسلامية.

- تشجيع الاستثمار بإيجاد الفرص الملائمة وتوفير رؤوس الأموال الضرورية لأصحاب الأعمال من أفراد وشركات ومؤسسات.

خصائص المصارف الإسلامية

- استبعاد التعامل بالربا والفائدة، وهذه الخاصية تعدّ المعْلم الأساسي للمصارف الإسلامية.

- توحيد الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمارات.

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، فالمصرف الإسلامي يعدّ التنمية الاجتماعية أساساً لا تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته.

- تيسير وسائل الدفع وتنشيط حركة التبادل التجاري المباشر في أنحاء العالم الإسلامي.

- إحياء نظام الزكاة؛ بإنشاء صندوق تجمع فيه أموال الزكاة، ويتولى المصرف إدارته.

- إحياء بيت مال المسلمين، وإنشاء صندوق له يتولى المصرف إدارته.

الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية

- يقوم المصرف الإسلامي بمشاركة العمال في نشاطهم الإنتاجي، فيجنّد خبرته الفنية في البحث عن أفضل السبل في مجال الإنتاج، فيحدث التعاون بين رأس المال وخبرة العمل في تنمية الاقتصاد القومي.

- يحصل صاحب رأس المال الذي وضع أمواله في المصرف الإسلامي على ربح عادل، وهذا يشجعه على دوام استثمار أمواله.

- نظام المشاركة نظام إيجابي يخلِّص المجتمع من عنصر السلبية المتمثل في الفائدة المحدودة.

ـ الاستثمار بالمشاركة وعدم اعتماده على الفرق بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة يدفع المصرف إلى توجيه كل إمكاناته الفنية لتنشيط عملية التنمية في المجتمع.

ـ يكفل نظام المشاركة النهوض باقتصاديات العالم الإسلامي؛ لأن المصرف الإسلامي لا ينظر إلى معيار الفائدة على أنها المؤشر إلى توجيه الاستثمارات، بل ينظر إلى الربح إلى جانب الاعتبارات الاجتماعية، مثل العمالة ورفاهية المجتمع واحتياجاته.

ـ المصرف الإسلامي يحدّ من التضخم؛ فللتضخم النقدي أسباب متعددة، منها: ما يسمى بـ (خَلْق الائتمان) عن طريق مضاعفة نقود الائتمان، فالبنوك التقليدية لا تحتفظ بكامل الودائع بل بجزء منها، وتصدر نقود الودائع بأضعاف مضاعفة مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي، فالتضخم النقدي.

أما المصرف الإسلامي فلا يصدر النقود الائتمانية، ويربط عائد الودائع بنسبة من الربح الفعلي نتيجة الإنتاج، فلا يؤدي إلى التضخم النقدي.

المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى

إنّ طبيعة التعامل تقتضي أن يتعامل المصرف الإسلامي مع المصارف الأخرى التي تتعامل بالربا سواء المحلية منها أم الأجنبية، حيث يتلقى «شيكات» وأوراقاً تجارية مسحوبة على بنوك أخرى، ويجري تحويلات لمصلحة العملاء، كما يقوم بمعاملات الاعتماد المستندي والتجارة الدولية.

ويبدو أنه لا مانع شرعاً من التعامل مع تلك البنوك، فقد تعامل النبيr مع اليهود وهم يتعاملون بالربا، فعن عائشة رضي الله عنها: «أنّ رسول اللهr اشترى من يهودي طعاماً، ورهنه درعاً من حديد».

لكنه إن تعامل معها، فلا يحل له أن يأخذ الفائدة أو يعطيها، وقد كان بنك دبي الإسلامي موفقاً في هذا، فقد وافقت طائفة من البنوك الأجنبية على التعامل معه، حيث

قدمت له الخدمات دون فائدة مقابل أن يقدم هو لها الخدمات من دون فائدة على طريقة المعاملة بالمثل.

على أي حال، فإنّ هذه المعاملة بين البنك الإسلامي والبنوك الأخرى تتم بعيداً عن «هيئة الرقابة الشرعية»، فلابد من فسح المجال للهيئات الشرعية للاطلاع على حقيقة تلك المعاملات في البنوك الوكيلة فيما يخص معاملات البنك الإسلامي.

مستقبل المصارف الإسلامية

حقق العمل المصرفي الإسلامي الذي بدأ متواضعاً أوائل السبعينيات تقدماً مذهلاً، وقد أثبتت البحوث التي أجريت لتقييم المصارف الإسلامية أنّ العمل المصرفي الإسلامي بصفته أسلوباً من أساليب الوساطة المالية يتميز بالجدوى والكفاءة.

وفي الآونة الأخيرة بدأ كثير من المصارف التقليدية – ومن بينها بعض المصارف الغربية – استخدام أساليب العمل المصرفي الإسلامي، ويعتبر ذلك أمراً مشجعاً؛ إلاّ أنّ النظام المصرفي الإسلامي كأي نظام آخر يجب أن ينظر إليه حقيقة متطورة، فهناك حاجة إلى إجراء تقويم موضوعي لهذه التجربة، كما يجب تحديد المشكلات، ثم العمل على معالجتها.



المصرف

تعريف المصرف وتاريخه

إن كلمة مصرف banque مأخوذة من الكلمة الإيطالية banco أي الطاولة، لأن الصيرفي الأول كان تاجر نقود يجلس إلى منضدته لهذه الغاية، وفي العربية كلمة مصرف مشتقة من الفعل صَرَف، وله معانٍ متعددة، فيقال صرف النقد بمثله إذا بدّله، والصرف في الاقتصاد مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية، ويطلق أيضاً على سعر المبادلة فيقال سعر الصرف.

يرجع أول نشاط مصرفي في العالم إلى 1700 عام قبل الميلاد في بابليون بمصر، وكان يأخذ طابعاً فردياً يقوم به العاملون في الصاغة والمعادن والعملات، لكن معالم الاقتصاد الحديث والنشاط المصرفي الملازم له لم يظهر إلا لاحقاً وعلى تدرج دام عدة قرون، وكان من أبرز معالمه إنشاء أول مصرف في مدينة البندقية بإيطالية عام 1157، ثم مصرف برشلونة في اسبانيا عام 1401، ومصرف امستردام في هولندا عام 1609 ومصرف هامبورج في ألمانيا عام 1619 ومصرف إنكلترا عام 1694 ومصرف فرنسا عام 1800.

والمصرف كما عرفته المادة الأولى من قانون المصارف الفرنسي الصادر في 24/ 1/ 1984 هو الشخص المعنوي الذي يمارس العمليات المصرفية على وجه الاعتياد. ويمكن أن يُعطى المصرف تعريفاً أكثر تفصيلاً فهو كل مؤسسة تعمل على استلام الأموال من الجمهور لاستخدامها في حاجات التجارة والصناعة وغيرها، وتقدم خدمات لزبائنها وتساعدهم على إدارة ثروتهم المالية.

أهمية المصارف

إذا كان نشاط المصارف في مراحله الأولى اقتصر على تجارة النقود والقيام بعمليات الصرافة، ومن ثم تلقّي أموال التجار الذين يخشون عليها من الضياع أو السرقة وتوفير الأمان لهم وتمكينهم من سحبها في أي وقت ولدى أول طلب؛ فإنه مع تضخم الودائع لدى المصارف اتجهت هذه المصارف إلى إقراضها لمن يحتاج إليها كي لا تبقى مجمدة بعد أن لوحظ أن عمليات السحب أقل بكثير من عمليات الإيداع. وعلى هذا برزت وظيفة المصارف وسيطاً في توزيع الائتمان: فهي تتلقى أموال المدخرين النقدية وتتولى إقراضها بفائدة أعلى، وبذلك تحولت المدخرات من رأسمال خامل إلى رأسمال نشط يسهم إسهاماً فعالاً في النمو الاقتصادي للمجتمعات المتقدمة.

ويساعد المصارف على القيام بهذه الوظائف المحورية في مجال النشاط التجاري ما تتمتع به من ثقة المتعاملين معها، خصوصاً فيما يتعلق بتقليل المخاطر التي قد يتعرض لها المدخرون الذين يجب أن يأخذوا في حسبانهم حجم المخاطر الائتمانية الناجمة عن عدم سداد مدخراتهم في مواعيدها إذا ما قاموا بمنحها لأشخاص آخرين من غير المصارف. كما أن المصارف ترفع عن كاهل المدخرين عبء استثمار أموالهم بالكفاءة المطلوبة وذلك عن طريق استخدام وسائل الفن المصرفي التي يتمتع بها موظفوها في تحليل الائتمان وتقييم المقترضين بما يضمن لهم سداد القروض وفقاً للمواعيد المتفق عليها.

الأعمال المصرفية

إن المصارف بحسبان أنها تقوم بدور الوسيط الذي لا غنى عنه في مجال عرض النقود وطلبها وتوظيف رؤوس الأموال في الإنتاج واستخراج الثروات الطبيعية الدفينة والكنوز الوافرة التي لم تستثمر بعد؛ تلجأ إلى العديد من الوسائل والأدوات التي ابتكرها الفن المصرفي وأوجدتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى الدولي أم على المستوى المحلي. ومن أهم تلك الوسائل الأعمال والخدمات الآتية: قبول الودائع وخصم

الأوراق التجارية وأسناد القرض ومنح القروض والسلف وفتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير والاعتمادات وإصدار الكفالات وغيرها.

أنواع المصارف

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف تختلف وفقاً لتخصصها والدور الذي تؤديه في اقتصاد هذا المجتمع.

- فبحسب فعالية المصارف، تقسم المصارف إلى:

1ـ مصارف الودائع التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز السنتين.

2ـ مصارف الأعمال وهي التي تقوم فعاليتها الرئيسية على الاشتراك والمساهمة في المشروعات القائمة أو التي هي في طور التأسيس وفتح الاعتمادات للمشروعات التجارية والصناعية العامة والخاصة والإشراف على إدارتها.

3ـ مصارف الاعتماد الطويل والمتوسط الأجل وهي التي يتجاوز أجل اعتماداتها السنتين.

- وبحسب جنسية المصارف، هناك المصارف الوطنية وهي التي تتحقق فيها الشروط الخاصة بجنسية رأس المال وبجنسية المديرين، وتقابلها المصارف الأجنبية وهي التي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية وتفتتح لها فرعاً أو أكثر في بلد آخر.

- وبحسب ملكية هذه المصارف يمكن تمييز:

1ـ المصارف العامة وهي التي تنشئها وتديرها السلطات العامة

2ـ المصارف الخاصة وهي التي يديرها الأفراد والشركات الخاصة من دون أن يكون للدولة أي تدخل فيها

3ـ المصارف المشتركة وهي التي يسهم في تأسيسها وإدارتها كل من الدولة أو مؤسساتها والأفراد والمؤسسات الخاصة.

وفي أواخر القرن العشرين ظهرت في بلدان العالم الإسلامي المصارف الإسلامية التي تتميز من المصارف التجارية في أنها تعتمد على الاستثمار المباشر أو الاستثمار بالمشاركة مع الغير، ولا تتعامل بالفائدة، كما أنها تقوم بدور في تحقيق التكافل الاجتماعي من حيث قيامها بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية. ومن ضمانات التزام هذه المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية وجود هيئة تسمى «هيئة الرقابة الشرعية» التي تعطي للمصرف الرأي الشرعي فيما يعرض عليها. هذا وقد تطور تطبيق فكرة المصارف الإسلامية في عدد كبير من البلدان. ومن هذه المصارف: بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار في مصر، والبنك الإسلامي للتنمية بالسعودية وبنك دبي الإسلامي وغيرهم.

التنظيم المصرفي

تحرص سائر التشريعات المتعلقة بالمصارف على وضع أحكام خاصة تتعلق بتأسيس المصارف ورأسمالها واحتياطها وتسجيلها وإدارتها وتحديد فعاليتها وتنظيمها بما يكفل توفير الاطمئنان والثقة في نفوس جمهور المتعاملين مع المصارف المذكورة.

المبادئ التي تحكم سلوك المصرف مع زبائنه

يخضع المصرف في مباشرة نشاطه مع المتعاملين معه لمجموعة من المبادئ تتعلق بنواحٍ متعددة منها:

ـ عدم تدخل المصرف في شؤون زبونه: الأصل أنه ليس للمصرف الحق في مراقبة حسابات زبونه، فليس له مثلاً أن يسأل عن مصدر الشيكات أو الحوالات التي تقيد في حسابه. لكن التطور الهائل الذي طرأ على وسائل المصارف في تنفيذ العمليات المصرفية وانتشار نشاطها الملحوظ على المستوى الدولي، وازدياد النشاط الإجرامي وتنوعه لذوي الياقات البيضاء الذين يعملون على تبييض (غسل) نقودهم القذرة؛ أدى إلى الحد من مبدأ

عدم تدخل المصرف في شؤون عميله إذ إن إطلاق هذا المبدأ من دون قيود قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح الغير بل بالمصلحة العامة كذلك.

ـ حق المصرف في رفض التعامل: تعمد المصارف عادة من أجل جذب أكبر عدد من الزبائن إليها، إلى تقديم خدمات مصرفية متميزة وابتداع أساليب من شأنها التيسير على الزبائن في الوفاء بالتزاماتهم أو استيفاء ديونهم، بل يصل الأمر أحياناً إلى منح تسهيلات ائتمانية بشروط أكثر تيسيراً من المصارف الأخرى، وبالرغم من ذلك فإن المصارف تتمسك بحقها في رفض التعاقد أو التعامل مع بعض الأشخاص بسبب ما تتعرض له من مخاطر نتيجة هذا التعامل معهم، والتي يتمثل أهمها في احتمالات تعثر العميل في سداد القروض الممنوحة له، أو سوء التعامل المالي معه أو غير ذلك.

ـ التزام المصرف تقديم النصح والمعلومات: نظراً للتطور الهائل والسريع في أساليب العمل المصرفي أصبحت المصارف مستودعاً للمعلومات المالية والتجارية الخاصة بزبائنها وبالغير. كما أدى هذا التطور إلى وجود إدارات متخصصة داخل المصارف في مختلف المجالات لدراسة ظروف السوق ومدى جدّية المشروعات التي يريد الزبائن تمويلها عن طريق الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف بشأنها. ومن ثم يكون لدى المصارف من النصائح ما تستطيع أن تسديه لزبائنها لمساعدتهم على انتقاء المشروعات المناسبة التي يستثمرون فيها أموالهم، ويمكن أن تمدهم أيضاً بمعلومات عمّن يريدون الدخول معهم في معاملات وتعاقدات. فهل تقديم النصائح والمعلومات للزبائن حق للمصرف أو التزام عليه؟

إذا كان القليل من التشريعات يجعل من هذا التقديم التزاماً على المصرف فإن القضاء يميل في كثير من الأحيان إلى تقرير هذا الالتزام، لكنه يقصره على بعض الأنشطة المصرفية ذات الطبيعة الخاصة كما هي الحال بالنسبة للكفالات المصرفية إذ يجب على المصرف إعلام الكفيل بالأحوال المالية للمدين المكفول وتطور عملياته المصرفية، وكذلك بالنسبة

لعمليات إيداع الصكوك كالأسهم بحيث يلتزم المصرف بإعلام الزبون بموعد انعقاد الجمعيات العمومية ويلفت نظره إلى حقه في الاكتتاب عند زيادة رأسمال الشركة المساهم فيها...إلخ.

ـ المحافظة على السر المهني: تتمتع العوامل الاقتصادية والمالية بأهمية خاصة لدى كل شخص. ولذلك يحرص كل إنسان على عدم التصريح عن وضعه المالي وعن قضاياه ومشكلاته الاقتصادية. ولما كان التطور الاقتصادي دفع المدخرين إلى إيداع مدخراتهم لدى المصارف وعدم الاحتفاظ بها في صناديق مغلقة من دون الإفادة منها واستثمارها؛ فإنه كان من الضروري التوفيق بين هذا الإلزام والمصلحة الشخصية للتاجر والمودع اللذين لا يرغبان في إطلاع الغير على المعاملات التي يجريانها مع المصرف أو على وضعهما المالي لديه. وعلى هذا الأساس ذهب كثير من التشريعات في العالم إلى إلزام المصارف بالمحافظة على السر المسلكي وذلك تحت طائلة التعرض لعقوبات خاصة تفرض عليها في حال المخالفة.

الخصائص المميزة لعمليات المصارف

1- الطابع النمطي لعمليات المصارف: إن تطور النشاط المصرفي، وتضخم حجمه وتنوع مظاهره دفع المصارف نزولاً عند مقتضيات السرعة التي تتطلبها العمليات المصرفية من جهة، وحرصاً على عدم ارتفاع تكلفتها من جهة أخرى؛ إلى محاولة تبسيط هذه العمليات وتيسير إجراءاتها. وفي سبيل تحقيق هذه الغايات، سعت المصارف إلى وضع نماذج مطبوعة لمختلف العقود المصرفية. وقد أدى استخدام المستحدث من الأجهزة والآلات في مجال النشاط المصرفي إلى ترسيخ هذا الاتجاه نحو تنميط العمليات المصرفية والعقود المصرفية لإمكان معالجتها آلياً.

2- الطابع الدولي لعمليات المصارف ونشاطها: أصبح الانتشار الجغرافي العالمي لنشاط المصارف وعملياتها سمة من سمات العصر الحديث نظراً لنمو التجارة الخارجية بين

الدول وتطورها. فعن طريق هذه المصارف يتم التعامل بالنقد الأجنبي، وهي التي تضطلع بتمويل عمليات التجارة الخارجية وتسويتها. ولكي تتمكن المصارف من النهوض بهذا النشاط الدولي قامت بإنشاء العديد من الفروع والمراسلين لها في شتى أنحاء العالم، وكذلك إنشاء مصارف مشتركة مع الدول المضيفة.

وأمام هذا الانتشار السريع للمصارف وفروعها ومراسليها على المستوى الدولي، والتفاوت الملحوظ في نظمها القانونية سواء من حيث وسائل الدفع أم شروط منح التسهيلات الائتمانية كان لابد من أن يتجه التفكير إلى إنشاء نظام قانوني موحد يحكم هذا النشاط المصرفي، بصرف النظر عن القوانين الداخلية للدول المصدّرة لتلك المصارف أو المستوردة لها.

وهو الشيء الذي تحقق بشأن توحيد القواعد القانونية التي تحكم الأسناد التجارية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان المصرفية وغيرها.

الرقابة على المصارف

تخضع المصارف في معظم دول العالم لرقابة صارمة يبررها أن نشاطها يمسّ مصالح جوهرية لا يمكن تركها من دون حماية وتتعلق بمجملها بتداول النقود، والائتمان دعامة الاقتصاد الوطني وركيزته.



المصرف الدولي للإنشاء والتعمير

انعقد في شهر تموز/ يوليو لعام 1944 مؤتمر في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية، بهدف البحث عن الوسائل الكفيلة لإعادة بناء الاقتصاديات التي دمّرتها الحرب العالمية الثانية. وقد نجم عن هذا المؤتمر اتفاق 27/ 12/ 1945 المؤسّس للمصرف الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)، وذلك باعتباره المؤسسة التوءم لصندوق النقد الدولي. وهو يعدّ ـ إضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية التي أُنشئت عام 1956 ووكالة التنمية الدولية المؤسَّسة عام 1960ـ إحدى الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة التي تقوم على مبدأ الوظيفية في العمل الدولي المنظم، ويتمتع المصرف بالشخصية القانونية المستقلة باعتباره منظمة دولية حكومية، مقرها واشنطن.

- الأهداف والمهام: يهدف المصرف الدولي للإنشاء والتعمير إلى تحقيق المهام الآتية:
- تشجيع التجارة الدولية وتقديم المعونات والمساعدة الفنية في مجال التنمية والتعمير.
- تشجيع استثمار الأموال الأجنبية الخاصة عبر تقديم القروض والضمانات لغرض الإنتاج في الدول الآخذة بالنمو.
- ضمان سداد القروض التي يقدمها رأس المال الخاص، وتقديم المساعدات لتحسين المرافق العامة لدى الدول الأعضاء.
- فض النزاعات المالية الدولية التي تنشأ بين الدول الأعضاء.
- العضوية والتصويت: تتكوّن عضوية المصرف من الدول التي صادقت على اتفاقية بريتون وودز لعام 1944، والتي تتمتع أيضاً بعضوية صندوق النقد الدولي، وكذلك من الدول التي تنضم لاحقاً. ويحق لكل دولة عضو الانسحاب من عضوية

المصرف عندما تشاء، كما يمكن للمصرف إيقاف عضوية أي دولة تخلّ بالتزاماتها تجاهه. وقد بلغ عدد أعضاء المصرف / 186/ دولة بحلول عام 2003م. ويتم اتخاذ القرارات بأغلبية الأصوات، لكن حقوق الدول ليست متساوية في التصويت، فهي مرهونة بمدى مساهمة الدولة العضو في رأس مال المصرف. وهذا ما جعله خاضعاً لسيطرة ونفوذ الدول الصناعية الكبرى التي تملك نحو 45٪ من رأسماله، علماً أن 90٪ تقريباً من مساهمات الدول لا تلتزم الدولة العضو بدفعها، وإنما يتوجب أن تكون بتصرف المصرف عند طلبها في عمليات الإقراض.

البنية التنظيمية

يتكون الهيكل التنظيمي للمصرف من عدة أجهزة رئيسية تسعى إلى تحقيق أهدافه ومهامه، وهي:

- مجلس المحافظين: حيث تُمَثَّل كل دولة عضو بمحافظ ونائب له لمدة خمس سنوات. ويختص المجلس بتوجيه السياسة العامة للمصرف وقبول الأعضاء الجدد واتخاذ القرارات المتعلقة بإيقاف العضوية وتخفيض رأس المال أو زيادته، ويجتمع مرة كل عام، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات عدا الحالات التي تتطلب أغلبية خاصة.

- مجلس المديرين التنفيذيين: ويتألف من 21 عضواً، يتم تعيين خمسة منهم من قبل الدول الأكثر مساهمة في المصرف، ويتم انتخاب البقية من قبل مجلس المحافظين لمدة سنتين، ويجتمع المجلس مرة في الشهر للإشراف على تنفيذ سياسة المصرف. وتُتخذ قراراته بالأغلبية البسيطة، لكن لكل دولة عضو عدد من الأصوات يماثل مساهمتها في رأس المال.

- المجلس الاستشاري: ويتكون من خبراء المصارف والمؤسسات التجارية والصناعية والزراعية والعمالية، وعددهم 21 عضواً، يتم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء لمدة

سنتين قابلة للتجديد، ويجتمع مرة كل شهر لإبداء الآراء والفتاوى فيما يتعلق بمنح القروض والمساعدات الفنية.

ـ الإدارة: وتتشكّل من رئيس للمصرف، يتم انتخابه لمدة خمس سنوات في مجلس المديرين التنفيذيين، ويعاونه نائب له وعدد من الموظفين.

النشاطات التمويلية

يبني المصرف الدولي للإنشاء والتعمير فلسفته الاقتراضية على مبادئ الاقتصاد الحر وتشجيع الاستثمارات الخاصة. وقد اصطدمت توجهاته في قضايا التنمية بالاعتبارات السياسية والهيمنة الأمريكية، ولازالت سياسة المصرف تتأثر بنفوذ الدول الخمس الكبرى التي تسهم بالجزء الأكبر من رأس ماله وتملك نحو 20٪ من الأصوات.

ـ رأس المال والإيرادات: يتكون رأس مال المصرف من اكتتاب أعضائه في أسهم التأسيس، وأسهم الأعضاء الجدد المقدّرة على أساس نسبة مواردهم الاقتصادية، وكذلك من عوائد القروض والريع الناجمة عن بيع بعض الأسهم والسندات في الأسواق العالمية، ويمكنه أن يلجأ إلى الاستدانة مستفيداً من ميزاته الائتمانية المستمدة من ضمان الدول الأعضاء لالتزاماته.

ـ الإقراض والمساعدة الفنية: يسترشد المصرف بصفة عامة في عمليات منح القروض بثلاثة مبادئ أساسية: أن يكون المقترض في حالة تسمح له بسداد القرض، وأن يكون المشروع المقترح تمويله من المشروعات الإنتاجية في مجال التنمية والتعمير، وأن يكون ذا فائدة اقتصادية تبرر الاستثمار فيه، وله إدارة تتمتع بالكفاءة، لذلك يفرض المصرف شروطاً محددة كضرورة توفير ضمانات معينة وترتيب المشروعات التي تحتاج إلى تمويل حسب الأولويات، وعدم إعطاء القروض دفعة واحدة، وإجراء دراسة كافية للوضع الاقتصادي في الدولة المقترضة، والمتابعة عن كثب لمراحل تحضير وتنفيذ المشروع الذي يقوم بتمويله، والاعتماد في منح القروض على

المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية أو لتغطية تكاليف السلع المستوردة من الخارج لمصلحة المشروع، وتُمنح القروض عادة لفترات متوسطة وطويلة الأجل. وقد اتبع المصرف منذ الثمانينات سياسة تدخلية في الشؤون الاقتصادية الداخلية للدول المقترضة عبر فرض شروط تتعلق بإعادة هيكلة اقتصادياتها الوطنية وتشجيع دور القطاع الخاص، وخصخصة المشروعات العامة؛ مما جعله هدفاً لانتقادات معارضي ظاهرة عولمة الاقتصاد العالمي.



المضاربة

تعريف المضاربة

المضاربة لغة: يقال: ضارب له، اتّجر في ماله وهي القراض.

والمضاربة Speculation تسمية أهل العراق، مأخوذة من الضرب في الأرض وهو السفر فيها للتجارة، قال الله تعالى: (وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللهِ)(المزمل20). وسمي هذا العقد مضاربة لأنّ العامل (المضارب) يسير في الأرض ويسعى فيها لابتغاء الفضل.

ويسميها أهل الحجاز القِراض، وهو مشتق من القرض بمعنى القطع، فكأن صاحب المال اقتطع من ماله قسماً وسلّمه إلى العامل واقتطع له قسماً من الربح.

المضاربة اصطلاحا

عرّفها ابن قدامة رحمه الله بقوله: «أن يدفع رجل ماله إلى آخر يتّجر له فيه على أنّ ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه. وقد ثبتت مشروعيتها بالإجماع».

المضاربة عند العرب

ذكر ابن حزم أنّ المضاربة كانت في الجاهلية، وكانت قريش أهل تجارة لا معاش لهم من غيرها وفيهم الشيخ الكبير الذي لا يطيق السفر والمرأة والصغير؛ فكانوا يعطون المال مضاربة لمن يتّجر به بجزء مسمى من الربح. كما أنّ الرسول□ عمل بمال خديجة قبل البعثة مضاربة فأقرّ ما لا يتعارض منها مع أحكام الشريعة، وتوسّع الفقهاء في بيان شروطها وأحكامها.

طبيعة الظاهرة

يقوم عقد المضاربة على أركان هي: الصيغة والعاقدان والمعقود عليه، وهذا ما يراه جمهور الفقهاء.

أما الصيغة فهي الإيجاب والقبول بألفاظ تدل عليها كالمضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الألفاظ، بأن يقول رب المال: خذ هذا المال مضاربة على أنّ ما رزق الله عز وجل منه من ربح فهو بيننا على كذا من نصف أو ربع أو غير ذلك من الأجزاء المعلومة.

وأما العاقدان فرب المال والعامل ويسمى العامل (المضارب)، ولا يشترط أن يكون رب المال واحداً ولا العامل كذلك.

وأما المعقود عليه فالمال والعمل والربح، ويتم توزيع الربح بينهما حسب الاتفاق بشرط كونه نسبة مئوية، أما الخسارة فيتحمّلها المالك؛ لأنّ الخسارة جزء هالك من المال، ومقابل ذلك فإنّ العامل يخسر قيمة عمله.

وعقد المضاربة عقد غير لازم، فلكل من رب المال والعامل فسخ العقد، لكن إن فسخ العقد والمال عروض تجارية فللعامل مباشرة البيع ليصير المال نقوداً.

واختلف الفقهاء في جعل المضاربة لمدة محدّدة، فعند المالكية، والشافعية، والحنابلة في رواية: يفسد العقد بتوقيت المضاربة؛ لأنّ ما كان من العقود الجائزة (غير اللازمة) يبطل باشتراط المدة، وعند الحنفية والحنابلة في المعتمد يصح التوقيت؛ لأنّ المضاربة توكيل، والتوكيل يحتمل التخصيص بوقت دون وقت.

ويد العامل على المال يد أمانة، فلا يضمن إلا بالتقصير أو التعدي.

شروط المضاربة

يشترط لصحة المضاربة شروط في العاقدين وفي رأس المال وفي الربح، وسأبحث هذه الشروط بإيجاز.

1ـ شروط العاقدين: أهلية التوكيل والوكالة، لأنّ المضارب يتصرف بأمر رب المال، ويمكن أن تكون المضاربة بين المسلم وغيره، بشرط أن تكون المتاجرة فيما أباحته الشريعة الإسلامية.

2ـ شروط رأس المال

ـ أن يكون رأس المال من النقود الرائجة: وهذا شرط عند جمهور الفقهاء، فلا تصح المضاربة بالعروض (السلع)، وعلّة ذلك أنّ المضاربة بالعروض تؤدي إلى جهالة الربح وقت القسمة؛ لأنّ قيمة العروض تعرف بالظن وتختلف باختلاف المقوّمين، ولأنها معرضة للغلاء والرخص. لكن إذا قال: بع هذه العروض واعمل بثمنها مضاربة، فإذا باعها بالنقود صحت المضاربة عند الجمهور خلافاً للشافعية، وعلة الجواز: أنه لم يضف المضاربة إلى العروض، وإنما إلى ثمنها، فكان أولاً وكيلاً بالبيع ثم شريكاً في المضاربة، وعلة البطلان عند الشافعية أنه قارضه على ما تباع به العروض وهو مجهول.

ـ أن يكون رأس المال معلوم المقدار: فإن كان مجهولاً كما لو أعطاه كيساً فيه نقود، وقال: اعمل بها مضاربة، فالعقد فاسد عند جمهور الفقهاء؛ لأنه يؤدي إلى جهالة الربح، وإذا فسد العقد فالربح لرب المال وللعامل أجر المثل.

وأما المالكية فمع اشتراطهم العلم برأس المال أجازوا دفع صُرة فيها دراهم مجهولة العدد؛ لأن الشراء الصادر بعدئذٍ لا يكون إلا بشيء معين فيصير معلوماً.

ـ أن يكون رأس المال عيناً لا ديناً: أي يشترط لصحة المضاربة أن يكون رأس المال معيناً حاضراً لا ديناً في الذمة، ولا يشترط حضور المال عند العقد بل أن يكون حاضراً عند التصرف.

ـ أن يكون رأس المال مسلّماً إلى العامل: ليتمكن من التصرف به، فإن شرط رب المال أن يعمل هو أيضاً، أو شرط العامل ذلك فسد العقد عند جمهور الفقهاء؛ لأنّ هذا

الشرط يخالف مقتضى العقد، إذ يستلزم بقاء يد المالك على المال. وذهب الحنابلة إلى صحة العقد، لأنّ غير صاحب المال يمكنه أن يعمل مع المضارب فيستحق شيئاً من الربح فصاحب المال من باب أولى.

3ـ شروط الربح

ـ أن يكون الربح معلوم المقدار: يشترط لصحة المضاربة العلم بحصة العامل من الربح، فإن كانت حصته مجهولة، كما لو قال رب المال: اعمل وسأعطيك ربحاً، ولم يعين نسبة معينة فسد العقد.

ـ أن يكون الربح جزءاً مشاعاً: كالنصف أو الثلث أو الربع، فإن كان مقدّراً بعدد، كما لو شُرط لأحدهما عشرة آلاف جنيه مصري مثلا ، أو الربع ومبلغ محدد فسد العقد. وسبب الفساد أنّ المضاربة شركة في الربح ولا يختص به أحدهما دون الآخر، فإذا شرط فيها عدد مقدر جاز ألا يربح المضارب إلا القدر المذكور، فيكون لأحدهما دون الآخر وهذا يخالف مقتضى عقد المضاربة. وبناء على ذلك: فإن ما تدفعه المصارف من فوائد على الودائع لا يمكن عده ربحاً في المضاربة بحال؛ لأنّ المضاربة تقتضي الاشتراك في الربح دون تحديد نسبة مقطوعة كسبعة في المئة مثلاً على أساس رأس المال، إذ يمكن حساب ما سيأخذه من فوائد ابتداء، بخلاف جعل ما يأخذه رب المال أو العامل نسبة مئوية من الربح الحاصل، فإن حصل الربح كان لهما حسب الاتفاق، وإلا فلا يأخذ العامل شيئاً.

ـ أن يكون الربح بينهما: يقتضي عقد المضاربة أن يشترك الطرفان في الربح، فلو شرط في المضاربة كون الربح كله لرب المال أو للعامل فسد العقد عند الشافعية في المعتمد والحنابلة. وذهب الحنفية والمالكية إلى صحة العقد وعده إبضاعاً إذا جعل الربح كله للمالك، وقرضاً إذا جعل الربح كله للعامل. والإبضاع: بعث المال مع من يتّجربه تبرعاً، والربح كله لرب المال.

موضوع المضاربة

الأموال النقدية، الأوراق المالية، الأموال الحقيقية.

الأصل أن تكون المضاربة بالنقود، وهي الوسيلة التي من خلالها يمكن لصاحب النقود تنمية ماله، لأنّ المبدأ في الشريعة (أنّ الدراهم والدنانير لا تنمى إلا بالتقليب والتجارة). وهي وسيط التداول وأداة تحريك عجلة الاقتصاد. وقد مرّ في شروط صحة المضاربة اشتراط كون رأس المال من النقود، ولا يصح كون رأس المال من السلع على اختلاف أنواعها عند جمهور الفقهاء؛ لأنّ هذا يؤدي إلى جهالة الربح وقت القسمة، حيث يخرج رأس المال أولاً ثم يتقاسم الشريكان الأرباح حسب الاتفاق، والسلع معرضة للغلاء والرخص حسب قانون العرض والطلب، وتختلف باختلاف المقوومِّين، وهذا يؤدي إلى جهالة، والجهالة تؤدي إلى النزاع فيفسد العقد. ثم إنه جدّت معاملات في العصر الحاضر فظهرت الأوراق المالية، وهي الصكوك التي تصدرها الشركات أو الدول من أسهم وسندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية. وأنشئت شركات المساهمة، وكان لها دور كبير في تطوير الاقتصاد عن طريق تجميع رؤوس الأموال الضخمة والقيام بمشروعات إنتاجية كبيرة. ويمكن تكييف التعامل بالأسهم على أنه مضاربة، حيث يعد السهم حصة في الشركة وهو خاضع للربح والخسارة، لكن يشترط لصحة العقد أن تكون الأسهم صادرة من شركات ذات أغراض مشروعة، وألا يترتب على التعامل بها أي محظور شرعي كالربا والغرر وأكل المال بالباطل.

أما السندات: فمحرمة؛ لأنها قروض طويلة الأجل تتعهد الشركة المقترضة أن تسدد قيمتها في تاريخ محدد مع فائدة ثابتة، فلا تكون موضوع المضاربة، لكن العلماء في هذا العصر أوجدوا البديل عنها وهو سندات المقارضة. وسندات المقارضة أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة بإصدار صكوك ملكية برأسمال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في

رأس مال المضاربة. وهي قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية. وقد أصدرت وزارة الأوقاف الأردنية قانون سندات المقارضة سنة 1981 مستمداً من الشريعة الإسلامية.

المضاربون

المضارب: هو العامل الذي يتولى تنمية المال واستثماره، وقد يكون المضارب واحداً أو أكثر من واحد، بأن يدفع رب المال ماله لاثنين فأكثر ليعملا في تنميته.

وقد يضارب المضارب، فيدفع المال لعامل آخر يعمل به ويتفقان على توزيع الأرباح بنسبة معلومة، ويكون ذلك عندما يتفق رب المال مع العامل على ذلك أو عندما يفوضه. وهو ما تقوم به المصارف الإسلامية حيث تستقبل الودائع بصفة مضارب، ثم تقوم بتمويل التجار والصناع.

تأثير المضاربة في التوازن الاقتصادي

يعدّ التمويل على أساس المضاربة من أهم البدائل الشرعية للربا، فهو يقوم على أساس العدالة، فالغنم بالغرم، ولابدّ فيها من تحمّل المخاطرة (الغرم) واقتسام الأرباح (الغنم)، وفي ذلك تحقيق للتوازن الاقتصادي القائم على العدل لا على استغلال جهد الآخرين.

ويحقق عقد المضاربة بصفة عامة المزاوجة بين عنصري النشاط الاستثماري العمل ورأس المال ومشاركتهما في الإنتاج من دون تسلّط أحدهما على الآخر، في حين يقوم التعامل الربوي على التقاء رأس المال برأس المال، فلا يجد أصحاب العمل الذين لا يملكون رأس المال فرصاً للكسب سوى العمل المأجور.

المضاربة والتنمية الاقتصادية

تحرص الشريعة الإسلامية على تنمية المال وتفعيل دوره في الأنشطة الاقتصادية النافعة، وتمنع كنز المال وحجبه عن التداول. وبما أنّ الشريعة تحرم المتاجرة بالنقود عن

طريق الربا؛ لما له من مفاسد اقتصادية واجتماعية وسياسية فإنها تفتح آفاقاً كثيرة لتنمية المال منها المضاربة.

والمبدأ في المضاربة أنّ من يملك النقود قد لا يحسن التجارة أو لا يملك الوقت لإدارتها، ومن يحسن التجارة قد لا يملك رأس المال فاحتاج الطرفان إليها فشرعت لدفع الحاجتين.

والمضاربة اتفاق استثماري بين أرباب الأموال والعمال تتميز بفعالية وملاءمة للظروف الاقتصادية، فهي تكفل جمع المدخرات واستثمارها لتمويل التنمية، وتحقق بذلك قوة دفع ذاتية مستمرة ومتزايدة للنظام الاقتصادي الإسلامي، وتؤدي إلى المساهمة في تحقيق وظيفة الإنسان في الأرض وهي الخلافة لعمارة الكون وتنمية طيباته.

وقد نجح المتخصصون في الاقتصاد الإسلامي في تفعيل دور المضاربة ونقلها من كونها وسيلة يباشرها الأفراد إلى أداة تقوم بها المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار لتحقيق التنمية.



المضاعف الاقتصادي

التعريف

المضاعف multiplier هو العملية الناجمة عن زيادة أولية في أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تقود في نهاية المدة إلى زيادة أكبر لذات المتغير؛ ولهذا يطلق على هذه العملية أثر المضاعف فيقال مضاعف الاستثمار أو مضاعف التجارة الخارجية، إلخ.

مضاعف الاقتصاد economic multiplier هو مقياس كمي لأثر اقتصادي، وهو اعتراف صريح بأن الاقتصادات المحلية، أو القومية، أو حتى العالمية هي عبارة عن شبكة مترابطة لمجموعة من النشاطات الاقتصادية وعندما يحصل تغير في مكان أو جزء ما من الشبكة فأن تأثيراته ستتضاعف أو تتكاثر في المكان ذاته وفي كل مكان من ذلك النظام. تلك التأثيرات تنتج في تأثير كلي أكبر من التأثيرات الذي يمكن أن يتسبب به التغير الأصلي فيما لو حصل ذلك على نحو منعزل عن بقية النشاطات الاقتصادية.

يرتبط هذا التحليل بالأصل بالاقتصادي الإنكليزي جون كينز، ويعود تاريخه إلى ثلاثينيات القرن العشرين، والذي ظهر في طروحات كانت جديدة على الفكر الاقتصادي السائد آنذاك كمعالجة لأزمة الكساد العظيم الذي ظهر في الاقتصادات الرأسمالية في تلك الفترة. وقد اقترح أساساً وسيلة لبلوغ العمالة الكاملة. وهدفت هذه الطريقة لإدارة الطلب المساعدة في تجاوز العجز في استثمار القطاع الخاص، بقياس حجم الإنفاق الحكومي المطلوب للوصول إلى مستوى معين من الدخل القومي، يسمح بالقضاء على البطالة.

يتأثر المضاعف بمقدار الميل الحدي للاستهلاك، فكلما زاد هذا المقدار تعاظم أثر المضاعف.وتستطيع الدولة من خلال التغير في الضرائب المباشرة أن تؤثر في حجم المضاعف، فعلى سبيل المثال يزيد خفض ضريبة الدخل من مقدار الدخل الإضافي الممكن إنفاقه على شراء سلع وخدمات إضافية.

تتحكم عدة عوامل في حجم تأثير المضاعف، منها الميل إلى شراء ما يستورد من خارج البلد. فإذا ما تم إنفاق جزء من الدخل الإضافي على الواردات فإن هذا النوع من الطلب لن ينعكس على الإنتاج المصنّع محلياً إنفاقاً إضافياً.

يتطلب عمل المضاعف وجود طاقة احتياطية في الاقتصاد يمكن من خلالها زيادة حجم الإنتاج. وإذا لم يكن العرض مرناً، يصبح من غير الممكن الحصول على تأثير تام للمضاعف؛ لأن الزيادة في الطلب الكلي ستقود إلى زيادة في الأسعار بدلاً من الزيادة الكلية في الناتج القومي الحقيقي.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي أعطاها كينز لتأثير المضاعف، فإن بعض المدارس الفكرية الاقتصادية ترفض أو تقلل من أهميته، خاصة على المدى الطويل.

المضاعف الاقتصادي

يتم فهم التغيرات الحاصلة في الإنتاج من خلال فهم العلاقة التي تربط بينه وبين الإنفاق الاستهلاكي وأشكال الإنفاق الأخرى (الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي)، علماً أن أشكال الإنفاق الأربعة السابقة تعد الوسيلة الوحيدة لتكوين الدخول.

الإنفاق الاستثماري هو عادة موضوع تحولات كبيرة وغير قابلة للتنبؤ، فعلى سبيل المثال إذا انخفضت ثقة رجال الأعمال فإن الإنفاق الاستثماري سيتدنى أو قد يتوقف. وسيؤدي توقف الإنفاق الاستثماري إلى خفض دخول العاملين وبالتالي إلى خفض إنفاقهم الاستهلاكي. مما يؤدي بالضرورة إلى تدني مستويات التشغيل، ونتيجة لذلك انخفاض دخول العاملين في مجال إنتاج السلع والخدمات،ويؤدي ذلك كله إلى انخفاض في الدخل الكلي والإنتاج بمقدار أكبر من الانخفاض الذي حصل أصلاً في الإنفاق الاستثماري. وهذا الربط بين الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي أو الصادرات من جهة إلى الدخل أو إلى إنفاق المستهلك ثم إلى الدخل هو ما اصطلح على تسميته بأثر المضاعف **multiplier**. إن معرفة تلك التأثيرات تساعد على فهم عدم قدرة اقتصاد ما على

التعافي على نحو سريع في حالة انخفاض الإنفاق الاستثماري، إذا إن هذا الانخفاض سيصاحبه انخفاض في الطلب الاستهلاكي، وفي حال حصول ذلك ستتزعزع ثقة رجال الأعمال بالمستقبل، وهو شيء ليس بالسهل استرجاعه.

طريقة عمل المضاعف

لو أُفترض أن هنالك زيادة في الاستثمارات الخاصة بمقدار 300 مليون جنيه مصري مثلا ، فإن تلك الزيادة سوف تحدث سلسلة من ردود الأفعال، فشراء السلع الاستثمارية سينتج زيادة في دخول منتجي تلك السلع. وإذا ما أنفق المنتجون بشكل جماعي ثلاثة أخماس (3/ 5) الزيادة الإضافية الحاصلة في دخولهم فإن دخول أشخاص آخرين ستتزايد بمقدار 180 مليون جنيه مصري أي:

(3/ 5) × 300=180 مليون جنيه مصري

وإلى هذا الحد فإن مقدار الزيادة في الدخل الكلي هي:

300 +180 =480 مليون جنيه مصري

تستمر موجة الزيادات في الدخول مادام منتجو سلع وخدمات آخرون سيفيدون من تلك الزيادات. وبافتراض أن هؤلاء بدورهم أنفقوا ما نسبته 60٪ من الزيادة على شراء سلع وخدمات جديدة فإن الزيادة الجديدة التي ستحصل في الدخل ستكون:

0.6 × 180 =108 مليون جنيه مصري

وبهذا ستكون مجموع الإضافات الحاصلة في الدخل:

300 + 180 + 108 = 588 مليون جنيه مصري

وهذه العملية سوف تستمر إلى ما لا نهاية، ولكن في كل مرة ستكون الزيادة الجديدة عبارة عن جزء من الزيادة السابقة، معتمدة على مقدار الميل الحدي للاستهلاك.

مضاعف الإنفاق expenditure multiplier

بافتراض أن اقتصاداً ما يتكون من قطاعين، عليه فإن دالة الطلب الكلي في حركتها ستتأثر بالتغيرات التي تحصل بمكوناتها، وبقدر تعلق الأمر بالمثال الحالي، دالة الاستهلاك، ودالة الاستثمار. وحيث إن دالة الاستثمار هي الأقل استقراراً مقارنة بدالة الاستهلاك، فإن تحرك دالة الإنفاق الكلي غالباً ما يكون نتيجة لتغير دالة الاستثمار. إن التغير الحاصل في الدخل والناتج نتيجة لأي تغير يحصل في الاستثمار يكون مضاعفاً، ويحصل الشيء ذاته فيما لو حصل أي تغير في أي من مكونات الإنفاق الأخرى.

وطبقاً لما جاء به كينز فإن بالإمكان صياغة الدخل على شكل متطابقة، هي متطابقة الدخل القومي كالآتي:

الدخل = الاستهلاك + الادخار

$$Y = C + S$$

وبالتالي فإن المضاعف في حالة الاقتصاد المغلق يساوي مقلوب الميل الحدي للاستهلاك $\frac{1}{1 - B}$

أي هو المضاعف حيث B تمثل الميل الحدي للاستهلاك، ونظراً لكون قيمة الميل الحدي للاستهلاك تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح عليه فإن المضاعف رقم موجب وأكبر من الواحد الصحيح، وعليه فإن أي زيادة في الاستهلاك التلقائي أو الاستثمارات ستنتج زيادة أكبر في الدخل.

مضاعف التجارة الخارجية foreign trade multiplier

في حالة تضمين التجارة الخارجية في متطابقة الدخل وهي الحالة الأكثر واقعية، حيث يصعب تصور اقتصاد ما من دون تعامل خارجي، والتعامل الخارجي يشمل الصادرات والواردات.

يقيس مضاعف التجارة الخارجية الزيادة في الدخل القومي الناجم عن الزيادة الحاصلة في الصادرات. أو يقيس النقص في الدخل القومي الذي يترتب على الزيادة في الواردات.وبافتراض ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية، وهو ما يعني ضمناً أن الأسعار المحلية أصبحت أكثر إغراءً للمستوردين الخارجيين، كونها أصبحت متدنية نسبياً بالمقارنة مع الأسعار العالمية، مما يعني زيادة الصادرات المحلية. إن زيادة الصادرات تعني زيادة الإنتاج المحلي لغرض سد الطلب الإضافي بسبب زيادة الصادرات، وزيادة الإنتاج ستكون نتيجتها زيادة في الدخل المحلي مساوية إلى قيمة الصادرات. وستؤدي زيادة الدخول إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، آخذين في الحسبان قيمة الميل الحدي للاستهلاك، ونظراً لكون جزء من الإنفاق الاستهلاكي سيخصص لشراء سلع مستوردة من الخارج فإن التوسع في الدخل المحلي في المرحلة الثانية من مراحل التوسع في الدخل سوف لن يكون بمقدار الزيادة المستحدثة في الإنفاق الاستهلاكي، وسيتوقف مقدار الزيادة على ما سيخصص للاستيراد، وعليه فإن أثر حجم المضاعف سينخفض عندما يكون الميل الحدي للاستيراد موجباً.

ومن الممكن تتبع أثر الميل الحدي للاستيراد على المضاعف من خلال متطابقة الدخل، بعد تضمينها صافي التعامل الخارجي والضرائب. والمعادلة (1) تبين الصياغة الكمية لمضاعف التجارة الخارجية.

معادلة (1) [illegible]

مضاعف الإنفاق الحكومي government expenditure multiplier

الزيادة في الإنفاق الحكومي، ولتكن مليون ليرة على إنشاء طريق عام، من دون زيادة مقابلة في الضرائب، سوف تستلم من قبل مقاولي بناء الطريق المقترح إنشاؤه، وسيقوم هؤلاء بإنفاق تلك المبالغ بصيغة أجور أو أرباح، وسيدخر الأفراد والمشروعات مستلمو تلك الدخول جزءاً من تلك الدخول وينفقون ما تبقى فتخلق المبالغ المنفقة أجوراً وأرباحاً جديدة، وتستمر هذه المبالغ بالدوران في الاقتصاد.

يعتمد الحجم الحقيقي للزيادات في الدخول على الميل الحدي للادخار، والذي يعرف بأنه تلك النسبة من الدخل الإضافي التي تدخر بدلاً من أن تنفق على شراء السلع والخدمات. فإذا كان الميل الحدي للادخار كبيراً فإن حجم ما سيعود من مبالغ للاقتصاد في كل دورة سيكون أقل مما كان في الدورة السابقة، وبذلك فإن أثر المضاعف سيكون قليلاً.

إن قيمة المضاعف في اقتصاد مغلق ومن دون ضرائب هو كما في المعادلة (2) أو كما في المعادلة (3).

معادلة (2)

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

معادلة (3)

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

أما في حالة إدخال أثر الضرائب فإن مضاعف الإنفاق الحكومي سيكون كما في المعادلة (3).

معادلة (4)

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{1}{(1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك})(1 - \text{الضرائب})}$$

مضاعف العمالة Employment multiplier

يقيس مضاعف العمالة التغير الكلي في حجم العمالة، الناتج من تغير أولي في حجم قوة العمل. ونظراً لكون قيمة المضاعف كمية موجبة فإن الزيادة الكلية لابد وأن تكون أكبر من الزيادة الأولية الحاصلة في قوة العمل. وعموماً فإن الزيادة الكلية ستحسب بالطريقة الآتية:

الزيادة الكلية في حجم العمالة = مضاعف العمالة × الزيادة الأولية في العمالة

يمكن إيضاح ذلك بمثال بسيط: لو أُفترض أن إنشاء مشروع ما أوجد 500 فرصة عمل جديدة، وأن مضاعف العمالة في هذا القطاع يساوى 2.5 فإن الزيادة الكلية في عدد العاملين على مستوى الاقتصاد كله ستكون: $500 \times 2.5 = 1250$

هذا يعني أن زيادة أولية في حجم العمل مقدارها 500 فرصة عمل أدت وبفعل تأثير المضاعف إلى زيادة كلية في قوة العمل تقدر بـ 1250 وظيفة.

المضاعف والتخطيط الاقتصادي

إن تحليل الأثر الاقتصادي من الوسائل المهمة للتنبؤ بآثار القرارات الاقتصادية المختلفة، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي، أم على مستوى الإقليم، أم حتى على مستوى المدينة. إن هذا النوع من التحليل هو ما يستخدم في العادة لاقتفاء أثر ما يحدثه المضاعف في حالة حصول تغيير في نشاط اقتصادي ما.

إن مخططي الاقتصاد وكذلك رجال الاقتصاد لابد وأن تكون لديهم إجابات على العديد من الأسئلة التي تثار في هذا المجال. فعلى سبيل المثال «ما هو الإيراد الضريبي المتوقع من زيادة بمقدار 1٪ في ضريبة الدخل؟» أو «كم هي الزيادة التي ستتحقق في النشاطات الاقتصادية في حالة زيادة الإنفاق الاستهلاكي؟» أو «ما هو عدد الذين سيتم تسريحهم من أعمالهم في حالة إغلاق مشروع قائم حالياً؟».

إن الإجابة على تساؤلات كهذه وغيرها لا يمكن أن تتم إلا بمعرفة قيمة المضاعف، وتحديد مقدار ما يترتب على ذلك من أثار مباشرة وأثار غير مباشرة.

جون ستوارت مِل

(1873 - 1806)

جون ستوارت مِل John Stuart Mill عالم اقتصاد إنكليزي وفيلسوف ذو منطق استقرائي وفلسفة تجريبية، وهو من أبرز دعاة مذهب المنفعة. ولد في لندن، وتُوفِّي في مدينة أفينيون Avignon في جنوبي فرنسا.

والده جيمس مِل فيلسوف ومؤرخ واقتصادي، من تلامذة بنتام Bentham في الأخلاق والاقتصاد السياسي. وقد حرص الأب على الإشراف على تربية ابنه وتعليمه، وأراد أن يُظهر تأثير التربية في تكوين الفرد.

بدأ مِل بتعلّم اليونانية، وهو لا يزال في الثالثة من عمره، وتمكن في سن الثامنة من قراءة مؤلفات العديد من الكتاب الكلاسيكيين اللاتينيين واليونانيين. وكان لِمِلْ ـ على صغر سنه ـ قدرة كبيرة على استيعاب ما يقرأ وفهمه.

وفي سن الثانية عشرة بدأ دراسة المنطق والفلسفة، وحينما بلغ الثالثة عشرة درس الاقتصاد السياسي، وتعرّف نظريات الاقتصادي الإنكليزي ريكاردو ومبادئه. وهكذا تمكن مِل – على الرغم من حداثة سنه – من تحصيل ثقافة واسعة وقدر كبير من العلوم.

رحل إلى فرنسا حين بلغ الرابعة عشرة من عمره، وزار أسرة صموئيل بنتام شقيق جيريمي بنتام، وقام بدراسات علمية، وحين عودته إلى لندن بدأ بدراسة الحقوق.

تحمس لمذهب بنتام في المنفعة، وهو مذهب فلسفي، يقول إن المنفعة هي التي تقرّر إذا ما كان العمل صالحاً أو طالحاً، ويقصد بالمنفعة هنا تحقيق أعظم الخير وأوفر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، فأسس في عام 1822 «جمعية مذهب المنفعة» Utilitarian Society.

عمل موظفاً في عام **1823** في شركة الهند الشرقية، حيث كان والده موظفاً كبيراً، وتدرّج في وظائفها، وارتقى إلى أعلى درجاتها إلى أن حُلّت في عام **1858**.

تأثر بالشاعر والفيلسوف الإنكليزي كولردج Coleridge، وتعرف الفكر الألماني، وأعجب بأوغست كونت A.Comte وبفلسفته الوضعية، فأخذ يعيد النظر في مذهب بنتام في المنفعة، ولكنه لم يَحِد عن النفعية وإن عدّلها؛ بحيث كانت تبدو مخالفة لنفعية بنتام.

التقى السيدة تايلُر – وهي زوجة تاجر غني – في عام **1830**، وشغف بها حباً، وأمضيا واحداً وعشرين عاماً قبل أن يتزوجا سنة **1851** بعد وفاة زوجها بعامين.



ونسبَ إليها الفضل في كثير من مؤلفاته، وقد تركت فيه أثراً كبيراً، وأوحت له بالعديد من الأفكار حتى قيل عنها: إنها أوحت له بكل ما دخل في نزعته الليبرالية من نزعة اشتراكية، كاهتمامه بتحسين ظروف الطبقة العاملة.

أشرف وصديقه مولسوورث Molesworth، في بادىء الأمر على إدارة مجلة لندن ووستمنستر Westminster بين عامي (**1835–1840**)، ثم قام بهذا العمل بمفرده.

في عام **1844** نشر «مقالات حول بعض مسائل الاقتصاد السياسيّ غير المحلولة بعد»، عرض فيها حلولاً لمشكلات معقّدة كتأثير الاستهلاك في الإنتاج والعلاقات الدقيقة بين الأرباح والأجور، وتعريف العمل المنتج والعمل غير المنتج، وظهَر في جزء كبير منها تأثرُه بالاقتصادي ريكاردو.

نشر أول عمل فلسفي مهم له؛ وهو «نَسَقُ المنطق» A System of Logic في عام 1843، ثم أصدر كتابه «مبادىء الاقتصاد السياسي» (1848) عرض فيه مبادئ الاقتصاد السياسي وتطبيقاته على أهم القضايا السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك، ودافع فيه عن الاشتراكية.

توفيت زوجته في عام 1858، فاعتزل الناس، وأقام في بيت له في أفينيون، ووجد عزاءه في الكتابة والتأليف، فوهبهما كل وقته.

وفي كتابه «عن الحرية» On Liberty (1859)، بحَثَ في أشكال الحرية ومراميها. وكان مِل قد طالب بتوفير الحرية للفرد بأن يترَك له أوسع مدى لتنمية مواهبه وإذكاء ملكاته، ورأى مِل أن منفعة الفرد لا تتحقق إلا بضمان حريته، وأن المجتمع يثرى بقدر ما تنمو أفراده بحرية واستقلال، وأن حرية الفرد لا يحدها شيء سوى الإضرار بالآخرين، كما شدد مِل على الحرية في المجالات كلها، وعدّها «المصدر الثابت للتقدم».

أصدر كتابه «مذهب المنفعة» Utilitarianism في عام 1863، ثم شارك بعد ذلك في مجلس العموم عام 1865، وصار عضواً فيه عن دائرة وستمنستر.

طالب بحق المرأة في الانتخاب، وهو موضوع تطرق إليه في كتابه «عبودية النساء» The Subjection of Women، كما نادى بتحررها وبمساواتها مع الرجل، وأيد التعليم الإلزامي، وعمل بنشاط من أجل تحسين ظروف الطبقة العاملة.

وشارك بقضيتين أُثيرتا في المجلس، الأولى تتعلق بإيرلندا، والثانية تتعلق بجمايكا، وكانتا آنذاك مستعمرتين بريطانيتين، ولم يعد انتخابه في عام 1868.

وقبيل وفاته نشر مِل كتابه «سيرتي الذاتية»Autobiography ، وتأتي أهميتها من المعلومات التاريخية التي ذكرها عن العصر الذي عاش فيه. وبعد هزيمته في الانتخابات

عاد إلى منزله الصغير في أفينيون حيث انكبّ على القراءة والكتابة إلى أن وافته المنية، فدفن هناك.



المنافسة

تعريف المنافسة

إن درجة المنافسة competition لأي سوق تعتمد في جزء منها على عدد عارضي (مزودي) البضاعة الراغبين في إشباع طلب السوق، من جهة، وعلى سهولة دخول مشروعات جديدة، وخروج مشروعات قائمة، على المدى الطويل، من جهة أخرى. وعملياً فإن طيف المنافسة يمتد من أسواق عالية المنافسة ـ عندما يكون هنالك عدد كبير من العارضين، كل منهم له سيطرة قليلة، أو ليست له سيطرة على الإطلاق على أسعار السوق ـ إلى حالة الاحتكار التام، عندما يسيطر عارض واحد على سوق، أو صناعة، ويتمتع بحرية وضع الأسعار، ما لم يكن مقيداً بقوانين حكومية. وعموماً فإن الأنظمة السائدة في سوق المنافسة هي:

ـ المنافسة التامة.

ـ المنافسة الاحتكارية.

ـ احتكار القلة.

ـ الاحتكار.

ومن الضروري التأكيد على أن النظام السائد في الأسواق هو نظام بين طرفي النقيض، أي بين المنافسة التامة والاحتكار التام. وبالرغم من استخدام المنافسة التامة في التحليل الاقتصادي فإنها تبقى مجرد حالة مثالية ليس إلا. ويرتبط تحقق المنافسة بتحقق مجموعة من الافتراضات من دونها لا يمكن إطلاق تسمية أسواق تنافسية عليها. وهذه الافتراضات هي:

ـ عدد كبير من العارضين، وحصة كل منهم غير كبيرة في السوق. وهذا يعني أن أي مشروع يعد صغيراً نسبياً مقارنة بالسوق كله، وبذلك فإنه غير قادر على التأثير في

الأسعار من خلال تغيير العرض الخاص به. وهكذا يعد السعر بالنسبة إلى أي مشروع سعراً معطى.

- تجانس الإنتاج: أي إن إنتاج جميع المشروعات متشابه. وهذا يعني أن إنتاج أي مشروع يمكن عده بديلاً تاماً لمنتجات المشاريع الأخرى.
- توافر معلومات متكاملة لدى المستهلكين حول الأسعار التي يرغب العارضون الآخرون البيع بموجبها.
- افتراض عدم وجود عوائق أمام دخول وخروج المشروعات من وإلى الصناعة على المدى الطويل، وبموجب هذا الافتراض يعد السوق مفتوحاً لمنافسة مشروعات جديدة، وهذا يؤثر في المدى الطويل في أرباح أي مشروع، علماً أن توازن المدى الطويل لسوق المنافسة التامة يحصل عندما يستطيع المشروع الحدي أن يحقق أرباحاً طبيعية في المدى الطويل فقط.
- افتراض أن لدى جميع المشروعات فرصاً متساوية في الحصول على التكنولوجيا، وعوامل الإنتاج الأخرى. وأن التحسينات التي تستحدث في تكنولوجيا إنتاج أحد المشروعات قابلة للتدفق spill- over على جميع العارضين الآخرين.
- عدم وجود وفورات خارجية externalities في الإنتاج، والاستهلاك، وبذلك لا يوجد أي انحراف بين الكلفة الخاصة، والاجتماعية والمنافع.

إن المشروع الذي يعمل في سوق يسوده نظام المنافسة التامة يتمتع بطلب يتصف بكونه تام المرونة، أي إن لدى المشروع القدرة على أن يبيع كل ما أنتجه، وبالسعر السائد في السوق.

شهد الجدل الخاص بالدور الذي يفترض أن تؤديه الدولة في النشاط الاقتصادي مدّاً وجزراً. ففي وقت سيادة طروحات المدرسة التجارية كانت هنالك دعوات بضرورة حماية

الدولة للمنظم. وما إن أفلت طروحات التجاريين mercantilist وانتشرت أفكار الطبيعيين physiocrats، حتى تغيرت الدعوات لتكون هذه المرة غير مؤيدة لتدخل الدولة وتدعو إلى ترك القطاع الخاص يعمل على النحو الذي يراه مناسباً. وبقي هذا الرأي سائداً، ليشهد ذروته في الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة السائدة بين الحرب العالمية الأولى وفترة الكساد العظيم الذي عمّ العالم الرأسمالي في نهاية العقد الثاني وبداية العقد الثالث من القرن العشرين. وبقي دور الدولة يتصف بصيغة التدخل المكيف adjusted laissez-faire من خلال التأكد من تحقق المنافسة الحرة، مع حماية ضرائبية، ومساعدات في مجال البنى التحتية، وتنظيم قانوني للمنافع العامة، ومقاومة الاحتكار، ويرفض غالبية الاقتصاديين اليوم بشكل أو بآخر، التطرف والمغالاة في ترك الدولة بلا دور تؤديه في الحياة الاقتصادية. والقول إن للدولة دوراً حيوياً في ضمان أن كل اللاعبين الأساسيين في السوق ملتزمون بقواعد ملائمة ومحددة ومعرفة جيداً؛ يؤكد ضرورة وجود دولة قوية، مجهزة جيداً، لضمان مصالح الجمهور ومنع حدوث الاستغلال والفساد من قبل القطاع الخاص.

ويقال إن ترك القطاعات المهمة، كالقطاع المصرفي، والتأمين، والإدارة، كلياً بيد القطاع الخاص من دون تنظيم قانوني كان من أحد أسباب تداعي المعجزة الآسيوية. (معجزة ما عرف بنمور آسيا).

وكأي نظام آخر فالمنافسة لها قانونها، الذي يراد من خلاله تحقيق أهداف محددة، أهمها ما يأتي:

- تنظيم إجراءات الحد من القيود التجارية (تحريم تثبيت الأسعار، تحريم الحرب الإعلانية).
- سن قوانين فاعلة، لها قدرة على التأثير في تنظيم عمل المصارف، وأسواق المال.
- العمل على خفض علميات الاندماج بين المؤسسات الرأسمالية.

ـ التقليل من مجالات الربح الاحتكاري في مجالات البنى التحتية، والمنافع العامة.

ـ حماية الملكية الفكرية.

ـ توفير الحماية للمؤسسات الرأسمالية من خلال تنظيم نشاطات المؤسسات المالية والمصرفية.

بدأ الاندماج الاقتصادي ــ أحد مظاهر الرأسمالية ـ يثير حوله جدلاً كبيراً، كونه نقيضاً للمنافسة، وسبباً في تبعات غير محمودة تضر بمصلحة المستهلك وبالمنافسة. وللحد من تلك الآثار تقوم الدول بسنّ «قوانين السيطرة على الاندماج» merge control laws وفي هذا المجال يلاحظ تطبيق العديد من دول العالم قوانين الحد من ظهور الاحتكار antitrust. ففي الولايات المتحدة الأمريكية شرع في عام 1976 قانون هارت – سكوت – رودينو hart- scott- rodino act الذي أريد منه أن يعطي «آلية مؤثرة في منع الاندماج غير الشرعي قبل وقوعه»، علماً أن أول التشريعات الأمريكية كان قانون شيرمان المضاد للاحتكار sherman antitrust act، ويعود تاريخه إلى العام 1890، وثم قانون كليتون clayton act الذي وضع موضع التطبيق عام 1914.

شكل العديد من دول العالم هيئات ولجاناً بقصد النظر في موضوع الاندماج، قبل أن يتم التكوين الشرعي للاندماج، ومن الأمثلة على هذه اللجان أو الهيئات: اللجنة الأوربية (EU)، مكتب المنافسة الكندي (CCB)، لجنة (ACCC) في أستراليا، و(OFT وMMC) في المملكة المتحدة، وجميع هذه الهيئات تعالج موضوع الاندماج بموجب إشعار مسبق.

وفي إطار العولمة الاقتصادية economic globalization ـ التي يؤسس حالياً لبنيتها الهيكلية من قبل الغرب ــ تناقش في الوقت الحاضر (2004) «مبادرة عالمية للمنافسة» global competion initiative، الهدف منها تأسيس هياكل مؤسساتية للمنافسة على المستوى العالمي.



كارل منجر

(1921 - 1840)

كارل منجر Carl Menger اقتصادي نمساوي، أسس المدرسة النمساوية لعلم الاقتصاد، وأسهم في تطوير نظرية المنفعة الحدّية وفي صوغ النظرية الوهمية للقيمة. وُلد في غاليسيا Galicia في الامبراطورية النمساوية (في بولندا اليوم)، وحصّل تعليمه في براغ Prague وكراكو Krakow وفيينا.

درس منجر الاقتصاد في جامعتي براغ وڤيينا منذ عام 1859 حتى عام 1863، ثم اتجه للعمل صحفياً، وفي عام 1866 ترك الجريدة التي كان يعمل فيها محللاً للسوق، لينهمك في التحضير لامتحانات الدكتوراه الشفهية في القانون، وبعد نجاحه اتجه للعمل محامياً تحت التمرين في عام 1867، وفي العام نفسه حاز على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة كراكو، لكنه ما لبث أن عاد؛ ليعمل صحفياً في الزاوية الاقتصادية لإحدى الصحف، وساعد على تأسيس جريدة يومية. وفي عام 1875 صار أستاذاً للعلوم الاقتصادية في جامعة ڤيينا، وبقي فيها حتى عام 1903 حين تقاعد عن التدريس ووقف نفسه لدراساته وأبحاثه في علم الاقتصاد.



ومما جعل منجر واحداً من مؤسسي «ثورة المنفعة الحدّية» marginal utility revolution ـ إلى جانب وليم ستانلي جيفونس W.S.Jevons وليون فالراس L.Walras ـ رؤيته في أن «للبضائع قيمة؛ لأنها تخدم استخدامات متنوعة أهميتها مختلفة».

استخدم منجر هذه الرؤية لحل تناقض «معيّن الأسهم الإضافية من غير زيادة مقابلة في رأس المال» الذي وضعه آدم سميث من دون حل، واستخدمه أيضاً لتنفيذ وجهة النظر التي عممها ديفيد ريكاردو D.Ricardo وكارل ماركس؛ والقائلة: «إن قيمة البضائع تتأتى من قيمة العمل المبذول لإنتاجها»، وأثبت وجهة نظر نقيضة تقول: إن «قيمة العمل تتأتى من قيمة البضائع التي ينتجها»، وهذا ما يجعل لاعبي كرة السلة المحترفين ـ مثلاً ـ يتلقون أجوراً مرتفعة.

كما استخدم منجر النظرية الوهمية للقيمة في دحض فكرة أرسطو القائلة إن «المبادلة تتضمن صفقة قيمة معادلة بقيمة معادلة». وأشار منجر، في عملية المبادلة، إلى أن الناس سيتخلون عما يثمنونه قليلاً لقاء ما يثمنونه عالياً، وهذا ما يجعل الطرفين يكسبان من المبادلة، وقد قاده ذلك إلى خلاصة مفادها أن الوسطاء يعيّنون القيمة بتسهيل المبادلة. وبيّن منجر أيضاً أن المال ـ بوصفه وسيط تعامل ـ يذلل صعوبة تبادل البضائع المباشر: فمثلاً، مربي الدجاج الذي يريد شراء البنزين يستسهل مقايضة دجاجة ببضاعة مقبولة على نطاق واسع (المال)، ومن ثم يقايض تلك البضاعة بالبنزين. إن مبادلة الدجاج بالبنزين مباشرة عملية صعبة جداً، وقد وُجد المال وسيلةً لتسهيل التفاعل الإنساني.

وضع منجر عدداً من المؤلفات منها: «مبادئ علم الاقتصاد» Principles of Economics (1871)، وهو من أهم مؤلفاته، وفيه حاول منجر إظهار العلاقة بين المنفعة والقيمة والسعر، و«تقصيات في منهج العلوم الاجتماعية: مع إشارة خاصة إلى علم الاقتصاد» Investigations into the Method of the Social Sciences: with special reference to economics (1883)، و«مغالطات مذهب التاريخية في الاقتصاد السياسي الألماني» The Fallacies of Historicism in German Political Economy، و«نحو تصنيف ترتيبي للعلوم الاقتصادية» Toward a Systematic Classification of the

Economic Sciences (1889)، و«حول أصول المال» On the Origins of Money (1892).

تُوفِّي منجر في ڤيينا، وقال جوزيف شومبيتر J.Schumpeter في تأبينه: «منجر ليس تلميذاً لأحد، وما وضعه ظل قائماً... إن نظرية منجر حول القيمة والسعر والتوزيع هي أفضل ما لدينا حتى اليوم».



منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

(أوابك)

التعريف



الشعار الأخير لأوابك

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) هي منظمة إقليمية عربية متخصصة، تضم الدول العربية التي تنتج البترول وتصدِّره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية وللإفادة من مواردها وإمكاناتها، ولإقامة المشروعات المشتركة وخلق صناعة بترولية متكاملة وتأمين وصول البترول إلى أسواق عالمية بشروط عادلة ومعقولة.

في 9 كانون الثاني/ يناير 1968 تم الاتفاق على إنشاء المنظمة والتوقيع على ميثاقها في بيروت بين كل من السعودية وليبيا والكويت كما تم اختيار الكويت مقراً لها.

العضوية والالتزامات

تضم المنظمة حالياً إحدى عشرة دولة عربية هي:

السعودية، الكويت، ليبيا، الجزائر، البحرين، مصر، العراق، قطر، سورية، الإمارات، وتونس (التي تم تعليق عضويتها منذ عام 1986 بناءً على طلبها).

والعضوية متاحة لأي دولة عربية مصدرة للنفط شريطة التزامها بميثاق المنظمة وأن يكون للنفط دور مهم في اقتصادها.

التنظيم والمؤسسات التابعة

تمارس المنظمة مسؤولياتها واختصاصاتها عن طريق الأجهزة الأربعة الآتية:

1ـ المجلس الوزاري: وهو السلطة العليا للمنظمة والمسؤول عن رسم سياستها العامة وتوجيه نشاطها ووضع القواعد التي تسير عليها.

2ـ المكتب التنفيذي: ومهمته مساعدة المجلس الوزاري في الإشراف على شؤون المنظمة.

3ـ الأمانة العامة: تتولى الأمانة العامة القيام بتخطيط نشاط المنظمة وإدارته وتنفيذه، ويرأس الأمانة العامة أمين عام يعاونه عدد من الأمناء المساعدين.

4ـ الهيئة القضائية: وهدفها البت في الخلافات التي تقع بين أعضاء المنظمة.

كما تم إحداث أربع شركات ومركز تدريب لتحقيق أهداف المنظمة والتكامل الاقتصادي في صناعة النفط، وهذه الشركات تعمل على نحو مستقل عن المنظمة، وذلك من خلال مجالس إداراتها، وهي:

- الشركة العربية البحرية لنقل البترول (AMPTC): مقرها الكويت.
- الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن أسري ASRY)): ومقرها البحرين.
- الشركة العربية للاستثمارات البترولية أبيكورب (APICORP): ومقرها مدينة الدمام في السعودية.
- الشركة العربية للخدمات البترولية (APSCO): ومقرها ليبيا.

وقد قامت بإنشاء ثلاث شركات فرعية هي:

أ ـ الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار (أدووك ADWOC) ومقرها ليبيا.

ب ـ الشركة العربية لجس الآبار (أولكو AWLCO) ومقرها العراق.

ج ـ الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي (أجيسكو AGESCO) ومقرها ليبيا.

هـــ معهد النفط العربي للتدريب: ومقره بغداد.

دورها الاقتصادي

تهدف المنظمة إلى تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء. ويسبب حرب الخليج الأولى والثانية تم تجميد نشاط معهد النفط العربي للتدريب، وكذلك تم انعقاد الاجتماعات الرسمية للمنظمة في القاهرة بدل الكويت.

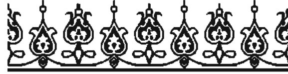
المنظمة والنظام الاقتصادي الدولي

نظراً لما تشهده السوق النفطية العالمية من تطورات خاصة فيما يتعلق بأسعار النفط الخام، ولأن عدداً من أقطار منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط وهي: العراق، الكويت، السعودية، قطر، ليبيا، الإمارات، والجزائر ذات دور رئيسي ومنتج ومصدر للنفط ضمن إطار منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) فإن هذه الأقطار تتحمل الجزء الأكبر من الأعباء التي تنجم عن أي إجراءات أو قرارات تتخذها منظمة أوبك فيما يتعلق بالحفاظ على استقرار السوق النفطية وعلى مستويات أسعار عادلة.

ولأن الدول العربية السبع المذكورة أعلاه هي ثقل منظمة أوبك فلها تأثير كبير في قرارات هذه المنظمة فيما يتعلق بأسعار النفط الخام، خاصةً إذا قررت إنقاص مستوى الإنتاج أو زيادته، وبالتالي فهي مؤثر حقيقي في الاقتصاد العالمي.

المنظمة ومساعدات بلدان العالم الثالث

لا تقدم هذه المنظمة مساعدات مباشرة لبلدان العالم الثالث ولكنها تعمل على المحافظة على الأسعار على نحو عادل يظهر تأثيره في شعوب هذه البلدان.



منظمة التجارة العالمية

تشكّل منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) أحد الأركان الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. لذلك يتوجب تعرّف ماهيتها وظروف نشأتها وشروط العضوية والتصويت فيها قبل التطرق إلى تحديد خصائصها العامة وبنيتها التنظيمية، ومدى تأثيرها على النظام الاقتصادي المعاصر.

تعريفها: منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية دولية ذات طابع عالمي، تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، وتهدف إلى تحرير التجارة الدولية وفض المنازعات التجارية الدولية؛ وفقاً للقواعد والأحكام المتفق عليها في ميثاقها التأسيسي.

نشأتها: نشأت منظمة التجارة العالمية على أنقاض الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الغات) التي تمّ توقيعها عام 1947 لتنظيم التبادلات التجارية الدولية. ولم تكن (الغات) تعدّ منظمة عالمية بالمعنى القانوني، لكنها اكتسبت بالممارسة في نصف قرن من الزمن صفة الهيئة غير الدائمة التي تمارس مهامها بوساطة أمانة عامة مقرها جنيف. وقد نجحت (الغات) في الإشراف على ثماني جولات تفاوضية متعددة الأطراف بهدف تحرير التجارة العالمية، وكان أهمها: جولة كنيدي (1963- 1967) وجولة طوكيو (1973- 1979) وأخيراً جولة أورغواي (1986- 1993) التي شهدت مناقشات شاقة ومعقدة، انتهت بتاريخ 15/ 4/ 1994 توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وخاصة ميثاق مراكش المؤسس لمنظمة التجارة العالمية، التي حلّت محل (الغات) اعتباراً من 1/ 1/ 1995.

العضوية: فيها تتألف المنظمة من أعضاء أصليين، وهم الأطراف المتعاقدة التي وقّعت على ميثاق مراكش والاتفاقات التجارية الملحقة به عام 1994، وقامت بالتصديق عليها أصولاً، وكان قد بلغ عددها 148 دولة عضواً حتى عام 2005، بينها حوالي (85)

دولة نامية. والعضوية مفتوحة للدول كافة، ولكل إقليم جمركي مستقل يتمتع بالاستقلال الذاتي. ويتم دراسة طلبات الانضمام وفق شروط يتم التفاوض عليها والاتفاق بشأنها كما يتم اتخاذ القرار بالموافقة على الانضمام أو عدمه من قبل المؤتمر الوزاري للمنظمة، بناء على تقرير المدير العام وفريق التفاوض، وذلك بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء. ويجوز الانسحاب منها بعد ستة أشهر من تاريخ تلقي المدير العام طلب الانسحاب. وقد وصل عدد الدول الأعضاء في المنظمة لغاية عام 2003 إلى 142 دولة، تتعامل بما يربو على 90٪ من حجم التجارة الدولية، وهنالك طلبات انضمام على قائمة الانتظار من حوالي 30 دولة، ومنها اليمن والسعودية والجزائر ولبنان والسودان وعمان والعراق وليبيا، وسورية التي كانت من الدول الموقّعة على اتفاقية (الغات)، ثم انسحبت منها عام 1951، بعد انضمام «إسرائيل» إليها. وهذه الدول تتمتع حالياً بصفة عضو مراقب في أجهزة المنظمة، وقد انضمت إليها حتى مطلع عام 2004م تسعة أقطار عربية: مصر والمغرب وتونس وموريتانيا والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن.

التصويت فيها: تعتمد المنظمة قاعدة المساواة في التصويت؛ أي إن لكل دولة صوتاً واحداً في أجهزة المنظمة التي يتم صياغة قراراتها بالتوافق consensus بهدف التوصل إلى تسويات توفيقية، وفي حال اعتراض إحدى الدول الأعضاء؛ يتم اللجوء إلى التصويت بالأغلبية البسيطة؛ إلا في بعض الحالات التي تحتاج إلى تصويت ثلثي الأصوات، ومثال ذلك قبول دولة عضو، أو ثلاثة أرباع الأصوات، كقرارات هيئة فضّ المنازعات.

الخصائص العامة للمنظمة

بموجب ميثاق مراكش والاتفاقات الملحقة به تلتزم الدول الأعضاء باحترام المبادىء الأساسية وتعزيز الأهداف من أجل تحقيق مهام المنظمة في المجالات الداخلة باختصاصها كافة.

أما الأهداف؛ فهي:

ـ الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية.

ـ العمل على رفع مستوى المعيشة والارتقاء بمستويات الدخل القومي للدولة المتعاقدة.

ـ تخفيض الحواجز الجمركية وإزالتها وغيرها من العوائق التي تعرقل حركة التجارة وفتح الأسواق أمام المنافسة.

ـ تشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات الدولية وسهولة وصولها إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.

ـ الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وانتهاج أسلوب المفاوضات لتسوية المشكلات الناجمة عنها.

أما المبادىء التي تسعى المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية وفقها فهي:

ـ مبدأ الشفافية؛ أي الالتزام بعدم فرض قيود غير تعريفية كنظام الحصص الكمية لتقييد المستوردات إلاّ في حدود معيّنة.

ـ مبدأ المعاملة الوطنية؛ أي الالتزام بعدم اللجوء إلى فرض قيود غير تعريفية لحماية المنتج الوطني والتمييز بينه وبين ما يماثله من المنتجات المستوردة.

ـ شرط الأمة الأولى بالرعاية، أي إنه يتوجب على الدولة العضو ـ التي تمنح أيّ ميزة أو معاملة تفضيلية لأيّ طرف آخر ـ أن تمنح الميزة والمعاملة نفسها، حالاً من بدون قيد أو شرط، للدول الأعضاء الأخرى كافة، سوى في حال وجود ترتيبات إقليمية كالاتحادات الجمركية والمناطق الحرة.

- مبدأ التقييد الكمّي للتجارة في حال وقوع أزمة في ميزان المدفوعات أو لمواجهة انخفاض جسيم في الاحتياطيات النقدية، لكن بشرط تخفيف هذه القيود وإلغائها تدريجياً عندما تزول أسباب وجودها.

- مبدأ التخفيض المتبادل للتعرفة الجمركية وفق مستويات محددة، وتقديم تعويضات للأطراف المتضررة من رفع التعرفة عند اللزوم.

- مبدأ عدم إغراق الأسواق بالبضائع؛ أي الالتزام بعدم تصدير منتجات بأسعار تقل بصورة غير طبيعية عن أسعارها المحلية وتكاليف الإنتاج؛ مما قد يسبّب أضراراً جسيمة للمنتجين المحليين في الدول المستوردة.

- مبدأ اللجوء إلى إجراءات الوقاية في حالات الطوارىء، كما في حالة التدفق المفاجىء والضخم للمستوردات من سلع معيّنة قد يُلحق ضرراً جسيماً بالمنتج المحلي، أو يهدد بوقوع ضرراً كهذا. ويجب تطبيق هذه الإجراءات من دون تمييز والالتزام بإلغائها عند زوال الظروف الطارئة.

- مبدأ الامتناع عن دعم الصادرات، كمنح إعانات للصادرات الوطنية؛ بما يلحق ضرراً بطرف متعاقد آخر.

- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية، أو ما يسمى بقاعدة التمكين، حيث يجوز للدول النامية اتخاذ إجراءات حمائية إضافية لتحقيق المرونة في تعديل تعرفتها الجمركية والحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة - وفق ترتيبات محددة - بما في ذلك الإعفاء من تطبيق بند الأمة الأولى بالرعاية.

- مبدأ المفاوضات التجارية؛ أي الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء عبر التشاور والتفاوض ضمن نطاق المنظمة؛ بهدف التوصل إلى تسوية عادلة وفعالة.

مهام المنظمة

حدّدت المادة الثالثة من ميثاق مراكش مهام المنظمة بما يأتي:

- الإشراف على تنفيذ المبادىء والقواعد والإجراءات التي تتضمنها الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.
- تنظيم جولات المفاوضات التجارية التي ترمي إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.
- متابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ومراقبة وفق الآليات المتفق عليها.
- التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لتوفير المزيد من الاتساق في السياسة الاقتصادية على الصعيد الدولي.
- الفصل في المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

تولّت منظمة التجارة العالمية الإشراف على تنفيذ بنود اتفاقية (الغات) الاتفاقات التجارية كافة وما طرأ عليها من تعديلات في الجولات التفاوضية المتعددة الأطراف. وقد تناولت هذه الاتفاقات مجالات شتى تتعلق بتحرير التجارة الدولية، وتتضمن السلع الزراعية والمنسوجات والملابس والمنتجات الصناعية، والخدمات (GATS) والتجارة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية (TRIMS) وحماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) والقيود الفنية على التجارة والإجراءات الوقائية وقواعد المنشأ وتراخيص الاستيراد وإغراق الأسواق والتقييم الجمركي. هذه الاتفاقات ـ التي لا تلزم إلا من ينضم إليها ـ تؤلف مع ميثاق مراكش نظاماً قانونياً متكاملاً يشمل معظم قطاعات التجارة الدولية، ويتسم بدرجة عالية من التفصيل والوضوح والإحكام في قواعده وإجراءاته، لكن لا تزال هناك بعض المجالات التي بقيت خارج نطاق عمل المنظمة كتلك المتعلقة بتجارة الصلب والنفط والغاز.

البنية التنظيمية للمنظمة

يعكس الهيكل التنظيمي للمنظمة الأهداف والمبادىء والمهام التي أُنشئت من أجلها، وتتضمن الأجهزة الآتية:

- المؤتمر الوزاري: ويتألف من ممثلي الدول الأعضاء كافة. ويجتمع مرّة على الأقل كل سنتين، كما يضطلع بتنفيذ مهام المنظمة واتخاذ القرارات اللازمة في جميع المسائل المتعلقة بالاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، وكذلك الموافقة على منح العضوية وتعيين المدير العامّ للمنظمة وتشكيل لجان فرعية.

- المجلس العامّ: ويتألف أيضاً من ممثلي الدول الأعضاء، ويجتمع عند الحاجة، كما يتولى مهام المؤتمر الوزاري في فترة عدم انعقاده، ويقوم بمهام هيئة مراجعة السياسة التجارية وفضّ المنازعات، ويعتمد الأنظمة المالية، ويشرف على المجالس المتخصصة والتعاون مع المنظمات الأخرى.

- المجالس المتخصصة: وتمارس وظائفها حسب المجال التجاري الذي يتبعها، كمجلس السلع، والخدمات، والملكية الفكرية. وتكون عضويتها مفتوحة لممثلي جميع الدول الأعضاء، وتجتمع حسب الضرورة للاضطلاع بمهامها.

- اللجان الفرعية: ويتم إنشاؤها من قبل المؤتمر الوزاري، مثل: لجنة التجارة والتنمية، ولجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الموازنة والمالية.

- الأمانة العامة: ويرأسها مدير عامّ يحدد المؤتمر الوزاري وظائفه وواجباته وشروط تعيينه، مع موظفي الأمانة العامة كافة.

التطورات اللاحقة

تتمحور مهام منظمة التجارة العالمية حول تحقيق هدف فتح الأسواق العالمية أمام المنافسة الحرة في قطاعات التبادلات التجارية كافة، وهذا ما أفرز لاحقاً عدداً من

الإيجابيات والسلبيات، كان لها تأثير واضح في اقتصاديات الدول العربية؛ وفي الإرادة السياسية للانضمام إلى المنظمة لدى بعض الدول.

- الإيجابيات والإنجازات: مما لا ريب فيه أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق مبادئها بكل شفافية ودقة؛ يسهم على المدى الطويل في استقرار الأسعار وتطوير الإنتاج المحلي؛ نتيجة اتباع سياسة تثبيت الرسوم الجمركية وإلغائها تدريجياً، وهذا ما سيساعد أيضاً على مكافحة التقليد والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية وزيادة الكفاءة الإنتاجية بسبب تصاعد وتيرة المنافسة الدولية؛ مما يؤدي إلى انتعاش بعض القطاعات الإنتاجية للدول النامية، وسهولة نفاذ صادراتها إلى الأسواق العالمية، ومن ثمّ زيادة حجم التبادلات الدولية.

- السلبيات والإخفاقات: أسهم الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية في زيادة العجز بالموازنة وارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثمّ زيادة الأسعار. كما أن إجراءات تحرير التجارة الدولية - كما نصتّ عليها اتفاقات المنظمة - تنصبّ على نسبة محددة من القطاعات التجارية، وتمتد فترات طويلة، وهذا ما أوجد صعوبات أمام الدول النامية من أجل التصدي لمنافسة المنتجات المستوردة ذات الجودة الأفضل والتكلفة الأقل؛ مما زاد من الأعباء الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة، يضاف إلى ذلك تخفيض الدعم الحكومي لبعض المنتجات والسلع، مما ينعكس سلبياً على ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم. وقد استغلت بعض الدول المتقدمة الاستثناءات لفرض قيود تجارية في بعض الحالات؛ بهدف التحايل على ميثاق المنظمة، ولم تلتزم كثير من هذه الدول بمنح معاملة تفضيلية للدول النامية.

- الانعكاسات على الدول العربية: تتضمن اتفاقيات المنظمة التزامات وحقوقاً متبادلة؛ لذلك يتوجب النظر إلى مسألة الانضمام للمنظمة بموجب معيار موضوعي واقتصادي، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية خاصة الغذائية منها

التي تعدّ بعد النفط أهم الصادرات العربية؛ ومن ثمّ ارتفاع تكاليف برامج التنمية. وستتحمّل بعض الدول العربية المستوردة للغذاء صعوبات جمة في توفير احتياجاتها من المواد الغذائية في الأسواق العالمية، ومن الممكن أن تواجه مشكلات مالية بسبب فقدان بعض الموارد الناجمة عن تخفيض التعرفات الجمركية والغائها. لكن إزالة الحواجز وإلغاء نظام الحصص سيمنح فرصة أفضل للتوسع في صناعة البتروكيمياويات والمنسوجات، وذلك على المنافسة الشديدة للمنتجات الآسيوية الرخيصة؛ كل ذلك يتطلب مواجهة متضامنة عبر إقامة تكتلات اقتصادية عربية مشتركة وتنسيق المواقف العربية التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة.



منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organization for Economic Cooperation and Development (O.E.C.D) منظمة دولية تجمع في عضويتها الدول الصناعية الرأسمالية في أوربا وآسيا وأمريكا؛ بهدف التشاور وتحليل الأحداث الاقتصادية العالمية، إضافة إلى كونها منتدى للتفاوض والتوافق بين هذه الدول حيال بعض المسائل الاقتصادية؛ تتولى نشر كثير من التقارير والمنشورات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي.

نشأتها وتطورها: تأسست هذه المنظمة في عام 1948، تحت اسم المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي من أجل التوافق على توزيع المساعدة الأمريكية بمقتضى مشروع مارشال، ثم تحولت في عام 1961 إلى منظمة التعاون والتنمية، وتوسعت عضويتها؛ لتشمل كل الدول الصناعية الغربية، وتضم حالياً (عام 2004) في عضويتها ثلاثين بلداً كلها تلتزم النظام الديمقراطي واقتصاد السوق. وللمنظمة علاقات عمل مع أكثر من سبعين بلداً موزعين في القارات السّت، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ مما يوفر لها مدى عالمياً واسعاً.

مهام المنظمة، تضمّن ميثاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأهداف الرئيسية التوافقية للدول الأعضاء والمتمثلة بتحقيق الازدهار الاقتصادي وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة؛ وحماية الحريات الشخصية ورفع مستوى الرفاه. ويقرر الميثاق أن تحقيق هذه الأهداف يكون بالتعاون النشيط بين الدول الأعضاء وفيما بينها وبين الدول غير الأعضاء أيضاً بما يسهم في إقامة علاقات سليمة ومنسجمة بين الشعوب، كما تستطيع الدول المتقدمة اقتصادياً ـ بتعميق التعاون فيما بينها وبمساعدة الدول السائرة بطريق النمو؛ وعن طريق توسيع التجارة العالمية ـ النهوض باقتصادات مختلف الدول وتحسين العلاقات

الاقتصادية الدولية، ومع تحويل المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي إلى منظمة التعاون والتنمية الدولية حددت أهداف المنظمة بالآتي:

- الإستخدام الفعال للموارد الاقتصادية.
- توفير تطوير الموارد وتشجيع البحث والتأهيل المهني.
- اتّباع سياسات مخصَّصة لضمان النمو الاقتصادي والاستقرار المالي الداخلي والخارجي، والعمل على تلافي قيام أوضاع يمكن أن تعرّض للخطر اقتصادات الدول الأعضاء وغير الأعضاء.
- متابعة الجهود لتقليص العوائق وإزالتها أمام تبادل البضائع والخدمات وتسهيل عمليات المدفوعات الجارية والتوسع في تحرير حركة رؤوس الأموال.
- الإسهام في تنمية الدول الأعضاء وغير الأعضاء من البلدان النامية بوسائل مناسبة، ومدّ هذه البلدان برؤوس الأموال وتقديم المساعدة التكنولوجية وتوسيع الأسواق أمام صادراتها.

ويعدد الميثاق المهام المطلوب القيام بها من قبل المنظمة والأعضاء فيها من حيث تبادل المعلومات وإبلاغ المنظمة بالمعطيات الضرورية لتنفيذ مهامها في الاستمرار بالتشاور وإجراء الدراسات والمساهمة في المشروعات التي يتم التوافق عليها إضافة إلى التعاون الوثيق بين الأعضاء.

هذا، وتتولى المنظمة اتخاذ القرارات التي تجمع كل الدول الأعضاء؛ وتقديم المقترحات للأعضاء؛ وإبرام الاتفاقيات مع الأعضاء ومع الدول من غير الأعضاء وكذلك مع المنظمات الدولية الأخرى.

الهيكل التنظيمي للمنظمة: يتولى السلطة في المنظمة مجلس مؤلف من ممثلين عن جميع الأعضاء؛ وهو الهيئة العليا للمنظمة، ويمكن لهذا المجلس أن يجتمع على مستوى الوزراء

أو على مستوى الممثلين الدائمين. ويتولى رئاسة المجلس رئيس، يعيّن بالتوافق لمدة سنة قابلة للتجديد سنة ثانية لرئاسة الاجتماعات الوزارية، ويعاونه نائبان منتخبان سنوياً أيضاً. ويمكن للمجلس تسمية لجنة تنفيذية وتشكيل أيّ لجنة فرعية لتحقيق أهداف المنظمة، كما يُسمّي المجلس أميناً عاماً للمنظمة لمدة خمس سنوات، يكون مسؤولاً أمام المجلس، ويعاون الأمين العام عدد من الأمناء العامين المساعدين يسميهم المجلس بناء على اقتراح الأمين العام. ويقوم الأمين العام بتعيين الموظفين وفقاً للنظام الذي يقرره المجلس. ويمارس الموظفون عملهم بإشراف الأمين العام؛ وليس بصفتهم مواطنين تابعين لدولة معيّنة.

ويتبع الأمانة العامة العديد من المديريات والدوائر؛ إضافة إلى لجان متخصّصة يتم تأليفها لدراسة حالة معيّنة أو معالجة قضية محددة؛ إضافة إلى العديد من الوكالات المتخصّصة شبه المستقلة، مثل:

- وكالة الطاقة الذرية،
- الوكالة الدولية للطاقة،
- المؤتمر الأوربي لوزراء النقل،
- مركز الأبحاث والابتكار،
- مركز التنمية،

وأما إدارات المنظمة فمنها:

- إدارة الغذاء والزراعة والصيد،
- إدارة الأعمال المالية والتشريعات،
- إدارة التعاون من أجل التنمية،

- إدارة التربية.

الدور الاقتصادي للمنظمة: تحولت منظمة التعاون والتنمية الدولية إلى أداة من أدوات العولمة الاقتصادية من خلال السعي إلى تحرير الاقتصاد وتيسير عمليات التبادل وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وافتتحت لها مراكز في العديد من دول العالم. كما أحدثت أقساماً وإدارات خاصة تهتم بشؤون إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتدعم جهود دول القارتين لتحقيق التنمية الاقتصادية.



المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس

(الآيزو)

تعريف المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (الآيزو)



شعار

المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس

إن كلمة آيزو (ISO) هي اختصار لعبارة المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس International Organization for Standardization (ISO)، وهي اتحاد دولي أو منظمة دولية غير حكومية non governmental وليست من منظمات الأمم المتحدة، تضم هيئات أو أجهزة المواصفات والمقاييس في الدول المختلفة، ويشارك فيها عضو من كل دولة، وتختص بإصدار المواصفات الدولية ، وقد تأسست في عام 1946في جنيف لتسهيل التعاون وتوحيد المواصفات الصناعية على المستوى الدولي بهدف تسهيل عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات، فالمعايير الموضوعة من قبلها تعد بمنزلة نظام لتأكيد الجودة وضمانها، وهي تراعي عند إصدار هذه المقاييس مصالح جميع الأطراف من المنتجين والمستهلكين والحكومات والجهات العامة وغيرها. ولئن كانت ممارسات الدول الصناعية الكبرى – ولاسيما في مجال الهندسة الميكانيكية – تعرقل تقدم العمل بمواصفات الآيزو لما كان لها من جذور راسخة، وعدم الرغبة في تغيير مثل هذه المواصفات الأساسية؛ فإن الصناعات العالمية أصبحت تسارع لتطبيق توصيات الآيزو بما يؤكد ضرورة الدخول في محادثات دولية مسبقة بوساطة اللجان الفنية المختلفة قبل أن تتغلغل أي ممارسات عميقة الجذور في القطاعات الصناعية المختلفة في العالم.

تعريف الآيزو 9000 ومدى الحاجة إليها وخصائصها

الآيزو 9000 هي عبارة عن سلسلة من معايير إدارة الجودة وتوكيدها وضمانها، طوّرتها المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس، وتعد هذه المعايير القياسية الأساس العام للتجارة العالمية ويمكن من خلالها تحقيق تجانس السلع والخدمات وإرضاء المستهلكين وتحقيق جودة الإنتاج. ولايتم تحقيق التطابق مع هذه المواصفات القياسية دفعة واحدة، بل من خلال فترة من الزمن للوصول إلى إنتاج عالي الجودة.

لكل دولة مواصفاتها القياسية الخاصة بها، وهذا يضع حواجز تعرقل التجارة الدولية؛ ولذا فإن من الأفضل وجود مواصفات قياسية عالمية تطبق على جميع المشاركين في السوق الدولية، بدلاً من وجود مواصفات قياسية أوربية وأخرى أمريكية وثالثة آسيوية... وهكذا. وقد تطورت هذه المواصفات القياسية العالمية عبر تأسيس المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (الآيزو).

ومن المتوقع في غضون السنوات القليلة القادمة أن تكون سلسلة الآيزو 9000 الطريق الوحيد لدخول الأسواق والبقاء فيها، فعندما تتاح للمستهلك فرصة التعامل مع أكثر من مؤسسة فسيفضل من دون شك التعامل مع المؤسسات التي لديها نظم لضمان الجودة وتوكيدها.

إن معايير الآيزو ومواصفاتها لا تصف تفاصيل نظم الجودة، إنما تضع إرشادات أساسية للجودة العالمية في مختلف قطاعات الإنتاج للسلع والخدمات، وهي تراعي وتهتم بأنشطة مراجعة لتحسين طرائق تطبيق معايير الجودة ونظامها، وعد نتائج هذه المراجعة من المصادر المهمة للمعلومات التي تفيد في تحسين الجودة للسلع والخدمات. كما تهتم وتركز على تدريب العاملين في مؤسسات إنتاج السلع والخدمات بوصفها حجر الزاوية في تطبيق نظام مواصفات الجودة العالمية وتنفيذه.

يتم اختيار أحد أجزاء سلسلة الآيزو (9000) المناسب للتطبيق حسب أداء المؤسسة وأنشطتها، فإذا كانت المؤسسة تؤدي أنشطة تصميم وإنتاج وتركيب وخدمات فيجب تطبيق الآيزو (9001) لضمان الجودة في أداء المؤسسة، وإذا لم تمارس أنشطة تصميم فيجب تطبيق الآيزو (9002)، وإذا كانت المؤسسة صغيرة ونشاطها غير معقد فإنه يمكن تطبيق الآيزو (9003) لضمان الجودة وتوكيدها عن طريق الاختبار والمعاينة النهائية التي تتم على السلع النهائية المنتجة.

توجد ستة معايير تحكم اختيار نموذج لضمان الجودة وتوكيدها هي: درجة تعقيد التصميم (السلعة، الإنتاج، العمليات) ومدى تكامل التصميمات واستقرارها وثباتها، ودرجة تعقد عملية الإنتاج، وخصائص السلعة وصفاتها، وأمان السلعة والاقتصاد في التكاليف. وجميع هذه المعايير يمكن المنافسة فيها في الأسواق الدولية، وتؤثر في حجم صادرات الدولة وميزانها التجاري.

مبررات تطبيق الآيزو 9000

تدرك كل المؤسسات أنها من دون تطبيق نظام للجودة ستفقد كثيراً من أعمالها، فالاتحاد الأوربي جعل الحصول على شهادة الآيزو 9000 أمراً إلزامياً للتصدير إلى أسواق دول الاتحاد وأغلب العملاء يطلبون هذه الشهادة من الموردين، وتكون شرطاً في العديد من المناقصات التي تطرحها المؤسسات لشراء سلعة أو خدمة معينة، كما تطلبها المؤسسات من المقاولين الفرعيين لدعم موقفها وجودة أعمالها في الأسواق الدولية. إن التسجيل بشهادة الآيزو 9000 يعطي العملاء الثقة بالمؤسسة التي يريدون التعامل معها؛ لأن المؤسسة تكون عندئذٍ ملتزمة بمسؤوليتها نتيجة هذا التسجيل.

ويعزز التسجيل بشهادة الآيزو9000 موقف الشركات والمصانع خصوصاً في الدول الصناعية الكبرى في مواجهة الدعاوى القانونية من قبل مستخدمي سلعها نتيجة وجود مشكلة في السلعة قد تؤدي إلى حدوث ضرر للمستهلك، بفرض أن شهادة الآيزو

تقرر بأن الشركة قامت بجميع الاختبارات التي تضمن السلامة في السلعة، وإن ما قد يحدث يرجع إلى سوء استعمال المستهلك للسلعة وليس لسوء في التصنيع.

يؤدي نظام الآيزو 9000 إلى زيادة الإنتاجية، وتخفيض الهدر، وتحسين الجودة ويقلل التكاليف، وبالتالي يعد الأساس المتين لبناء نظام إدارة الجودة الشاملة التي يمكن من خلالها المنافسة والسيطرة على جزء كبير من الأسواق الدولية.

وعلى الرغم من أن عدد الشركات والمنظمات الحاصلة على شهادة الجودة يعد منخفضاً سواء في أوربا أو أمريكا، إلا فإنه يزداد ازدياداً كبيراً نظراً للإدراك المتنامي بفوائد الحصول على شهادة الآيزو 9000 في مجال تسويق السلع والخدمات ولاسيما تسويقها دولياً. وبمرور الوقت يمكن أن تصبح مواصفات الآيزو الحكم الفصل لصفة الجودة في الأسواق الدولية ،وقد أصبحت مواصفات إلزامية لبعض السلع في الاتحاد الأوربي. وبدأ العديد من المؤسسات والمنظمات الحكومية الأمريكية وأغلب المصنِّعين الأمريكيين في اختيار مواصفات الآيزو طوعياً؛ لزيادة عدد الزبائن وزيادة أرباحهم وكسب الجزء الأكبر من الأسواق الدولية.

ومن شأن معايير الجودة العالمية ومواصفاتها تخفيض القيود التجارية على الصعيد الدولي، والوصول من خلالها إلى توحيد الأسواق الدولية. وقد أنشئت عدة جوائز لتشجيع المشاركة الفعالة في مجال حركة الجودة الشاملة، مثل الجائزة العالمية الأوربية للجودة وجائزة (مالكوم بالدريج) على مستوى الولايات المتحدة وجائزة منظمة نيجيريا للتوحيد القياسي للشركات التي تحقق المواصفات القياسية للجودة العالمية. وقد تضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) – وإدراكاً لأهمية الدور الذي يمكن أن تقدمه المقاييس الدولية ونظم تقييم المطابقة لتحسين الإنتاج وتسهيل سير التجارة الدولية – خمس عشرة مادة تنظم المعايير والمقاييس الفنية الدولية بطريقة لا تجعل من هذه المعايير عقبات لا داعي لها أمام التجارة الدولية .

المنفعة

المنفعة هي الأهمية التي يقرّها شخص اقتصادي لسلعة معينة تبعاً لقدرتها على إشباع حاجة اقتصادية بصرف النظر عن أي اعتبارات أخلاقية أو صحية.

تعدّ المنفعة utility الأساس النظري للعديد من الموضوعات الاقتصادية، مثل منحنيات السواء التي تقيس سلال packets من توليفات مختلفة من السلع والخدمات، يطلبها مستهلك ما، أو مجموعة ما، عند مستويات مختلفة من الإشباع.

كما استخدم مفهوم المنفعة أيضاً في موضوعات أخرى، مثل دوال المنفعة ودوال الرفاه الاجتماعي، وتعظيم باريتو وغيرها من الموضوعات، وخاصة تلك المتعلقة باقتصاديات الرفاه الاجتماعي، والتي تعد فيها المنفعة محوراً مركزياً.

المنظور التاريخي:

تطورت فكرة المنفعة مع تطور الفكر الاقتصادي، فعلى أثر أفول أفكار المدرسة النفسية (البسيكولوجية) التي كانت سائدة حتى عام 1870، ظهرت إلى الوجود بواكير فكرة المنفعة، على يد ثلاثة من الاقتصاديين الذين عملوا كلاً على حدة، وهم الاقتصادي النمساوي كارل منجر C.Menger مابين (1846-1921) والإنكليزي وليم ستانلي جيفونس W.S.Jevons مابين (1835-1882) والفرنسي ماري ليون فالراس M.L.Walras مابين (1834-1910). وقد استند الثلاثة في بلورة أفكارهم إلى فكرة بسيطة؛ هي أن شدة الحاجة إلى شيء ما تقَل تدريجياً لدى إشباعها. وبافتراضهم أن الشيء قابل للتجزئة، عليه فإن الوحدة الأخيرة من الشيء تحدد منفعة ذلك الشيء كلياً. ولكون المنفعة تمثل القيمة value، فإن المنفعة الحدّية للشيء تمثل قيمته.

أما نظرية المنفعة الحدّية الحديثة، والتي تُعتمد في التحليل الاقتصادي حالياً؛ فقد طُوِّرت على يد هِكس Hicks وأَلِن Allen وساموِيلسون Samuelson في النصف الأول من القرن العشرين. وقد رأى أنصار مذهب المنفعة Utilitarianism أن تعظيم المنفعة يُعدّ

معياراً معنوياً لتنظيم المجتمع، ورأى جيرمي بنتام Jeremy Bentham مابين (1748–1832) وجون ستوارت مل J.S.Mill مابين (1806–1876) أن المجتمع يجب أن يضع تعظيم المنافع الكلية للأفراد هدفاً له «أعظم سعادة لأكبر عدد».

يقوم مضمون نظرية المنفعة على أساس أن لكل سلعة منفعة معينة تمثل الدافع الأساس الذي يدفع بالمستهلك إلى طلبها من دون غيرها، في حدود دخله وإمكاناته، وأن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من جراء استهلاكه سلعة معينة يمكن قياسها بوحدات قياس افتراضية تسمى نافع utile. وترتكز النظرية على أساس أن المستهلك يحاول توزيع دخله على شراء السلع بطريقة تضمن له تحقيق أعلى قدر ممكن من الإشباع، أي إنه يهدف إلى تعظيم منفعته. واستندت نظرية المنفعة إلى الافتراضات الآتية:

- أن المستهلك يسلك سلوكاً رشيداً rational، أي إنه سوف يختار من بين مختلف السلع والخدمات تلك التي تعظم إشباعه أو منفعته الكلية.

- ثبات أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم.

- أن المستهلك ينفق دخله كاملاً، أي إنه لا يدخر شيئاً من ذلك الدخل.

المنفعة الكلية والمنفعة الحدّية:

عدد الوحدات المستهلكة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
1	10	10
2	18	8
3	24	6
4	28	4
5	30	2
6	30	0
7	29	1-

المنفعة الكلية total utility تعرّف بأنها مجموع المنافع التي يحصل عليها المستهلك من جرّاء استهلاكه كميات متتالية من سلعة أو خدمة ما، في فترة زمنية محددة. أما المنفعة الحدّية marginal utility فتعرّف بأنها الزيادة في المنفعة الكلية، أو مقدار الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاكه وحدة إضافية من السلعة. والجدول (1) يحدد العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدّية، وتبين أرقام الجدول أن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه وحدات متتالية من السلعة تتزايد إلى أن تصل إلى أقصاها عند استهلاكه الوحدة الخامسة، وبعد ذلك فإن استهلاكه الوحدة السادسة لا يضيف شيئاً إلى منفعته، أي إن هناك حداً أقصى للمنفعة الكلية والإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاكه السلعة، بحيث لا يمكن للمستهلك أن يحصل على منفعة إضافية من استهلاكه وحدات إضافية منها.وهذا الحد يسمى «نقطة الإشباع»، والتي بعدها تصبح المنفعة الإضافية سالبة.

قياس المنفعة

هناك وجهتا نظر في قياس المنفعة هما: المنفعة القابلة للقياس cardinal utility والمنفعة القابلة للتفضيل ordinal utility، ويعتقد أصحاب وجهة النظر الأولى بأن المنفعة كظاهرة يمكن قياسها كمياً، فالمستهلك يستطيع أن يقيس كمية المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه عدداً معيناً من وحدات السلعة التي يقدم على شرائها. أما أصحاب وجهة النظر الثانية فيعتقدون أن المنفعة غير قابلة للقياس، ولكن الأفراد يستطيعون أن يضعوا هذه الدرجات في ترتيب وفقاً لسلم التفضيل.

قانون تناقص المنفعة الحدية

قانون تناقص المنفعة الحدّية يعني أنه إذا قام شخص ما باستهلاك وحدات متعاقبة من سلعة ما؛ فإن المنفعة الحدّية لتلك السلعة ستتزايد أولاً ثم تتناقص بعد ذلك، غير أن سرعة تناقص المنفعة الحدية تختلف باختلاف طبيعة السلعة موضوع البحث، وقانون

تناقص المنفعة الحدّية له أهمية كبيرة في تفسير سلوك المستهلك، وتحديد مستوى التوازن، أي تعظيم منفعة المستهلك.

قانون تساوي العائدات الحدية

المستهلك الرشيد ينفق دخله بالطريق الذي يعظم منفعته الكلية من جميع السلع والخدمات المستهلكة من قبله، فعلى سبيل المثال عندما تتوافر للمستهلك فرصة الاختيار بين سلعتين (أ) و(ب) واللتين لهما سعراهما (س أ) و(س ب) على التوالي، فالمنفعة الكلية سوف تعظم عندما تتساوى المنافع الحدية للسلعة أ منسوبة إلى سعرها مع السلعة ب، منسوبة إلى سعرها، ومع المنفعة الحدية للنقود، أي إن تعظيم المنفعة يتم عندما: (انظر المعادلة 1).

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{سعر السلعة أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{سعر السلعة ب}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ي}}{\text{سعر السلعة ي}}$$

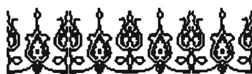
وفي ظل هذه المساواة فإن المستهلك سيصل إلى نقطة التوازن، ويذهب التحليل إلى أبعد من ذلك ليربط بين المنفعة وتوازن المستهلك، ومع قانون الطلب، من خلال دراسة تأثير تغيّر أسعار السلع على المنفعة الحدّية النسبية لوحدة النقد المنفقة، والتغيير الذي سيحصل في الطلب من جرّاء هذا التغيير.

الانتقادات الموجهة لنظرية المنفعة

وجهت إلى نظرية المنفعة عدة انتقادات من بينها:

ـ أن المنفعة لا يمكن قياسها بطريقة موضوعية.

ـ هنالك شكوك حول افتراض السلوك الرشيد للمستهلك، وخاصة في ظل عدم توقع توافر المعلومات للمستهلكين عن جميع المنتجات في السوق.



الموارد البشرية

تعرف الموارد البشرية human resources بأنها مجموعة الأفراد المشاركة في رسم أهداف وتحديد سياسات ونشاطات وإنجاز الأعمال التي تقوم بها المؤسسات. والموارد البشرية على خمسة أنواع هي:

1- الموارد الاحترافية.

2- الموارد القيادية.

3- الموارد الإشرافية.

4- الاتجاهات العمالية.

5- الموارد المشاركة الأخرى.

ولأهمية الموارد البشرية فقد أفرد لها فرع خاص بها من فروع الإدارة اصطلح على تسميته إدارة الموارد البشرية human resource management، وتعرّف إدارة الموارد البشرية أنها الإدارة المختصة باتخاذ الإجراءات والقرارات التي تؤثر تأثيراً مباشراً في الأفراد أو الموارد البشرية العاملة. وأهم الوظائف المناطة بإدارة الموارد البشرية هي:

1- تخطيط الموارد البشرية.

2- اجتذاب الموارد البشرية.

3- تحفيز أداء الموارد البشرية.

4- الحفاظ على الموارد البشرية.

5- إدارة الموارد البشرية.

أدت إدارة الموارد البشرية وما زالت تؤدي أدواراً عديدة ومهمة في حياة المؤسسات. ويمكن عد العام 1800 أو ما قبله بقليل بداية ظهور إدارة الموارد البشرية، وهذا يعني أن بروز إدارة الموارد أتى متزامناً مع ظهور الثورة الصناعية في إنكلترا ومن ثم في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الموارد البشرية متنوعة ومتجددة، وإن دخول المرأة إلى سوق العمل يعد علامة بارزة على تنوع تلك الموارد، ويبرز تحدياً مهماً لإعطائها الفرص المناسبة لما تمتلكه من مؤهلات ترشحها للتطور في ارتقاء السلم الإداري وتنوع المهام التي توكل إليها. ويشير عدد من الباحثين مثل أوهلوت Ohlott وڤان فيلسور وهيوز Velsor and Hughes وموريسون وآخرين Morrison et al. إلى أن النساء أقل حظاً بالوصول إلى مناصب إدارية كونهن يتحلين بخبرات تدريبية وتطورية تقل عن تلك التي يتحلى بهاالرجال العاملون في مهن متشابهة. ويعد دخول المرأة العمل في بلدان الشرق الأوسط تحدياً أكثر حدة مقارنة بالبلدان المتقدمة، إذ يلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في إمكانية مشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة بالرجل وأن متوسط ما تحصل عليه المرأة من دخل يقل كثيراً عما يحصل عليه الرجل. ومن بين التحديات الأخرى للموارد البشرية تزايد متوسط أعمار العاملين، حيث تواجه بعض البلدان ارتفاعاً ملحوظاً في الفئات المتقدمة من الأعمار وتراجعاً في الفئات الفنية. وتشير إحدى الدراسات إلى أن من المتوقع أن تبلغ نسبة سكان الولايات المتحدة الأمريكية ممن تصل أعمارهم إلى 55 سنة نحو 25٪ من مجموع العاملين، في حين لا تزيد نسبة فئات الأعمار التي تراوح بين 25-34 عاماً على 20٪. ولا تقتصر تحديات الموارد البشرية وتنوعها على الجنس ومتوسط الأعمار وإنما تتعداها إلى تنوع الأعراق أيضاً. وقد بدأت المؤسسات باتخاذ الإجراءات الضرورية التي تسهم في إعطاء هذا الموضوع ما يستحق من أهمية لإزالة التمييز بشتى أنواعه.

ترتبط التنمية الاقتصادية بتنمية الموارد البشرية ارتباطاً وثيقاً، وتعد التنمية البشرية الساعد الأيمن للتنمية الاقتصادية، إذ إن القدرات العقلية والجسمانية للموارد البشرية هي الضامن الوحيد لنجاح التنمية الاقتصادية، وإن إدراك أهمية الموارد البشرية لعملية التنمية الاقتصادية أعطى عملية تخطيط الموارد البشرية أهمية استثنائية. وتهدف عملية تخطيط الموارد البشرية إلى الاستخدام الأمثل والفعال للأفراد، بما يخدم مصالحهم ومصالح المؤسسات العاملين فيها. وتعرف عملية التخطيط بأنها وسيلة لضمان الحصول على الموارد البشرية، وجهد حثيث يواجه المؤسسات ويتناول التنبؤ بمستقبل الاحتياجات العلمانية والمحيطية التي تواجه عمل جهاز الموارد البشرية ونشاطه بأقل تكلفة ممكنة، وبالاعتماد على شتى طرق الرقابة والتقييم المتوافرة.

المؤسسات واستقطاب الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية أو رأس المال البشري human capital أهم ما لدى المؤسسات من موارد. وتعد عملية توفير تلك الموارد بالكم والنوع اللذين تحتاج إليهما أبرز التحديات التي تواجهها، وخاصة في ظل احتدام المنافسة التي أضحت أحد أبرز صفات عالم اليوم.

إن حاجة المؤسسات إلى استقطاب recruitment الموارد البشرية عملية مستمرة باستثناء حالات الركود الاقتصادي الذي قد يطال بعضها. وتهدف هذه العملية إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها:

1- تحديد مجموعات العمل أو الأشخاص والأفراد الذين يمكن الاستعانة بهم لسد احتياجات تلك المؤسسات.

2- إبراز دور المؤسسة الاستخدامي وتسويقه أمام الرأي العام، وتزويد سوق العمل بالوظائف والشواغر الواعدة التي يمكن أن توفرها للموجودين في السوق، إضافة

إلى الكشف عن المميزات والخصائص التي تنفرد بها عن سواها والتي تقصد هذا السوق.

3- كسب رأي وثقة المرشحين الساعين وراء الوظائف الشاغرة سواء تم توظيفهم أم لا، وذلك عن طريق كشف الجوانب الاستخدامية/ الوظيفية الإيجابية أمامهم، والاستفادة مستقبلاً من رأي هؤلاء وثقتهم بما يضمن عدهم زبائن جدداً للمؤسسة أو موظفين واعدين قيد الطلب.

4- جذب أكبر عدد ممكن من المرشحين الأكفياء المتقدمين للعمل وتقييم قدراتهم واحتمالات نجاحهم في الأعمال التي يمكن أن تسند إليهم في حال صدور قرار بتوظيفهم في مرحلة لاحقة.

إن نجاح عملية استقطاب المؤسسات للموارد البشرية رهن أيضاً بفهم المرشحين وإدراكهم وقبولهم بتلك الأهداف. وهذا يؤشر إلى وجود وجهين لعملية الاستقطاب الأول هو طالب العمل والثاني هو عارض فرصة العمل.

الموازنة

ماهيتها

موازنة الدولة هي le budget صك تقديري تفصيلي لنفقات الدولة ولوارداتها، تعده السلطة التنفيذية لسنة مالية مقبلة، ولا تنفذه إلا بعد إقراره من السلطة التشريعية. فموازنة الدولة تتصف بما يأتي:

- تقديرية: ذلك أنها تحضر لسنة مقبلة، وتحضيرها يجري عادة في أواخر السنة السابقة؛ ولذلك يصعب تحديد ما سوف يصرف من نفقات، وما سوف يجبى من واردات بصورة دقيقة.

- قانونية: ذلك لكونها تنطوي، من جهة، على موافقة السلطة التشريعية على تقدير مجموع النفقات والواردات السنوية، ومن جهة أخرى على إذن تلك السلطة للسلطة التنفيذية بالإنفاق في حدود الاعتمادات المرصدة في الموازنة وبتحصيل الواردات المقدرة، وفقاً للأصول والإجراءات القانونية المقررة.

- سنوية: لأنها توضع لمدة سنة، وبالتالي فإن موافقة السلطة التشريعية عليها تقترن بمدة السنة ذاتها.

وللموازنة أهمية في حياة أي دولة، وتستمد هذه الأهمية من أنها تُظهر البرنامج السياسي والاقتصادي للحكومة، فتبين مدى تدخل هذه الأخيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، هذا التدخل الذي تفسره إلى حد كبير أهمية نسبة نفقات الموازنة إلى الدخل القومي.

مبادئ الموازنة

عَرَفت المالية العامة منذ القدم مبادئ عامة عند وضع الموازنة، وعلى الرغم من أن هذه المبادئ أخذت تفقد أهميتها نتيجة الاتجاهات التدخلية للدولة الحديثة - التي تعدّ موازناتها في طليعة الأدوات الرئيسية للتدخل - فإن هذه المبادئ ذات أثر وأهمية كبيرين في إعداد الموازنة وتنظيمها، وبما يحفظ لكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية دورهما المحدد في الدستور والقوانين لتحقيق تنفيذ الموازنة والرقابة عليها. ومبادئ الموازنة هي:

1- مبدأ وحدة الموازنة l'unité: يقصد بمبدأ وحدة الموازنة أن تدرج جميع نفقات الدولة ووارداتها في صك واحد، وهكذا، فمهما تعددت مصادر الواردات، ومهما تباينت مصادر الإنفاق لا يكون للدولة الواحدة إلا موازنة واحدة. والهدف من توحيد الموازنة هو التنظيم والوضوح، وبالتالي تمكين المعنيين بشؤون الدولة من تكوين فكرة صحيحة وسريعة عن نشاط الدولة، وعن مدى تعادل أعبائها وإمكاناتها، وبالتالي الإلمام بمركز الدولة المالي بصورة سريعة وواضحة. وقد وجدت بعض الاستثناءات على هذا المبدأ وهي:

أ- الموازنات المستقلة: ارتبط وجود هذه الموازنات بتطور مهام الدولة الحديثة التي أصبحت تمارس أنشطة صناعية وتجارية كانت مقتصرة في الماضي على الأفراد، لذلك فقد دعت الضرورة إلى عدم تطبيق الأصول المالية العادية على المؤسسات العامة الصناعية والتجارية، واستلزم إنشاء هذه المؤسسات منحها الشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، وأن تكون لها موازنات خاصة بها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة.

ب - الموازنات الملحقة: وتوضع عادة للإدارات والمرافق العامة ذات النشاط التجاري أو الصناعي أو الثقافي أو الاجتماعي، وتلحق موازناتها الخاصة بالموازنة العامة من أجل تعرف حقيقة أوضاعها، وتخضع هذه الموازنات لإجراءات الموازنة العامة ذاتها،

وذلك لكون الإدارات العامة التي توضع لها هذه الموازنات تتمتع بالاستقلال المالي من دون أن تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن الدولة.

ج – الموازنات الاستثنائية: وتوضع إما لإقامة مشروعات كبرى (مطارات – سكك حديدية – سدود...) وإما لإعادة الإعمار بعد الحرب، وإما لمواجهة كوارث طبيعية مثل الزلازل.

د – الحسابات الخاصة خارج الموازنة: وهي حسابات تفتح في الخزينة العامة وتتعلق بدخول أموال ليست من قبيل الإيرادات العامة، وإما خروج أموال لا تمثل نفقات عامة بالمعنى الفني، لذلك لا تذكر هذه الأموال في الموازنة العامة، ومن أمثلتها: التأمينات التي يسددها المقاولون للخزينة العامة ضماناً لحسن تنفيذ الأعمال، وسلف الدولة قصيرة الأجل التي تمنح للمزارعين والصناعيين... والتي يجب استردادها خلال السنة المالية التي منحت فيها.

2– مبدأ سنوية الموازنة **l'annualité budgétaire**: يعتمد هذا المبدأ على أن تكون مدة الموازنة سنة واحدة لا أكثر ولا أقل، وقد تم اختيار مدة السنة لاعتبارات سياسية ولاعتبارات مالية:

فمن الناحية السياسية، تعد مدة السنة مناسبة لدوام رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية. ومن الناحية المالية، فإن فترة السنة تتلاءم مع تقدير الإيرادات والنفقات العامة، فهي الحد الطبيعي لتكرار العمليات المالية، تبعاً للمتغيرات الفصلية ذاتها، كل سنة، حتى تؤخذ في الحسبان تغيرات مستوى النشاط في هذه المدة، وما يرتبه ذلك من أثر على تحصيل الإيرادات وأنواع الإنفاق العام.

3– مبدأ شمول الموازنة **l'universalité du budget**: المقصود بهذا المبدأ أن تحتوي الموازنة على جميع الإيرادات وجميع النفقات مهما اختلفت مصادرها وأنواعها، من دون أن

يسمح بالخصم أو التقاص بينهما، فوفقاً لهذا المبدأ تدرج جميع النفقات... في الجانب الإنفاقي للموازنة، كما تدرج جميع الإيرادات في الجانب الإيرادي للموازنة، وبالتالي لا يسمح لأي إدارة بأن تخصم نفقاتها من إيراداتها، أو إيراداتها من نفقاتها.

4- مبدأ شيوع الموازنة la non- affectation des recettes: هذا المبدأ هو نتيجة ضمنية لمبدأ الشمول ويعني أن تواجه جميع مصروفات الدولة بجميع إيراداتها، فلا تخصص بعض الإيرادات لأنواع معينة من المصروفات.

دورة الموازنة

تتمثل دورة الموازنة في عدد من المراحل المتصلة بدءاً من مرحلة تحضير الموازنة وإعدادها إلى الاعتماد، ثم تنفيذ الموازنة إلى الرقابة على التنفيذ.

- إعداد الموازنة: تتولى أجهزة السلطة التنفيذية موضوع إعداد مشروع الموازنة بدءاً من الوحدات الإدارية المختلفة في مستوياتها المتعددة، ثم تجمع مشروعات موازنات الوحدات مركزياً من قبل الوزارة المشرفة على أعمال هذه الوحدات، لترسل بعدها إلى وزارة المالية كونها الجهة الفنية المركزية المسؤولة عن إعداد الموازنة، وبعدها يرفع مشروع الموازنة إلى رئاسة السلطة التنفيذية في طريقه إلى السلطة التشريعية.

- اعتماد الموازنة (إقرارها): يعدّ إقرار الموازنة من اختصاص السلطة التشريعية في كل بلدان العالم؛ لأن في ذلك ممارسة وتدعيماً للحقوق السياسية للشعب في توجيه إدارة شؤون البلاد، والإشراف على جميع أعمال الحكومة. ويسبق إقرارَ الموازنة من المجلس التشريعي دراسةُ مشروعها من قبل لجنة خاصة في المجلس. وإذا وافق المجلس التشريعي على مشروع الموازنة العامة تصبح قانوناً. والصفة القانونية للموازنة هي صفة شكلية، لكونها مستمدة من السلطة التشريعية، لكنها من حيث الموضوع لا تعد قانوناً؛ وذلك لأن القانون ينطوي على قواعد دائمة، في حين أن

الموازنة لا تعدو كونها عملاً إدارياً خاصاً يرمي إلى تنفيذ قوانين معتمدة من قبل، وما صفتها القانونية إلا لكونها تقترن بموافقة السلطة التشريعية.

ـ تنفيذ الموازنة: ويقصد بها وضع بنود الموازنة المختلفة موضع التنفيذ الفعلي، وتختص بها السلطة التنفيذية حيث تقوم وزارة المالية في كل دول العالم بالدور الأساسي لتنفيذ الموازنة من خلال الأجهزة التنفيذية الفنية التي تشرف على تنفيذ النفقات، وتحصيل الإيرادات، كما تنظم قطع الحساب الختامي للموازنة الذي يبين بوضوح واقع التنفيذ الفعلي للنفقات والموارد العامة.

ـ الرقابة على تنفيذ الموازنة: وهي المرحلة الأخيرة التي تمر بها الموازنة العامة، والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الموازنة قد تم على الوجه المحدد للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية، وأجازتها السلطة التشريعية.

وتأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة عدة صور مختلفة هي:

أ ـ الرقابة الإدارية: وتقوم بها المستويات الإدارية المختلفة وفق التسلسل العام، كما يمارسها الموظفون الماليون التابعون لوزارة المالية.

ب ـ الرقابة السياسية: وتتولاها السلطة التشريعية (المجالس النيابية).

فإذا كانت تلك المجالس هي التي تقوم باعتماد الموازنة فإنه من الطبيعي أن يمنح لها حق الرقابة على تنفيذها على النحو الذي اعتمدتها وأجازتها، ورقابة السلطة التشريعية تكون آنية ومرافقة للتنفيذ، ولاحقة أيضاً. فالأولى تتم من خلال حق أعضاء المجالس التشريعية في توجيه الأسئلة للحكومة، أو عرض موضوعات للمناقشة لاستجلاء سياسة الحكومة في موضوعات معينة، أو الاستجواب ومطالبة الحكومة بتوضيح سبب تصرفها في أمر معين.

أما الرقابة اللاحقة فإنها تتم من خلال تقديم الحكومة للحسابات السنوية الإجمالية التي نفذت ليصار إلى مناقشتها وإقرارها من قبل المجلس التشريعي.

ج ـ الرقابة بوساطة هيئة مستقلة: ويقصد بها الرقابة عن طريق هيئة مستقلة عن كل من الإدارة والسلطة التشريعية، وتتولى هذه الرقابةَ عادة هيئةٌ فنية تقوم بفحص تفاصيل تنفيذ الموازنة، ومراجعة حسابات الحكومة و مستندات التحصيل والصرف، ومحاولة كشف ما تتضمنه من مخالفات، ووضع تقرير شامل عن ذلك، وبناء عليه تستطيع السلطة التشريعية فحص الحساب الختامي فحصاً جدياً تحاسب على أساسه الحكومة عن جميع المخالفات المالية.

ويختلف تكوين هذه الهيئة وصلاحياتها واختصاصاتها من دولة إلى أخرى، ففي بعض الدول مثل فرنسا وبلجيكا ولبنان تتمتع بصلاحيات قضائية تمكنها من الحكم على الحسابات العامة وعلى المحاسبين، إضافة إلى صلاحياتها الإدارية، وفي بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومصر تكون رقابة هذه الهيئة إدارية فحسب، حيث تقوم بالكشف عن الأخطاء والمخالفات ورفع تقارير بشأنها إلى الجهات المختصة لتبت هذه فيها.



الموازين الاقتصادية

يقصد بالميزان الاقتصادي Economic Balance الجدول الذي يبين في أحد طرفيه مصادر هذا الميزان وفي الطرف الآخر استعمالات هذه المصادر، أو بعبارة أخرى، هو كشف حسابي يبين مصادر مادة ما وكيفية التصرف بهذه المادة. وقد سمي هذا بالميزان لأن إجمالي مصادره يجب أن يتوازن مع إجمالي استعمالات هذه المصادر. هذا ويمكن تصوير هذا الميزان بالكمية أو بالقيمة، ويبقى هذا التعريف ناقصاً ما لم يضف إليه عنصران آخران: الأول هو عنصر الزمن والثاني هو عنصر المكان. فيجب على الميزان الاقتصادي أن يُحدد مكانياً بدولة معينة أو منطقة معينة، وزمانياً بفترة زمنية محددة كسنة مثلاً أو عدة سنوات.

أهداف الموازين الاقتصادية

يهدف نظام الموازين الاقتصادية عموماً إلى تحديد مستويات متوافقة من الإنتاج في مختلف القطاعات، وتحقيق التوزيع المناسب للبضائع الزراعية والصناعية بين المشروعات بغية تحقيق التوازن بين خطط الإنتاج وخطط الاستثمار، كما يهدف هذا النظام إلى ضمان التوازن في المبادلات بين القطاعات، وتحقيق الانسجام فيما بينها، إضافة إلى تحقيق التوازن بين الموارد والنفقات.

تصنيف الموازين الاقتصادية

ومن تعريف الموازين الاقتصادية المذكور أعلاه وحسب أهدافها يمكن تصنيفها إلى عدد من الموازين من أهمها:

- الموازين البشرية: وهي التي يتفرع عنها ميزان السكان وميزان القوة العاملة.
- الموازين النوعية: وهي الموازين المتعلقة بناحية معينة من نواحي النشاط الاقتصادي، كميزان الطاقة الإنتاجية وميزان الأراضي وميزان المواشي وميزان الخامات المعدنية.

ـ الموازين الإجمالية: وهي التي تهدف إلى ربط الموازين النوعية بعضها مع بعض بما يسمى «ميزان الاقتصاد القومي» كميزان إنتاج واستخدام الناتج القومي.

ـ الموازين المالية: كميزانية الدولة العامة، والتي تبين موارد هذه الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة عموماً واستخدامات هذه الموارد (نفقات الدولة) في حقول التعليم والطرق والنظافة.

ـ الموازين السلعية: وهي الموازين التي سيقتصر البحث عنها هنا.

الموازين السلعية

يقصد بالميزان السلعي الجدول الحسابي الذي يبين في أحد طرفيه المصادر لسلعة ما وفي الطرف الآخر استعمالات مصادر هذه السلعة، وذلك من حيث المكان والزمان. ويمكن تصوير هذا الميزان بالكمية وبالقيمة. وقبل الخوض في مكونات هذه الموازين وفوائدها وميزاتها في إعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النمو والتطور في بلد ما، لابد من ملاحظة أن هذه الموازين هي مدخل لإيضاح مفهوم جداول المدخلات والمخرجات التي تهدف إلى تبيان التشابك الاقتصادي بين جميع القطاعات المكونة للاقتصاد القومي وتصوير العلاقات الداخلية بين مختلف أنشطة هذا الاقتصاد.

ولأهمية هذه الموازين السلعية (وجداول المدخلات والمخرجات) قامت عدة دراسات بشرح مفهومها، الأمر الذي يتطلب تناول المنظور التاريخي لها باختصار.

المنظور التاريخي

كان أول من تطرق لشرح آلية تشابك القطاعات الاقتصادية فيما بينها الاقتصادي الفرنسي فرانسوا كينيه François Quesnay ت(1694-1774) الذي بيّن من خلال اللوحة الاقتصادية Tableau Économique في عام 1758 تدفق البضائع بين مختلف فروع الاقتصاد وآلية التشابك بين كثير من القطاعات الاقتصادية في مجتمعه كما بيّن كارل ماركس في كتابه «رأس المال» Das Capital - A Critique of Political Economy, Vol.

I and II العلاقات الرأسية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، عند بحثه عن «إعادة إنتاج رأس المال».

وبعد أكثر من مئة عام من نشر عمل كينيه في هذا المجال بحث الاقتصادي الفرنسي ليون والرا León Walras في كتابه «مبادىء علم الاقتصاد السياسي» - المنشور عام 1874- التشابك بين القطاعات الإنتاجية. هذا التشابك الذي يؤدي إلى التوازن من الاقتصاد الجزئي إلى الاقتصاد التجميعي، وذلك باستعمال معاملات الإنتاج Coefficients of Production التي تقيس كميات المدخلات اللازمة لإنتاج المخرجات المطلوبة. وقد اعتمد «والرا» في تحليله على النماذج الاقتصادية، وعلى أن الأسعار في كميات المدخلات متغيرة وغير ثابتة، في حين تعد الأسعار - عادة - ثابتة عند إعداد الموازين السلعية وإعداد جداول المدخلات والمخرجات لإظهار تشابك الأنشطة بين القطاعات الاقتصادية للوصول إلى التوازن فيما بينها.

إلا أن معظم الدراسات المختلفة التي جاءت في الفترة بين «كينيه» و«والرا» وأيضاً بعدها كانت تنصب على العلاقات الأفقية والتوازن الأفقي بين منتجات الطلب النهائي لمختلف قطاعات الاقتصاد، وقد ألزمت المدرسة التقليدية نفسها دراسة التوازن الأفقي.

وفي أوائل القرن العشرين ظهرت من جديد مسألة العلاقات الرأسية بين البضائع الرأسمالية والبضائع الاستهلاكية من خلال دورات الأعمال Business Cycles ويعد الأستاذ واسيلي ليونتييف أحد الاقتصاديين الأمريكيين المعروفين ومن الرواد الأوائل في البحث بمشكلة التشابك بين القطاعات الاقتصادية والتوازن فيما بينها أفقياً ورأسياً وذلك من خلال المقالة التي نشرها عام 1936، وكذلك في كتابه الشهير عن «هيكل الاقتصاد الأمريكي»: 1919-1939، الذي يعد المرجع في هذا الموضوع، وقد خطا بعده اقتصاديون كثيرون كما عقدت مؤتمرات للتداول في هذا الموضوع.

مكونات الموازين السلعية

المصادر	طن	الاستعمالات	طن
الإنتاج المحلي	150	الاستهلاك الوسيط	170
الاستيراد	75	التصدير	45
النقص في المخزون	15	الزيادة في المخزون	20
		الضياع	5
مجموع المتاح	240	مجموع المستخدم	240

(جدول رقم 1)

الميزان السلعي للقطن المحلي في اقتصاد ما وفي سنة معينة (الكمية بالأطنان)

تتألف مكونات الموازين السلعية من مصادر السلع المتاحة ومن استعمالات مصادر هذه السلع.

- مصادر الموازين السلعية، وتتألف عناصرها عموماً من الإنتاج المحلي والمستوردات والنقص في المخزون.
- استعمالات مصادر الموازين السلعية، وتتألف عناصرها من الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط، والتكوين الرأسمالي والصادرات والزيادة في المخزون، والضياع والتلف. ويبين الجدول رقم 1 الميزان الافتراضي للقطن في اقتصاد ما وفي سنة معينة.

ويمكن من الناحية النظرية إعداد ميزان لكل سلعة على حدة في اقتصاد ما، ولكن للكثرة الهائلة من السلع المتاحة – الأمر الذي يتعذر معه استخدامها في وصف هيكل اقتصاد ما وعلاقاته وتطوره – يُلجأ عادة من الناحية العملية إلى تجميع السلع المتشابهة في زمرة متجانسة كزمرة المنتجات الزراعية والكيمياوية والبترولية والورقية، أو إعداد ميزان

لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع التجاري أو قطاع الخدمات، ويمكن معالجته في الوصف والتحليل والدراسة من أجل تسريع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفادي الاختناقات الاقتصادية المعروفة.

القطاع	إنتاج محلي		مستوردات		نقص بالمخزون		الإجمالي	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الزراعي	200	74	50	18.50	20	7.5	270	100
الصناعي	100	40	150	60	-	-	250	100
المجموع	300	57.70	200	38.50	20	3.8	520	100

(جدول رقم 2)

قيمة ونسبة الموارد المتاحة للقطاعين الزراعي والصناعي لاقتصاد ما

فوائد وميزات الموازين السلعية في عملية التخطيط

يمكن تبيان فوائد الموازين السلعية وميزاتها من خلال تحليل الجدول الافتراضي رقم 2 الذي يبين قيمة الموارد للقطاع الزراعي وللقطاع الصناعي ونسبتها إلى اقتصاد ما في فترة زمنية معينة، كما يبين الجدول رقم 3 الافتراضي استعمالات هذه الموارد للقطاعين الزراعي والصناعي لاقتصاد ما في الفترة المدروسة نفسها.

وبشكل مبسط ومختصر يمكن تحليل الجدول رقم 2 والجدول رقم 3 من الناحية الأفقية ومن الناحية الرأسية.

القطاع	استهلاك نهائي		استهلاك وسطي		استثمار		صادرات		زيادة المخزون		الإجمالي	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الزراعي	100	37	90	33.3	10	3.7	70	26	0		270	100
الصناعي	70	28	80	32	50	20	40	16	10	4	250	100
المجموع	170	32.7	170	32.7	60	11.5	110	28.1	10	2	520	100

(جدول رقم 3)

قيمة ونسبة استعمالات الموارد المتاحة للقطاعين الزراعي والصناعي لاقتصاد ما

(خلال نفس الفترة المدروسة حسب الجدول رقم 2)



توماس مور

(1478 - 1535م)



توماس مور Thomas More كاتب وفيلسوف سياسي إنكليزي، تسلم عدة مناصب حكومية، ويُسمى بالقديس أيضاً، ولد في لندن في 7 شباط/فبراير، وتوفي فيها في 6 تموز/يوليو.

كان توماس مور الولد الأكبر لوالده القاضي جون مور الذي كان يرغب في إعداده ليكون محامياً، بدأ بدراسته في أحسن المدارس خارج لندن، ثم أعاده والده إلى لندن لدراسة القانون العام، وبعدها التحق بمعهد لينكولن لتدريب المحامين، وهو أحد أربع مؤسسات قانونية لتدريب الحقوقيين وإعدادهم للانتساب إلى مهنة المحاماة. بفضل حبه للاطّلاع وطاقته الكبيرة على القراءة والعمل كان توماس مور نهماً في القراءة، واتجه إلى قراءة تاريخ الكنيسة وسير القديسين الأوائل خاصة، مما أثر في تكوينه وتحديد قناعاته. وخلافاً لرغبة والده، تحول توماس مور من المحاماة إلى خدمة الله والكنيسة، فالتحق بأحد الأديرة وأمضى فيه أربع سنوات ولتفضيله الزواج على حياة العزوبة؛ متأثراً بالرهبان الفرنسيسكان، قرر توماس مور وقف حياته لخدمة الله مسيحياً علمانياً وليس راهباً، فخرج من الدير وتزوج من جان كولت التي أنجبت له ثلاث بنات وصبياً واحداً، وبعد وفاتها تزوج من أليس ميدلتون أرملة أحد التجار اللندنيين، ولم تنجب له أولاداً.

كان مور من أنصار المذهب الإنساني Humanist. اضطر بعد مغادرته الدير وزواجه الأول إلى القيام ببعض الأعمال التجارية ليكفل حياته وحياة أسرته، فقام بالمفاوضات باسم بعض الشركات الإنكليزية في بلجيكا، ونجح بذلك نجاحاً كبيراً، ولكنه بسبب ازدرائه للأعمال التجارية وكذلك لمهنة المحاماة - لأنه كان يرى فيها اختلاساً لحقوق الآخرين - قرر توماس مور أن يعطي وقته كاملاً للوظيفة العامة في خدمة الملك.

انتخب عضواً في المجلس النيابي (البرلمان) في عام 1504م، وفي عام 1523 انتخب رئيساً لمجلس العموم، كما تولى منصب مساعد عمدة لندن مقدماً نفسه إلى سكانها أنه نصير عام للفقراء، ثم تولى منصب قاضي القضاة (وزير العدل Chancellor) في إنكلترا بين عامي 1529-1532م. وبسبب رفضه إقرار انفصال الكنيسة الإنكليزية عن البابوية، والاعتراف بالملك هنري الثامن رئيساً روحياً للكنيسة الإنكليزية، إضافة إلى رفضه الإقرار بطلاق الملك من زوجته السابقة وزواجه من آن بولين Anne Boleyn (وهو السبب المباشر لانفصال هنري الثامن عن الكنيسة الكاثوليكية وتأسيسه الكنيسة الإنكليزية المستقلة) حُكم على توماس مور بالإعدام وضُرب عنقه في تموز/ يوليو 1535م. ولهذا رسمته الكنيسة الكاثوليكية قديساً في أيار/ مايو 1935م.

ترك توماس مور كثيراً من الآثار الأدبية والفلسفية والاقتصادية، من أهم هذه الآثار: «تاريخ الملك ريتشارد الثالث» الذي كتبه مور باللغتين اللاتينية والإنكليزية بين عامي 1513- 1518 ولكنه لم ينهِ كتابته. مع هذا يُعدّ الكتاب في مقدمة كتب التاريخ الإنكليزية التي استقى منها المؤرخون اللاحقون المنهج والأسلوب، ويرى نقاد الأدب أن شكسبير Shakespeare مدين لكتاب مور هذا باستلهام صورة الطاغية Tyrant.

أما كتاب مور الذي يُعدّ معلماً فلسفياً واشتراكياً كبيراً فهو كتاب «الطوباوية» Utopia الذي كتبه مور بعد ضلوعه في المفاوضات التجارية الإنكليزية - الفلمنكية التي زار من أجلها مدناً بلجيكية كثيرة، والتقى رجالاً مثقفين مثله يقومون بمهام سياسية

رفيعة، فبدأ كتابة الـ«يوتوبيا» في بلجيكا وأتم كتابته بعد عودته إلى لندن ونشره في لوفان أواخر عام 1516، والـ«يوتوبيا» تسمية لمدينة خيالية غير موجودة (لفظ معرب أصله أوتوبيا أو يوتوبيا وهو مؤلف من لفظين يونانين، topos ومعناها المكان وou ومعناها ليس، فمعنى اليوتوبيا إذن ما ليس في مكان، وهو الخيالي أو المثالي)، وفيها يصف مور المجتمع الذي يتمناه، وهو مجتمع «شيوعي» بمعنى أن المؤسسات فيه. والسياسات تدار إدارة عقلانية بعيدة عن المصالح الفردية والاقتتال على السلطة. في الـ«يوتوبيا» يتحدث مور على لسان بحار وهمي (رحالة) اسمه رافاييل هايثلوداي قائلاً: إن المجتمع الشيوعي هو العلاج الوحيد لمرض الأنانية في الحياة الخاصة والحياة العامة على السواء، وفي الـ«يوتوبيا» التعليم حكومي ومجاني وللمرأة حقوق مساوية للرجل، ولا وجود للملكية الخاصة أو حتى الفردية والناس يعيشون حياة هادئة بعيدة عن المشكلات، وفي الـ«يوتوبيا» مهد مور الطريق لظهور الأفكار الاشتراكية ذات النزعة الإنسانية.

وقف مور حياته لخدمة الإنسان، وقضى نحبه دفاعاً عن مبادئه وقناعاته، مخلفاً وراءه تراثاً إنسانياً اشتراكياً ألهم المفكرين والفلاسفة من بعده، ولا يزال يلهمهم حتى اليوم الحاضر.



المؤسسات المالية الدولية

هي منظمات حكومية دولية دائمة، ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة، تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة، يحدّدها، ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشىء للمؤسسة. وتهدف هذه المؤسسات - التي أُنشىء معظمها بعد الحرب العالمية الثانية - إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة، وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وهناك حالياً عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية، سواء على الصعيد الإقليمي (كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وصندوق النقد العربي ، ومصرف التنمية للدول الأمريكية، والمصرف الإسلامي). أم على الصعيد الدولي، ومن أهمها:

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية :UNDP المؤسس عام 1966 بهدف تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية لتطوير مشروعاتها في مجال الاستثمارات.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- صندوق النقد الدولي IMF.
- المصرف الدولي للإنشاء والتعمير IBRD.
- مؤسسة التمويل الدولية IFC.
- مؤسسة التنمية الدولية IDA.

أهمية المؤسسات المالية الدولية

تتميز هذه المؤسسات بعدد من الخصائص والسمات الناجمة عن طبيعة نشاطاتها والتي تميّزها من غيرها من المنظمات الدولية المتخصصة [ر. الوظيفية].

ـ الأهداف والمهام: تسعى معظم المؤسسات المالية الدولية إلى تحقيق حد أدنى من العوائد الناجمة خصوصاً عن فوائد القروض ونسب أرباح المشروعات المساهمة فيها، في حين تهدف المنظمات الدولية [ر. المنظمة الدولية] عموماً إلى تقديم خدماتها من دون مقابل.

ـ العضوية والتصويت: تبقى العضوية مفتوحة للدول كافة في المؤسسات المالية الدولية، كما يتم غالباً تجاوز قاعدة المساواة بالتصويت لدى بعض هذه المؤسسات كصندوق النقد الدولي ومجموعة المصرف الدولي؛ حيث تمتلك كل دولة عضو عدداً من الأصوات يتناسب مع مدى مساهمتها في رأس مال المؤسسة؛ وهذا ما جعل هذه المؤسسات تخضع لإرادة الدول الكبرى التي تسهم بالنصيب الأكبر في رأس المال وامتلاك الأصوات.

ـ البنية التنظيمية: تتكون معظم هذه المؤسسات من جمعية عامة، كمجلس المحافظين في صندوق النقد الدولي؛ ومجلس تنفيذي كمجلس المديرين في المصرف الدولي للإنشاء والتعمير؛ وأمانة عامة. لكن يلاحظ أن الدول الكبرى التي تمتلك العدد الأكبر من أسهم رأس المال لدى صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي يحق لها تعيين عدد لا بأس به من المحافظين ونوابهم، ويتم انتخاب بقية الأعضاء من الدول الأخرى الأقل إسهاماً، كما أن مجموعة المصرف الدولي تمتلك أجهزة مشتركة فيما بينها.

ـ مصادر التمويل: تختلف هذه المصادر حسب طبيعة النشاطات وأهداف المؤسسة؛ فبعضها ـ كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ـ يستمد موارده من التبرعات والمساهمات الاختيارية للدول الغنية، وتُعدّ اكتتابات

الدول الأعضاء والقروض وأرباح المساهمة في المشروعات أهم موارد مجموعة المصرف الدولي.

- تقييم النشاطات: تختلف طبيعة التمويل الذي تقوم به المؤسسات المالية الدولية وحدوده؛ فبينما يقتصر برنامج الأمم المتحدة للتنمية على تقديم المعونة الفنية وتمويل المشروعات الاستثمارية؛ انتهجت مجموعة المصرف الدولي مبدئياً سياسة تمويل مشروعات التنمية الإنتاجية ذات العوائد الاقتصادية؛ وعدم تمويل نفقات أيّ مشروع تمويلاً كاملاً. وتجري عادة دراسات تفصيلية لمدى صلاحية المشروع والحاجة إليه وقدرة المقترض الائتمانية على السداد قبل منح القرض. ولزيادة الاعتماد على مصادر المؤسسات المالية الدولية من قروض ومساعدات إنمائية؛ وخضوع هذه المؤسسات للاعتبارات السياسية مع سيطرة الدول الكبرى على مجالس إدارتها وقراراتها بعدّها المسهم الأكبر في رأس مالها؛ فقد خضعت الدول النامية لمبدأ المشروطية المتبادلة. حيث اتفق صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي على أن قبول البلد المقترض شروط الإقراض لدى إحدى هاتين المؤسستين يعدّ شرطاً مسبّقاً لتلقيه دعماً مالياً من المؤسسة الأخرى، كما فرضت هاتان المؤسستان شروطاً تدخلية في الشؤون الاقتصادية للدولة طالبة القرض، فهي تشترط للاستفادة من دعمهما تنفيذ ما يطلق عليه برامج إصلاحية تتضمن خصخصة privatization المشروعات العامة وإلغاء الدعم الحكومي وتحرير التجارة الخارجية. وهذا ما جعل كثيراً من الدول النامية تنأى بنفسها عن اللجوء إلى الاقتراض من هذه المؤسسات، وتفضّل تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة مصدراً من مصادر التمويل الدولي لمشروعاتها التنموية.



مؤسسة التمويل الدولية

تشكّل مؤسسة التمويل أو المؤسسة المالية الدولية International Finance Corporation (IFC) إحدى الركائز الأساسية لمجموعة المصرف الدولي للإنشاء والتعمير. وقد تأسست في 20/ 7/ 1956 منظمة دولية متخصصة مستقلة مالياً عن المصرف الدولي للإنشاء والتعمير، لكنها مرتبطة به إدارياً. وتتبع في القيام بنشاطاتها أساليب المصارف الاستثمارية، لكنها تهدف إلى خدمة التنمية الاقتصادية الدولية.

الأهداف والمهام

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التوسع الاقتصادي للدول الأعضاء وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للمساهمة في تمويل المشروعات ذات الطابع الإنتاجي لدى الدول النامية وتقديم الخبرة الإدارية والفنية في إدارة المشروعات الاقتصادية.

العضوية والتصويت

عضوية المؤسسة مفتوحة للدول الأعضاء في المصرف الدولي للإنشاء والتعمير كافة. أي إن عضوية المصرف شرط مبدئي لقبول عضوية الدولة في المؤسسة، لكن ليس هناك إلزام على الدول الأعضاء في المصرف بضرورة الانضمام إلى عضوية المؤسسة. ويحق لكل دولة عضو الانسحاب من العضوية عندما تشاء، كما يمكن للمؤسسة إيقاف عضوية أيّ دولة تخلّ بالتزامها تجاهها، ويتم اتخاذ القرار بأغلبية الأصوات، لكن لكل دولة عضو عدد من الأصوات يتناسب مع مدى مساهمتها في رأس مال المؤسسة، مما يجعلها خاضعة لنفوذ الدول الكبرى التي تمتلك أغلبية أسهمها.

البنية التنظيمية

تتألف مؤسسة التمويل الدولية من الأجهزة الرئيسة الآتية التي تشرف أيضاً على المصرف الدولي للإنشاء والتعمير، وهي:

ـ مجلس المحافظين: ويتولى الإشراف على السياسة العامة للمؤسسة، ويتألف من محافظي المصرف الدولي ونوابهم الذين يمثلون الدول الأعضاء في المؤسسة مدّة خمس سنوات، ويجتمع المجلس مرّة كل عام، كما تصدر قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات عدا الحالات التي تتطلب أغلبية خاصة.

ـ مجلس المديرين: ويتألف من المديرين التنفيذيين للمصرف الدولي الذين يمثلون الدول الأعضاء في المؤسسة، وعددهم 21 عضواً، يتم تعيين خمسة منهم من قبل الدول الأكثر مساهمة في المؤسسة، ويتم انتخاب البقية من مجلس المحافظين لمدّة سنتين. ويجتمع المجلس مرّة كل شهر للإشراف على تنفيذ سياسة المؤسسة، ويتم اتخاذ قراراته بالأغلبية البسيطة، ولكل دولة عدد من الأصوات يماثل مساهمتها في رأس المال.

ـ الإدارة: يتولى رئيس المصرف الدولي للإنشاء والتعمير رئاسة المؤسسة، ويتم انتخابه لمدّة خمس سنوات في مجلس المديرين، ويعاونه نائب له وعدد من الموظفين.

الموارد المالية

يتكون رأس مال المؤسسة من اكتتاب الدول الأعضاء في حصص رأس المال المصّرح به. وتتوقف القيمة القانونية لأصوات الدول الأعضاء على ما تملكه من حصص. ويتم كذلك توفير الموارد عبر القروض التي تحصل عليها المؤسسة من البنك الدولي؛ ومن أرباح المشروعات التي تسهم فيها.

طبيعة النشاطات

تتميز مؤسسة التمويل الدولية بكونها تتعامل مباشرة مع المستثمرين ورجال الأعمال في القطاع الخاص دون تدخّل الحكومات أو قبول ضمانات منها؛ بعدّها مؤسسة استثمار أكثر من كونها هيئة إقراض. وتمنح المؤسسة قروضاً متوسطة أو طويلة الأجل بفائدة يتم التفاوض بشأنها، ويتم ضمان القروض بالأصول الثابتة للمشروع الذي تستثمر أموالها

فيه، ولا تقدم قروضاً تتجاوز نصف رأس مال المشروع المطلوب تمويله مع إعطاء الأولوية للمشروعات الصناعية، كما تشترط أحياناً المشاركة في أرباح المشروع، وتعمل على تركيز نشاطاتها في الدول النامية، علماً أن العقود التي تبرمها مع المستثمرين من القطاع الخاص لا تُعدّ بمنزلة اتفاقات دولية، وإنما عقود خاصة تخضع للقانون الداخلي للدولة التي فيها المشروع.



الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري balance of trade على أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينة، اصطلح على أن تكون سنة ميلادية، وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال ويسمى ميزان المدفوعات.

ولأن البحث هو عن ميزان، أي عن طرفي السجل أو الحساب فإن من الممكن القول كل صفقة تؤدي إلى كسب عملة أجنبية فإنها تسجل بنداً موجباً ورصيداً دائناً، وبالمقابل فإن كل صفقة تؤدي إلى إنفاق عملة أجنبية فإنها تسجل بنداً سالباً ورصيداً مديناً. فالصادرات تجلب عملة أجنبية لذلك فهي دائنة، والواردات تتطلب إنفاق عملة أجنبية لذلك فهي مدينة. ونتيجة محصلة طرفي الحساب، أي للجانب الموجب والجانب السالب أو للجانب الدائن والجانب المدين، يظهر للدارس رصيد معين، فإذا كانت الصادرات أكبر في قيمتها من قيمة الواردات فإن الرصيد يكون إيجابياً، أما إذا كانت قيمة المستوردات أكبر من قيمة الصادرات فإن الرصيد يكون سلبياً. ويطلق الاقتصاديون على الميزان التجاري ذي الرصيد الإيجابي الميزان التجاري الرابح، كما يطلقون على الميزان التجاري ذي الرصيد السلبي اسم الميزان التجاري الخاسر.

طريقة احتساب قيمة الصادرات والمستوردات

تحسب قيمة الصادرات على أساس (فوب) FOB أي قيمتها مع جميع المصاريف المدفوعة عليها حتى مكتب التصدير، وتحسب قيمة الواردات على أساس (سيف) CIF أي على أساس قيمتها مضافاً إليها تكاليف النقل والتأمين.

الأثر الاقتصادي الفائض في الميزان التجاري

على الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءاً من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال يُعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولاً إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التزاحمية للسلع المصدرة، وهذا يعني الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في الأسواق الخارجية، وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من بلدان أخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطياته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته.

الأثر الاقتصادي للعجز في الميزان التجاري

إن العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي؛ فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة.



ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات balance of payments هو سجل نظامي للصفقات الاقتصادية الحاصلة بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية بلدان العالم بما في ذلك صفقات المؤسسات الدولية في فترة محددة من الزمن.

ويقصد بالسجل النظامي الإطار الشامل الذي تجمع وتنظم وتبوب فيه بصورة منتظمة وطوال الفترة المبحوثة المعلومات المتعلقة بالكمية والقيمة المتعلقة بالصفقات الاقتصادية الحاصلة بين المقيمين وغير المقيمين خلال مدة سنة.

كما يقصد بالصفقات الاقتصادية كل عمل يترتب عليه انتقال الحقوق المتعلقة بالسلع والخدمات الاقتصادية من شخص إلى آخر سواء كان هذا الانتقال بعوض أم بغير عوض، وسواء وقع على السلع والخدمات المتحصلة من الإنتاج الجاري أم الماضي بما في ذلك حصائل العمل ورأس المال.

والصفقات الاقتصادية إما أن تكون فعلية وإما محتسبة، والمثال التقليدي على الصفقات المحتسبة في ميزان المدفوعات هو قيمة إيجار الأبنية التي تملكها الدول الأجنبية في البلد المدروس كعقارات لها، فهذه القيمة بالرغم من أنها لا تدفع فعلاً يجب احتسابها في إطار ميزان المدفوعات.

تصنف الصفقات الاقتصادية عادة في خمس زمر أساسية:

- شراء السلع والخدمات وبيعها مقابل النقد والأصول المالية.
- المقايضة أو تبادل السلع والخدمات مقابل النقد والأصول المالية.
- تقديم السلع والخدمات، أو الحصول عليها من دون مقابل وكمنحة عينية.

ـ تقديم الأصول المالية أو الحصول عليها من دون مقابل وذلك كتقديمها لدفع ضريبة أو هدية.

ـ تبادل النقد والأصول المالية مقابل المالية.

أما المقيمون فهم الأفراد الذين يعيشون دائماً في البلد المعني ويستمدون أسباب رزقهم منه سواء أكانوا مواطنين من جنسية ذلك البلد أم لا. وكذلك المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية والبلديات والهيئات العامة المختلفة والمشروعات والمؤسسات الاقتصادية، وفروع المؤسسات الأجنبية ما دام أنها تتمتع باستقلال مالي وإداري عن المؤسسة الأم. ويعدّ غير مقيم الأفراد والمؤسسات والشركات العائدون للبلدان الأخرى والمقيمون فيها.

تسجيل الصفقات في ميزان المدفوعات

يسجل ميزان المدفوعات جميع التعاملات بنوداً موجبة أو سالبة وفق القاعدة الآتية:

إذا أدى التعامل إلى كسب عملة أجنبية للدولة المعنية فإنه يدعى رصيداً دائناً ويسجل بنداً موجباً، أما إذا أدى التعامل إلى إنفاق عملة أجنبية فيدعى رصيداً مديناً ويسجل بنداً سالباً، وعلى هذا تسجل الصادرات بنداً موجباً أي دائنة، وتسجل الواردات بنداً سالباً أي مدينة. والسبب في ذلك أن الصادرات تجلب عملة أجنبية لذلك فهي دائنة، أما الواردات فتتطلب إنفاق عملة أجنبية لذلك فهي مدينة.

عوامل الصحة والخلل في المدفوعات

يبين ميزان المدفوعات ـ باعتباره يسجل الصفقات التي يكسب البلد المعني بموجبها قطعاً أجنبياً أو ديناً على العالم الخارجي، والصفقات التي ينفق هذا البلد بموجبها قطعاً أجنبياً أو يصبح بموجبها مديناً للعالم الخارجي ـ حالة توازن العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي. فإذا كان ميزان المدفوعات خاسراً أو سلبياً فهذا يعني ازدياد مديونية البلد تجاه العالم الخارجي، وبالتالي ازدياد عرض عملته في الأسواق الدولية بأكثر من الطلب

عليها؛ مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها إذا كانت معومة في الأسواق وتتمتع بحرية الإدخال والإخراج.

أما إذا كان ميزان المدفوعات رابحاً أو إيجابياً فإن ذلك يعني ازدياد دائنية البلد المعني للعالم الخارجي، وازدياد الطلب على عملته بأكثر من عرضها؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في السوق الدولية.

وعلى هذا الأساس يظهر ميزان المدفوعات عوامل الصحة والخلل في الاقتصاد الوطني. فالاقتصاد السليم يتمتع بميزان رابح أو متوازن. أما الاقتصاد المريض فهو الذي يعاني العجز المستمر في ميزان مدفوعاته.

آليات التكييف والتمويل

إن هذه التحركات التي تتم في أسعار عملات البلدان التي تتعرض موازين مدفوعاتها للأرباح والخسارة هي التي تؤدي فيما بعد - وفي اقتصاد مفتوح - إلى تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، فعندما تنخفض قيمة العملة تزداد قدرة البلد على التصدير في حال توفر الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تؤدي زيادة التصدير إلى تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

أسعار الصرف هي الأداة التي تترجم الأسعار العالمية إلى أسعار محلية، وتجعل هيكل الأسعار المحلية متمشياً مع الأسعار العالمية للصادرات والواردات. ويوفر هيكل الأسعار هذا حوافز للمنتجين المحليين الذين يحولون مواردهم إلى الصادرات التي يحققون ربحاً من بيعها بالخارج، أو إلى إنتاج بدائل محلية للواردات بتكلفة أقل من تكلفة المنتجات المستوردة.

إلا أن كثيراً من البلدان تلجأ إلى الاستقراض من العالم الخارجي مدداً طويلة لتمويل عجز موازين مدفوعاتها وتفادي عمليات التصحيح التي ذكرناها عن طريق آلية أسعار

الصرف. كما يلجأ بعضها إلى اتخاذ إجراءات إما لتشجيع الصادرات وتخفيف الأعباء المالية المفروضة عليها، وإما للجم الواردات وزيادة أعباء المستوردين، وإما للحالتين معاً.



الميزانية

الميزانية le bilan هي كشف بالأصول actif والخصوم passif للمنشأة الاقتصادية كما تظهر بتاريخ إعدادها. فالميزانية ليست حساباً بل هي صورة آنية لموجودات المنشأة ومطالبها في لحظة معينة هي عادة نهاية الدورة المالية، تبين المركز المالي لتلك المنشأة بذلك التاريخ.

يبين جانب الخصوم من الميزانية المصادر التي جاءت منها الأموال، في حين يظهر طرف الأصول بالمقابل أوجه استخدامها. لأن طرفي الميزانية (الأصول والخصوم أو الاستخدامات والمصادر) يجب أن يكونا متساويين فإن أي زيادة في طرف المصادر عن طرف الاستخدامات تعني أن المنشأة قد حققت خسارة تظهر في هذه الحالة في طرف الموجودات، أما إذا زادت الاستخدامات عن المصادر فذلك يعني أن المنشأة قد حققت ربحاً يظهر في هذه الحالة في طرف المطاليب.

أولاً- عناصر الميزانية:

يتألف طرفا الميزانية (الموجودات والمطاليب) من عناصر متعددة يتم تصنيفها عادة في مجموعات متجانسة على الشكل الآتي:

1- مجموعات طرف الموجودات: يتألف طرف الموجودات من الميزانية عموماً من عناصر متعددة تمثل أوجه الاستخدام المختلفة للأموال التي حصلت عليها المنشأة، ويمكن تجميعها في المجموعات الفرعية الثلاث الآتية:

أ- مجموعة الموجودات الثابتة: وتتألف من عدد من الأصول التي تقتنيها المنشأة بغرض استخدامها في عدة دورات مالية قادمة كوسائل إنتاج وليس بغرض المتاجرة بها أو إعادة بيعها، مثل المباني والآليات والعدد والأدوات ووسائل النقل والأثاث والأدوات المكتبية، ويطلق على هذه العناصر اسم الموجودات الثابتة المادية أو

الملموسة، كما يمكن أن تتضمن مجموعة الموجودات الثابتة أصولاً أخرى ليس لها الشكل المادي الملموس للعناصر السابقة يطلق عليها اسم الموجودات الثابتة المعنوية مثل، شهرة المحل، وبراءات الاختراع، وحقوق التأليف، وإجازات الصنع وهي غالباً تمثل مزايا أو حقوقاً تحصل عليها المنشأة نتيجة نشاطها الخاص أو تشتري حق الاستفادة منها من الغير.

ب ـ مجموعة الموجودات المتداولة: وتتألف من عدد من العناصر التي تدور وتتغير باستمرار، ومن أهمها عناصر المخزون المتبقي في نهاية الدورة المالية من المواد الأولية أو البضائع تحت الصنع أو نصف المصنوعة أو تامة الصنع، وحسابات الزبائن المدينة، وأوراق القبض، والأوراق المالية.

ج ـ مجموعة الموجودات الجاهزة: وتتألف عادة من الأموال النقدية السائلة الموجودة في صندوق المنشأة أو المودعة في حسابات جارية تحت الطلب لدى المصارف.

2ـ مجموعات طرف المطاليب: يتألف طرف المطاليب من الميزانية من عناصر متعددة تمثل المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموالها، ويمكن تجميع هذه العناصر في المجموعات الفرعية الثلاث الآتية:

أ ـ مجموعة الأموال الخاصة أو حقوق الملكية: وتتألف عادة من رأس المال المدفوع من قبل المالكين عند إقامة المنشأة والإضافات عليه في مراحل التوسع اللاحقة، ومن الاحتياطات المتراكمة المتقطعة من الأرباح السنوية، ومن الأرباح غير الموزعة أو المدورة.

ب ـ مجموعة القروض أو الديون طويلة ومتوسطة الأجل، وهي تمثل ما اقترضته المنشأة من الغير على شكل ديون أو سندات قروض لآجال متوسطة أو طويلة تزيد على عام.

ج ـ مجموعة الديون قصيرة الأجل: وتتألف من عدد من العناصر التي تستحق في أجل قصير أقل من عام. ومن أهمها الديون قصيرة الأجل في المصارف، والمشتريات على الحساب لأجل قصير من الموردين، أو الديون التجارية التي حررت بها سندات دفع لأمر الموردين.

ثانيا ـ ترتيب الميزانية:

ترتب العناصر التي تشكل طرفي الميزانية بأشكال مختلفة تتفق مع الهدف الذي يرمى إليه منظم الميزانية والجوانب التي يرغب في إبرازها. وفي أغلب الأحيان يتم ترتيب عناصر الميزانية بشكل يوضح درجة السيولة degré de liquidité لعناصر الموجودات، ودرجة الاستحقاق degré d'exigibilité لعناصر المطاليب. ويكون هذا الترتيب على أساس درجة السيولة المتزايدة أو المتناقصة في طرف الموجودات، وعلى أساس درجة الاستحقاق المتزايدة أو المتناقصة في طرف المطاليب، وبشكل يظهر مدى التوازن بين طرفي الميزانية من حيث درجة استحقاق المطاليب بالمقارنة مع درجة سيولة الموجودات ومدى قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها في المواعيد المحددة.

ثالثا ـ شكل الميزانية:

تنظم الميزانية تقليدياً على شكل حساب له طرفان، طرف الأصول أو الموجودات، وطرف الخصوم أو المطاليب على النحو المبين أعلاه. وتميل الاتجاهات الحديثة إلى تنظيم الميزانية على شكل قائمة bilan en liste تدعى قائمة المركز المالي. وتمتاز قائمة المركز المالي التي تندرج فيها الموجودات والمطاليب تحت بعضها بترتيب خاص، بأنها تسمح بإظهار بعض المؤشرات التي لا يمكن إظهارها في الشكل التقليدي للميزانية مثل رأس المال العام fonds de roulement ورأس المال العام الصافي fonds de roulement net ورأس المال المستمر capital investi.

رابعا ـ أهمية الميزانية:

تبين الميزانية المنظمة بنهاية الدورة المالية المركز المالي للمنشأة بذلك التاريخ، والفرق بين طرفي الميزانية بين ربح المنشأة في حالة زيادة الموجودات عن المطاليب، أو خسارة تلك المنشأة إذا كانت المطاليب أكبر من الموجودات.

كما تبين الميزانية درجة التوازن بين مصادر الأموال من جهة، وبين أوجه استخدام هذه الأموال من جهة أخرى، فالوضع المالي الأمثل لمنشأة اقتصادية هو الوضع الذي يتم فيه تمويل الاستخدامات طويلة الأجل (الموجودات الثابتة) من مصادر تمويل طويلة ومتوسطة الأجل (أموال خاصة وقروض طويلة ومتوسطة الأجل)، وتمويل الاستخدامات قصيرة الأجل المتمثلة بالموجودات المتداولة بديون قصيرة الأجل.

وتهتم أطراف عدة من داخل المنشأة أو من خارجها بفحص ميزانيتها ودراستها وتحليلها والحكم من خلال ذلك على مدى سلامة وضعها. فمن داخل المنشأة تعدّ دراسة الميزانية وتحليلها أداة من أدوات الإدارة التي تساعدها على اكتشاف الثغرات تمهيداً للعمل على تلافيها واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية. وتبين الميزانية لمالكي المنشأة مدى سلامة استثمار أموالهم في هذه المنشأة وآفاق تطورها في المستقبل. كما أن أطرافاً خارجية أخرى كثيرة مثل المصارف والمقرضين والدوائر المالية والجهات الرقابية ومختلف فئات المتعاملين مع المنشأة تهتم بدراسة وضع هذه المنشأة من خلال ميزانيتها والاطلاع على مدى سلامة وضعها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛ ولذلك يجب أن تكون الميزانية صورة واضحة تبين الوضع المالي الحقيقي للمنشأة لكل من يهمه الاطلاع عليها ودراستها سواء كان ذلك من داخل المنشأة أم من خارجها.



الندرة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية إزاء تعدد احتياجات الإنسان وتطورها ولهذه المشكلة ركنان أساسيان هما: الندرة من جهة، والاختيار، وهو الطريق الذي يحدده علم الاقتصاد بهدف حلها من جهة أخرى.

فالندرة الاقتصادية economic scarcity بهذا المعنى يقصد بها الندرة النسبية لا المطلقة. أي إن الموارد الاقتصادية والمنتجات متوفرة بكمية تقل عن احتياجات المجتمع ورغبات الأفراد وتعبر عن العلاقة بين هذه الرغبات والاحتياجات وبين الموارد غير الكافية والمحدودة، فقد تكون سلعة ما متوفرة بكمية أكبر من سلعة ثانية، لكن حاجة الأفراد والمجتمع إلى السلعة الأولى أكبر بكثير من حاجته إلى السلعة الثانية؛ فحاجة الإنسان والمجتمع إلى الخبز يفوق بكثير احتياجاته إلى السيارة، ومن هنا تكتسب الندرة معناها النسبي.

ولما كان المستهلك يملك دخلاً محدوداً يتيح لـه الحصول على كميات وأنواع محدودة من السلع لتلبية احتياجاته وإرضاء رغباته فإنه سيختار مجموعة من السلع والأشياء التي تلبي احتياجاته وترضي رغباته أكثر من غيرها، وبذلك تكون مشكلة المستهلك هي الحصول على الحد الأعلى من الرضى وتلبية الرغبات بالاستناد إلى دخل معين.

وحين تكون الموارد نادرة نسبياً يتحتم على الفرد أن يقوم بعملية الاختيار ويحدد السلع التي يحتاج إليها ويريد إشباعها وفقاً لأهميتها النسبية بموجب سلم أولويات، كذلك الأمر للمجتمع؛ حيث يظهر الاختيار وسيلة تعبير عن كيفية استخدام الموارد الاقتصادية في توفير السلع إلى المستهلك، سواء مباشرة بطريق استيرادها جاهزة من الخارج، أم بإنشاء وسائل إنتاج لهذه السلع عن طريق التصنيع أو الإنتاج المحلي، وفي هذا

الإطار فإن عملية الاختيار قد تؤدي إلى التضحية عندما يقرر الفرد أو المجتمع إعطاء الأولوية لحاجات معينة والنزول عن إشباع حاجات أخرى.

والندرة النسبية أحد عوامل ثلاثة في عد مورد ما أنه اقتصادي، فلكي يسمى المورد اقتصادياً ينبغي أن يتوافر فيه فضلاً عن الندرة وجود ثمن، وأن يرتبط بجهد ووقت للحصول عليه (عمل)، ولذلك فإن الهواء على سبيل المثال لا يعد مورداً اقتصادياً بل مورداً مباحاً دون ثمن، وكذلك فإن الندرة النسبية تعد عنصراً أساسياً في اعتبار النقود واعتمادها وحدة قوة شرائية عند التبادل في الأسواق، وبموجب هذه الندرة لا يمكن للفرد في المجتمع أن يحصل على النقود إلا وفق قواعد وطرق معترف بها من قبل المجتمع كله...

ولقد واجه الإنسان المشكلة الاقتصادية عبر الأفكار والنظم الاقتصادية التي انتشرت في العالم المعاصر من خلال ثلاثة نظم رئيسية:

1ـ الفكر والنظام الرأسمالي: الذي يقوم أساساً على تملك الأفراد موارد الإنتاج ملكية خاصة، وأن المنافسة تسود الأسواق وأن أثمان السلع تتحدد بالعرض والطلب، وفي ضوء ذلك يتحدد إنتاج السلع وتوزيعها في المجتمع.

2ـ الفكر والنظام الاشتراكي: ويقوم على مبادئ ملكية الدولة لموارد الإنتاج ملكية عامةً وبالتالي فلا سبيل للمنافسة في الأسواقا والتخطيط المركزي هو الذي يحدد إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على الناس للاستهلاك.

3ـ النظام الاقتصادي المختلط: الذي اعتمد على مبادئ مستمدة من كلا النظامين أي ملكية عامة وخاصة مع تدخل الدولة في مراقبة الأسعار والإنتاج والتوزيع.

وكان أساس المشكلة الاقتصادية المتمثل بالندرة النسبية يطرح على الفكر الاقتصادي، وهذه النظم عدة تساؤلات تتعلق بفكرة القيمة والمنفعة والأسعار المتعلقة

باحتياجات الفرد والمجتمع فظهرت في هذا الإطار نظريات متعددة ألفت جوهر الفكر الاقتصادي والسياسي عبر التاريخ.

وكانت النزعة التشاؤمية التي أثارها مالتوس في نظريته قد شحذت الفكر الاقتصادي نحو ابتداع الحلول والخيارات أمام مواجهة هذه المشكلة، وواجهت هذه النظرية نقداً كبيراً اذ عدت زيادة عدد السكان في الأرض تتم بنسبة متوالية هندسية في حين أن الموارد الاقتصادية تتزايد بمتوالية حسابية، ووجد أن الخيار هو تقليل عدد سكان الأرض للمواءمة بين الاحتياج والإنتاج وأغفل مالتوس ماطرأ لاحقاً من تطور تقني وصناعي أدى إلى زيادة الإنتاج.

إزاء فكرة الندرة النسبية ظهرت نظريات في طليعتها نظرية المنفعة التي رأى أصحابها أن فكرة قيمة السلعة ترتبط بالندرة؛ لأن منفعة كل وحدة من الشيء تتعلق بغزارة الحاجات الحالية والملحة التي تريد إشباعها، ومن الطبيعي أن السلع تفقد مزية النفع كلما كانت غزيرة كما قال الفرنسي فالراس فيما سمي نظرية المنفعة الهامشية أو الحدية.

وعلى العموم فإن نظرية المنفعة تؤسس على أنه يمكن دراسة سلوك المستهلك واختياره بين السلع بوساطة طريقتين تتعلقان بنظرية المنفعة وتوازن المستهلك.

فالمستهلك يحصل على إشباع أو منفعة من استهلاكه وحدات من السلعة، وهذا الإشباع قابل للقياس الكمي بوحدات تسمى وحدات المنفعة أي إنه باستهلاك وحدة من السلعة يحصل المستهلك على عدد معين من وحدات المنفعة وباستهلاك وحدة أخرى من السلعة تزداد وحدات المنفعة المتحصلة أي يزداد الإشباع، وبعد حد معين من الاستهلاك يبلغ الإشباع الكلي حداً أقصى أي حد التشبع، والاستهلاك الذي يزيد على هذا الحد يؤدي إلى الضرر.

كذلك فإن ارتباط فكرة الندرة بالمنفعة أدى إلى ظهور نظرية توازن المستهلك؛ والتي تستند إلى أن المستهلك شخص عاقل ورشيد، يهدف من وراء سلوكه إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن من دخله، فإذا وزع دخله على السلع المختلفة بحيث يحقق أقصى إشباع ممكن فإنه يصل إلى حالة من التوازن.

ويرتبط مفهوم القيمة بفكرة الندرة الاقتصادية، ووفق ذلك فإن السلع بعد إنتاجها يتم تبادلها في الأسواق استناداً إلى قيمتها المستمدة من نفقات الإنتاج (العرض) ومنفعتها المتحصلة (الطلب) وذلك بأثمان معينة، وإذا التقى جانبا العرض والطلب يصبح الثمن توازنياً ويتم التبادل.

وحول مفهوم القيمة ظهرت مدارس فكرية عديدة تناولت هذه المسألة، كان في طليعتها ماسمي المدرسة الكلاسيكية وفق نظرية آدم سميث الذي حدد لقيمة السلعة مفهومين:

- القيمة الاستعمالية: وهي التي تعبر عن منفعة السلعة.
- القيمة التبادلية: أي تبادل سلعة بسلعة أخرى.

وقد ركز سميث على القيمة التبادلية التي فسرها بكمية العمل المبذول في إنتاج السلعة في الاقتصاد البدائي، أما في الاقتصاد الحديث فإن قيمة التبادل تفسر بنفقة الإنتاج من حيث عناصر الإنتاج، وهي العمل والادخار ورأس المال.

وأيد ريكاردو هذا الاتجاه ونبذ فكرة قيمة الاستعمال وركز على قيمة التبادل، ولكن نفقة الإنتاج عنده تتوقف على عنصر العمل فقط.

أما المدرسة الكلاسيكية الحديثة فقد استندت إلى نظرية المنفعة الحدية في تحديد مفهوم قيمة السلعة، أي إنها تتحدد بمنفعتها للمستهلك لا بنفقة الإنتاج.

وحاول ألفريد مارشال الأخذ بجانبي السوق أي عنصري العرض والطلب (نفقة الإنتاج والمنفعة في تحديد قيمة السلعة).

وكانت إسهامات ماركس في هذا الاطار ذات أهمية من خلال رؤيته لقوانين الإنتاج الرأسمالي، إذ حدد قيمة البضاعة بكمية العمل الاجتماعي الضروري لإنتاجها، فالقيمة ذات طابع ازدواجي.

ـ القيمة الاستعمالية التبادلية.

ـ القيمة الزائدة (الربح ـ الفائدة ـ ريع الأرض...إلخ) وعنده أن قيمة العمل وكمية العمل شيئان متمايزان تماماً.

وإذا كانت ندرة السلعة والحاجة إليها هما عنصري ثمن السلعة فإن الحاجة وحدها لا تكفي ليكون للسلعة ثمن، فاللحم عند النباتيين تنعدم الحاجة إليه ولا ثمن لـه عندهم على الرغم من أنه يتصف بالندرة، وهكذا فالحاجة (الطلب) والندرة (العرض) عنصران متلازمان في تكوين سعر السلعة أي طلب السوق وعرض السوق معاً يحددان الثمن.

وتزيد الكمية المطلوبة مع نقص الثمن والسعر، ومع زيادته تنقص الكمية المطلوبة من السلعة، وتغير الثمن يؤدي الى تغير الكمية المطلوبة لسببين: 1ـ أثر الدخل الفردي والاجتماعي، حيث ينفق المستهلك من دخله مبلغاً أكبر لشراء الكمية نفسها التي كان يشتريها قبل ارتفاع السعر فتقل كمية طلب الاستهلاك.

ـ الإحلال: إذ إنه عند ارتفاع سعر السلعة يقوم المستهلك بالاستعاضة عنها جزئياً بسلعة أخرى تعطيه إشباعاً مماثلاً وتحافظ على سعرها.

ويستقر التبادل في السوق عندما يسمى الثمن التوازني والكمية التوازنية الذي يتحدد نتيجة تفاعل عنصري العرض والطلب، فإذا كان هناك فائض عرض فإنه يدفع بقوى السوق نحو خفض الثمن ليصل إلى مايسمى السعر التوازني، وإذا ما بلغ السعر أقل

من السعر التوازني فإن هناك فائض طلب يدفع بقوى السوق إلى رفع السعر ليصل إلى ثمن التوازن، وعنده ينعدم فائض العرض وفائض الطلب ويستقر التبادل في السوق.

وفي الظروف الاستثنائية، كحالة الحرب أو الكوارث الطبيعية تفرض الدولة أسعاراً إلزامية للمواد، منعاً لارتفاعها على نحو كبير، وفي معظم الأحيان تؤدي مثل هذه الحالة إلى أوضاع استثنائية تطرأ على حالة السلع، تتمثل في ندرتها بشكل خارج عن قوانين السوق منها:

- اختفاء السلعة من السوق.
- توزيع السلعة بالبطاقة.
- السوق السوداء نتيجة عدم إشباع السوق وتلبية الطلب.



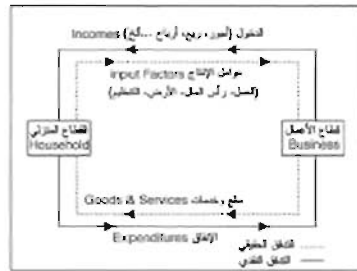
النشاط الاقتصادي

يتألف أي اقتصاد حديث من شبكة معقدة من العلاقات المتبادلة والمتشابكة. ومن وجهة النظر الاقتصادية هنالك طرفان لأي علاقة منها: الأول هو القطاع المنزلي household sector والثاني هو قطاع الأعمال business sector، والنشاط الاقتصادي economic activity هو نتاج عملية التفاعل والمبادلة بين هذين القطاعين.

يصف الاقتصادي الأمريكي برادفورد ديلونغ Bradford W. Delong النشاط الاقتصادي بأنه «في أي وقت أنت تعمل فيه لدى شخص آخر ومقابل أجر، يُعد ذلك نشاطاً اقتصادياً، وفي أي وقت عندما يشتري المرء شيئاً ما من متجر، فإن ذلك يُعد نشاطاً اقتصادياً، وفي أي وقت تقوم الدولة بفرض ضريبة عليه وتقوم هي بإنفاق ما حصلت عليه من إيراد ضريبي لبناء جسر على سبيل المثال، فإن ذلك يعدّ نشاطاً اقتصادياً». وعموماً يمكن القول: إنه متى تم تضمين تدفق نقدي في صفقة (مبادلة) transaction، فإن الاقتصاديين يعدّون ذلك نشاطاً اقتصادياً.

يمثل النشاط الاقتصادي عادة في شكل بياني اصطلح على تسميته بالتدفق الدائري circular flow. والتدفق الدائري للنشاط الاقتصادي، الذي يسري شريان النشاط الاقتصادي، يحتوي على وجهي هذا النشاط، هما التدفق الحقيقي actual flow والتدفق النقدي cash flow.

يُمثل التدفق الحقيقي في جانب منه تدفق خدمات الأفراد، كعوامل إنتاج، وهي تتدفق من القطاع العائلي باتجاه قطاع الأعمال، في حين أن جانبه الثاني يمثل تدفق السلع والخدمات، ويكون مساره من قطاع الأعمال نحو القطاع المنزلي (العائلي).



الشكل (1)

يبين الشكل (1) نوعي التدفق المذكورين، حيث يضم التدفق العلوي دفق خدمات عوامل الإنتاج التي يمتلكها الأفراد، بصيغة إقراض أو إيجار، مقابل الحصول على عوائد على النحو الذي يشبع حاجاتهم في الحاضر وفي المستقبل. يقابل ذلك دفق نقدي يتمثل في أجور ورواتب مدفوعة للعمال وللإدارة، وأرباح يحصل عليها المستثمرون الذين يحولون الاستثمارات في الآلات والعُدد ومهمات رأسمالية أخرى إلى سلع وخدمات.

وتمثل هذه الأجور والرواتب وصيغ الدفع الأخرى التي يتسلّمها العمال والمستثمرون دخولاً لهم يستخدمونها لشراء السلع والخدمات. وهكذا فإن أفراد المجتمع الواحد يؤدون دوراً مزدوجاً في عملية الإنتاج، من ناحية كعوامل إنتاج تتسلّم دخلاً من مشروعات الإنتاج. ومن ناحية أخرى كمستهلكين ينفقون دخولهم في شراء السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات.

ويقوم قطاع الأعمال بتوظيف ما يحصل عليه من القطاع المنزلي من خدمات عوامل الإنتاج في إنتاج سلع وخدمات. ثم يعرض ما أُنتج من هذه السلع والخدمات على القطاع المنزلي ليحصل مقابل ذلك على إيرادات تتمثل بما ينفق القطاع المنزلي على مشترياته من السلع والخدمات وهو التدفق الخارجي الظاهر في الجزء الأسفل من الشكل.

يتفق الاقتصاديون على أن هناك ستة متغيرات أساسية يمكن من خلال متابعتها تكوين فكرة كافية حول مستوى النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما. وهي تصوّر حالة

الاقتصاد الكلي. وإذا ما أريد معرفة حالة الاقتصاد، وهل هو في وضع جيد أم لا، فإن ذلك يتوجب معرفة المتغيرات الستة الآتية وتحليلها:

ـ الناتج المحلي الحقيقي.

ـ نسبة البطالة.

ـ نسبة التضخم.

ـ معدل الفائدة.

ـ مستوى سوق الأسهم.

ـ سعر التبادل.

ويعدّ المؤشران الأول والثاني الأكثر أهمية بين جميع المؤشرات الأخرى لأنهما يرتبطان مباشرة بمستوى رفاهية الفرد.

إن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يُفترض أن يُوجّه نحو المستقبل، فالدول عندما تستثمر في بناء مصنع جديد أو تستثمر في البنى التحتية، أو تحسين مستوى التعليم أو الإنفاق في مجال البحث والتطوير، فإنها في ذلك تدفع باتجاه تحفيز الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني. وعلى أساس هذه النظرية يمكن احتساب أن تطور مستوى المعيشة standard of living هو نتيجة لاستثمارات سابقة.

سبق التطرق إلى أطراف أي نشاط اقتصادي في اقتصاد السوق ، وظهر أنه يتكون من جانبين هما القطاع المنزلي (أو الأفراد)، وقطاع الأعمال، ولكن في الاقتصادات الحديثة تدخل الدولة لتكون عاملاً مهماً في اتخاذ القرارات، ولها أهمية كبيرة سواء من حيث كونها مهتمة بالنشاط الإنتاجي أم النشاط الاستهلاكي.

ويُصنّف النشاط الاقتصادي في نشاط إنتاجي أو خدمي، أو نشاط في قطاعات التوزيع. وقد يُصنف النشاط الاقتصادي في أكثر مما تقدم لتكون قطاعاته كالآتي:

- الزراعة والغابات والصيد.

- الصناعة الاستراتيجية.

- الصناعة التحويلية.

- الإنشاءات.

- الماء والكهرباء.

- الخدمات.

- التوزيع.

أما تصنيف النشاطات الاقتصادية في المنظور الاشتراكي فيقسم وفقاً لمجال الإنتاج المادي، وهو يغطي النشاطات التي تخلق سلعاً مادية أو نشاطاً في العمليات الإنتاجية ومجال النشاطات غير الإنتاجية التي تؤلف مجال الخدمات.



النقود

النقود monnaie إحدى الظواهر الاقتصادية الملازمة للاقتصاد القائم على التبادل. وقد اجتهد الاقتصاديون في تعريف النقود انطلاقاً من الوظائف الخاصة بها أو انطلاقاً من الخصائص التي تتمتع بها. ومن هذين المنطلقين تعرَّف النقود بأنها المعادل العام للسلع، ووسيلة للتبادل وأداة لقياس القيم ووسيلة ادخارها، يضيف بعضهم إلى هذا التعريف أن النقود أداة دفع الحسابات وتسويتها.

والنقود هي بضاعة كباقي البضائع، لها قيمة مادية بذاتها أو قيمة تمثيلية لبضاعة أخرى مخزونة يصعب تداولها بذاتها، أو قيمة اعتبارية يعتاد الناس على التعامل بها من دون النظر إلى كنهها وطبيعتها.

نشأتها وتطورها

كانت المجتمعات القديمة القائمة على معيشة الكفاف أو تلك القائمة على الحياة التشاركية، حيث تشبع حاجات الأعضاء على نحو مباشر على حساب العمل المشترك، كانت هذه المجتمعات بغنى عن مؤسسة النقد ووسائل التبادل.

ومع بدء التوسع في تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية عن حاجة الإشباع الذاتي ظهرت الحاجة إلى التبادل. ومع ظهور التبادل كان لابد من وجود وسيلة لتحقيق المبادلات بين الناس. وكانت المقايضة أول أشكال التبادل البدائي بين الناس. غير أن الصعوبات التي واجهت عملية المقايضة خلقت الظروف الموضوعية لظهور النقد وسيلة لتسهيل التبادل بين الناس. لكن النقود لم تولد بشكلها المتطور الذي تعرفه اليوم وإنما مرت بمراحل متعددة. فكانت البضاعة النقدية أول شكل للنقد؛ بحيث انفردت إحدى البضائع الداخلة في التداول لكثرة استعمالها في تلبية حاجات الناس وشدة الطلب عليها، وتحولت إلى مقياس عام للسلع ووسيط لتيسير التبادل بين مختلف أنواع السلعأ وكانت البضائع

النقدية تختلف من منطقة إلى أخرى حسب العادات الاستهلاكية السائدة في المنطقة. ففي حين تحول البلح والضأن والإبل بضاعة نقدية في الجزيرة العربية، تحولت جرز الشاي بضاعة نقدية في الهند والصين، وتحول عاج الفيل بضاعة نقدية في إفريقيا والملح في مناطق أخرى. وهكذا.

في مرحلة متقدمة ظهر المعدنان الثمينان الذهب والفضة بضاعة نقدية وتميزا من باقي البضائع النقدية الأخرى بشدة الطلب عليها، بارتفاع قيمتها، بمقاومتها للصدأ والتآكل وقابليتها للتجزئة من دون خسران أي جزء من قيمتها، مما جعل هذين المعدنين مقياساً عاماً للسلع يمكن حفظها مدة طويلة من دون تعرضها لخطر التلف. ومن ثم انفرد هذان المعدنان الثمينان بأداء دور البضاعة النقدية الوحيدة في كل الاقتصادات التبادلية في العالم.

ولصعوبة قياس وزني الذهب أو الفضة وعيارهما عند كل عملية تبادل تمّ سكهما نقوداً يتم تداولها بوزن وعيار محددين. وتحول الذهب والفضة من بضاعة نقدية إلى نقد مسكوك يقوم بكل وظائف النقود: مقياس للقيم، وسيط في التداول، أداة ادخار، ووسيلة دفع الحسابات وتسويتها.

لكن كميات الذهب والفضة في مرحلة معينة من تطور البشرية لم تعد كافية وحدها للقيام بكل وظائف النقد مما خلق حاجة إلى نقود أكثر وفرة.

يعتقد بعضهم أن الرومان تعاملوا بالنقود الخطية **monnaie scripturale**، غير أن الثابت تاريخياً أن أحد المصرفيين في سويسرا ويدعى بالمستروك **Palmstruck** قد ابتكر ما سمي بشهادات الودائع في القرن السابع عشر، يعطيها لزبائنه بدلاً من الذهب المودع لديه لاستخدامها في عمليات التبادل. وما لبثت شهادات الودائع أن تحولت بسرعة إلى الأوراق النقدية أو ما يسمى بالنقد الورقي. ومازال العمل بهذه الأوراق حتى الزمن الحاضر بصرف النظر عن أنها لم تعد تمثل ذهباً أو فضة. فقد تحولت من نقد تمثيلي (تمثل

قيمة المعدن الثمين المودع في المصرف) إلى نقد اعتباري يقبله الناس في التداول لاقتناعهم بإمكانية الحصول مقابله على البضاعة التي يريدونها. وتحولت الأوراق النقدية إلى قوة شرائية عامة وفورية تقوم بكل وظائف النقد.

تاريخ النقود

يُعدّ تاريخ النقود بمنزلة تسجيل لوقائع تطور الحياة الاقتصادية على الأرض. فبعد المقايضة (مبادلة سلعة بسلعة أخرى) ظهرت البضاعة النقدية (انفراد إحدى السلع بدور المعادل العام للأسعار ووسيلة التبادل). ومع تطور التقسيم الاجتماعي للعمل وتنوع المنتجات وتزايد حاجات الإنسان توسع الميل نحو التبادل جغرافياً؛ بحيث أصبح نقل البضائع لمبادلتها ببضائع أخرى يستحيل فنياً وتكلفة فظهرت النقود المعدنية من الذهب والفضة. ومع زيادة حجم التبادل وتوسع المسافات الجغرافية أضحى نقل المعادن الثمينة مشكلة بذاتها، وكان من الضروري إيجاد وسيلة للتداول سهلة الحمل والنقل فكان النقد الورقي. وقد ظهر النقد الورقي بصفته يمثل وحدات النقد المعدني المسكوكة من الذهب والفضة وقُبِل في التداول بصفته التمثيلية. وبعد توسع عمليات التبادل وقبول الناس النقد الورقي لاحظ المصرفيون أن النقود المعدنية الموجودة في خزائنهم تتزايد باستمرار بالرغم من إصدارهم النقود الورقية التي تمثلها. بمعنى آخر اعتاد الناس على قبول النقود الورقية وتداولها فيما بينهم من دون العودة إلى المصرف المصدِّر لها لاستبدال النقود المعدنية بها. وكان من شأن ذلك أن المصارف ـ سعياً منها لزيادة أرباحها ـ بدأت بإصدار نقود ورقية من دون مقابل من المعدن الثمين، والتزمت في الوقت ذاته استبدال المعدن الثمين بهذه الأوراق عند طلب حاملها. وأصبح بذلك النقد الورقي المتداول ذا طبيعة اعتبارية (يقبل تداوله من دون وجود مقابل من المعدن الثمين له) يتعامل الناس به فيما بينهم من دون النظر إلى خلفيته المعدنية، فتحول النقد بذلك إلى نقد اعتباري.

في مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي وتوسع التبادل بدأت المصارف تقسم إلى قسمين: مصارف إصدار توكل إليها الحكومات إصدار النقود وتكون مسؤولة عن السياسات النقدية، وسُميت بمصارف الإصدار أو المصارف المركزية؛ ومصارف تجارية تقوم بأعمال الوساطة المصرفية، تجمع الادخارات من المودعين الذين تتوافر لديهم فوائض نقدية وتقرضها المستثمرين الذين يحتاجون إليها. وفي بداية عمل المصارف التجارية اقتصر دورها على جمع النقود وتداولها، في حين بقيت مهمة الإصدار محصورة بالمصارف المركزية التي تشرف عليها الحكومات. ومع تطور مهنة المصارف وزيادة حجم الودائع والطلبات على التسليف أصبحت المصارف التجارية تؤدي دوراً في خلق النقود creation de monnaie. وجرى ذلك بأن لاحظت المصارف عدم تحريك المودعين ودائعهم بكثافة كبيرة، مما شجعها على منح المقترضين تسهيلات أوسع وتسجيل مبالغها في حساباتهم الجارية لديها، فأصبحت النقود بذلك نقوداً خطية في سجلات المصارف يمكن تحريكها «بالشيكات» أو بكتب التحويل.

وكان نتيجة توسع عولمة الاقتصاد وحرية انتقال الأموال والسلع عبر الحدود السياسية للدول أن ظهرت التجارة الإلكترونية وأشكال متعددة من التحويلات المصرفية بحيث أصبحت النقود الخطية التي تتحرك عبر القنوات الإلكترونية أكبر بكثير من النقود الورقية التي يتم تداولها مادياً عبر المصارف.

وفي الوقت الحالي وخاصة بعد أن قررت الولايات المتحدة الأمريكية في 15 آب/ أغسطس 1971 إلغاء استبدال الذهب بالدولار لم يعد للنقود الورقية أو الخطية في العالم صلة كبيرة بالذهب؛ بل أصبحت النقود الوطنية (اليورو، الين، الدولار، الليرة...) مرتبطة بالقوة الاقتصادية للدول المصدرة هذه النقود وبوضع موازينها التجارية وموازين المدفوعات فيها. من هنا يمكن فهم تقلبات أسعار صرف هذه العملات فيما بينها بعد تعويمها[ر: تعويم العملة] وإنهاء ربطها بالذهب والدولار كما كان الأمر في ظل نظام

النقد الدولي الذي اتُفق عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية وكان يرعى تطبيقه صندوق النقد الدولي.

من أجل الدقة في التوصيف يجب التمييز بين الأنظمة النقدية المعدنية التي تعتمد المعدنين الثمينين الذهب والفضة كليهما أو أحدهما أساساً نقدياً، وبين الأنظمة النقدية الورقية ـ التي لم تقطع حبل السرة مع المعدنين الثمينين وعلى الخصوص مع الذهب ـ القائمة على إصدار النقود الورقية وإعطائها قدرات شرائية مختلفة بصرف النظر عن قيمة الورق المصنوعة منه وتكاليف طباعتها.

سادت الأنظمة النقدية المعدنية بأشكالها المختلفة حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وفي النصف الأول من القرن العشرين وعلى الأخص بعد الحرب العالمية الأولى سادت أنظمة النقد الورقي مع وجود علاقة ارتباط بين النقد الورقي وتغطيته المعدنية في مدة ما بين الحربين العالميتين. أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد عُقد مؤتمر بريتون وودز وتقرر فيه اعتماد نظام نقد دولي تم بموجبه ربط عملات جميع دول العالم بمكافئ من الذهب والدولار الأمريكي على نحو متوازٍ، ولكن بعد عام 1971 وقرار الرئيس الأمريكي وقف استبدال الذهب بالدولارات الأمريكية لمن يرغب بذلك، تكرست أنظمة النقد الورقي وأصبح للعملات الورقية شخصيتها المستقلة التي تعتمد على الطاقة الإنتاجية والقدرة الاقتصادية للبلد المعني.

أنظمة النقد المعدني

قبل الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) كانت كل دول العالم تعتمد أحد الأنظمة النقدية المعدنية. وكانت الدول تسك نقودها من أحد المعدنين الثمينين: الذهب والفضة. وكانت الأنظمة المعدنية ثلاثة: نظام المعدن الذهبي وفيه تعرّف وحدة النقد بقطعة من الذهب ذات وزن وعيار محددين. ونظام المعدن الفضي وفيه تعرّف وحدة النقد بقطعة من الفضة من عيار ووزن محددين أيضاً. أما النظام المعدني الثالث فكان نظام

المعدنين وهو على شكلين: الشكل الأول نظام المعدنين وفيه تكون العلاقة بين قيمة المعدنين مثبتة بالقانون ويمتاز كلا المعدنين بخاصتي النقد الأساسيتين: حرية سك السبائك نقوداً، أو ما تسمى بحرية الضرب وبالقوة الإبرائية غير المحدودة؛ أي إنه يحق للمدين وفاء دينه بالغاً ما بلغ بأحد النقدين الذهبي والفضي. وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقة ثابتة بين المعدنين الثمينين قانوناً كانت قيمتاهما في السوق التجارية تتحددان حسب سعر كل من المعدنين في السوق. وهذا ما خلق الأرضية لظهور ما سُمِّي بقانون غريشام الذي يقول: إن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول. والشكل الثاني: هو نظام الأساسين المعدنيين المتوازيين، في هذا النظام عُدَّ كل من الذهب والفضة أساساً نقدياً يمتاز كل منهما بخاصتي النقد الأساسيتين. وكان يتم تداول الوحدات النقدية من المعدنين بقيمتها في السوق التجارية حسب وزنها وعيارها؛ أي لم تنشأ بين المعدنين علاقة ثابتة بالقانون. في المدة بين الحربين العالميتين وبسبب عجز الحكومات المتحاربة عن تمويل الحرب العالمية الأولى بالنقود المعدنية سمحت هذه الحكومات لمصارف الإصدار بتجاوز التغطية وفرضت التداول الإجباري بالنقد الورقي.

أنظمة النقد الورقي

في ظل الأنظمة النقدية المعدنية كان النقد الورقي يجري في التداول بصفته التمثيلية للنقد الأساسي المعرَّف بقطعة نقدية من أحد المعدنين الثمينين الذهب أو الفضة من وزن وعيار محددين. كما أن مصارف الإصدار كانت تلتزم استبدال أحد المعدنين الثمينين بالنقد الورقي لحامله عندما يريد ذلك. في الحرب العالمية الأولى اضطرت الحكومات المتحاربة إلى فرض التداول الإجباري وتحرير مصارف الإصدار من استبدال العملات الورقية، ولكنها لم تلغِ ارتباط النقد الورقي بالذهب.

بعد نهاية الحرب حاولت الدول العودة إلى نظام المعدنين وأجرت عليهما بعض الإصلاحات ولكنها قيّدت استبدال الذهب بالنقود الورقية من دون إلغائه. ثم جاءت

الحرب العالمية الثانية وما ألحقته من دمار باقتصادات الدول المتحاربة، كما توسعت المبادلات التجارية الداخلية والدولية، فلم تعد كميات الذهب والفضة كافية لتغطية حجم المبادلات التجارية مما اضطر الدول الكبرى إلى عقد مؤتمر «بريتون وودز» في الولايات المتحدة الأمريكية. أقرت اتفاقيات بريتون وودز إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي على نحو يجنّب العالم ويلات حرب مدمرة جديدة. وتم الاتفاق في بريتون وودز على إقامة ثلاث منظمات اقتصادية دولية: المصرف الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (المعروف باسم البنك الدولي) IBRD وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية التي استعيض عنها لفترة بالغات (GATT الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة).لتصبح حالياً منظمة التجارة العالمية WTO.

تولى صندوق النقد الدولي الإشراف على استقرار أسعار صرف العملات الوطنية فيما بينها من أجل تيسير معاملات التجارة الدولية، والتزمت الدول الأعضاء في الصندوق تحديد أسعار عملاتها بمكافئ من الذهب والدولار، كما التزمت الولايات المتحدة استبدال الذهب بالدولارات الأمريكية عندما يشاء حملتها. وهذا يعني أن نظام النقد الدولي - بالرغم من إقرار تداول النقد الورقي - أبقى على قاعدة الذهب وربط كل العملات بمكافئ محدد من الذهب تقرره الحكومة المعنية وتبلغه إلى إدارة الصندوق التي تعممه على كل الدول الأعضاء. وهكذا استمر نظام الأساس الذهبي معمولاً به على نحو معدل مما جعل بعض الاقتصاديين يسمونه بنظام الأساس الذهبي الأعرج.

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية باستبدال الذهب بدولاراتها للراغبين في الداخل والخارج، ومن ثم بعد أن تقلصت موجوداتها من الذهب قصرت الاستبدال على دولارات المصارف المركزية في دول العالم. وفي عام 1971 قرر الرئيس الأمريكي وقف استبدال الذهب بالدولار مخالفاً بذلك اتفاقيات بريتون وودز ونظام صندوق النقد الدولي.

مع قرار الرئيس الأمريكي انتهى عملياً نظام الأساس الذهبي ودخل العالم مرحلة الأنظمة النقدية الورقية الحقيقية. وقد أجاز نظام صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء الأخذ بأحد نظامين:

1ـ النقد الورقي القابل للتحويل: في الدول التي تجعل هدف سياستها النقدية تفعيل نظام حرية المدفوعات الأجنبية من دون أي قيود. وعلى هذه الدول التزام شرط الحصول على موافقة الصندوق على كل خروج على هذه القاعدة. تلتزم الدولة التي تأخذ بنظام النقد الورقي القابل للتحويل إبدال عملتها بالذهب أو بالدولار الأمريكي القابل للإبدال بالذهب. ولكن بعد قرار الولايات المتحدة الأمريكية وقف استبدال دولاراتها بالذهب لم يبقَ من هذا النظام سوى حرية المدفوعات الخارجية من دون قيود وعلى أساس سعر الصرف الفعلي للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

2ـ نظام النقد الورقي غير القابل للتحويل: يحق للدولة التي تأخذ بهذا النظام فرض قيود على التأديات الخارجية العادية. وعملات هذه الدول غير خاضعة للإبدال ومن ثمّ لا تدخل في التداول الدولي. وتبقى قانوناً متداولة في المعاملات داخل الوطن وإن كان بالإمكان التعامل بها خارج الحدود الوطنية إذا قبلها غير المواطنين ولكن من دون إلزام قانوني.

وفي الواقع، على الرغم من أن أنظمة النقد الأساسي مازالت تنص على تحديد قيمة وحدة النقد بمكافئ من الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل فإن أسعار صرف العملات الوطنية تنقلب من مدة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية للدول المعنية وأوضاع موازينها التجارية وموازين مدفوعاتها، حتى ليمكن التأكيد أن كل العملات في العالم معوّمة وتختلف أسعار صرفها الفعلية عن الاسمية ولو أنها مرتبطة نظرياً بالذهب أو بالعملات الأجنبية الأخرى.

النمو الاقتصادي

إن ما يجمع عليه اللاقتصاديون في إطار بحثهم لإيجاد تعريف محدد للنمو الاقتصادي economic growth هو صعوبة تحديد هذا المتغير لكونه يخضع لعوامل وأنماط وتأثيرات بالغة التعقيد. وعلى الرغم من أن أكثر التعريفات قبولاً للنمو الاقتصادي هي تلك التي تركز على قدرة الاقتصاد في زيادة إنتاج سلع وخدمات ذات صفة استمرارية، يرى بعضهم أن ظاهرة الزيادة المستمرة في الناتج لابد وأن تصاحبها مجموعة من التغييرات النوعية والكمية في البنى المختلفة للاقتصاد والمجتمع.

ويستعين بعض الكتاب بمقارنة معدل الناتج القومي الحقيقي الإجمالي للفرد بين سنة أساس معينة وسنة مقارنة للاستدلال على النمو الاقتصادي من جهة الرفاه المادي على الرغم من الاعتراضات العديدة على استخدام هذا المؤشر من حيث دقة التقديرات وكيفية توزيع الناتج القائم، إضافة إلى أنه لا يعني بالضرورة التحسن في مستوى معيشة الفرد standard of living. أما الاقتصادي الأمريكي كوزنتس Kuznets فيرى أن النمو الاقتصادي هو عملية تضمن إحداث زيادة مستمرة في إنتاج الثروات المادية.

وفي هذا الصدد لابد من التفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية economic development، فبالرغم من كونهما مترادفين يستخدمان للدلالة على معنى محدد في بعض الأحيان، وكلاهما يتضمن تغييراً في الظاهرة نحو الأفضل، لكن ثمة فارق من جهة، وثمة تشابه بينهما من جهة أخرى، ويطلق بعض الاقتصاديين تسمية النمو الاقتصادي على تحليل تطور الاقتصادات في الدول المتقدمة، أما التنمية الاقتصادية فهي متعلقة باقتصادات الدول النامية.

يمكن التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال افتراض أن للتنمية الاقتصادية متطلبات واسعة المدى وصعبة التحقيق، في حين أن عملية النمو الاقتصادي هي عملية ذات مدى أضيق وأسهل في التحقيق. لذلك يميز الاقتصاديون بين نمو اقتصادي ترادفه تنمية اقتصادية وبين نمو بلا تنمية growth without development.

وكمثال على النمو غير المترادف بتنمية اقتصادية ما يجري في العديد من الدول النامية والمتمثل بالنمو السريع في إنتاج المواد الأولية المعدة للتصدير من قبل الشركات التي يملك رأسمالها أشخاص أجانب أو دول أجنبية، ومن جانب آخر فإن من غير الممكن تصور حدوث تنمية اقتصادية من دون نمو اقتصادي، ويمكن الربط بين التطور التاريخي للتطورات الاقتصادية وبين التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية مصطلح انتشر استخدامه حديثاً، وتحديداً بعد الحرب العالمية الثانية في إشارة إلى حاجة بعض الدول النامية developing countries إلى جهود إضافية لإحداث تغييرات هيكلية structural changes ومؤسساتية institutional. وبالمقابل فإن النمو الاقتصادي لا يتضمن التوسع في كمية ما ينتج من سلع وخدمات من خلال التوسع في استخدام عوامل الإنتاج ولكن من خلال الكفاءة efficiency في استخدام عوامل الإنتاج، في الوقت الذي تذهب فيه عملية التنمية الاقتصادية إلى أبعد من ذلك لتتضمن تغيراً في تركيب الإنتاج وهيكله الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي إضافة إلى الزيادة في الإنتاج.

إن التغييرات التي حصلت للاقتصاد الإنكليزي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على سبيل المثال لا يمكن مقارنتها بما حصل من زيادة في إنتاج قطاعات المواد الأولية (الاستخراجية) في بعض البلدان النامية. فبالرغم من أن هناك زيادة في الإنتاج في كلتا الحالتين، فإن ما حصل في البلدان النامية ـ والدول المنتجة للنفط مثال لها ـ تم عن طريق

شركات أجنبية تديرها وتشرف عليها ملاكات بشرية أجنبية، وإن ما ينتج مخصص ليستهلك في الخارج. وهذا يماثل قيام دولة أجنبية بمنح دولة نامية قدراً معيناً من الهبات والمساعدات التي لا يمكن عدّها لجهة التطور في أي حال من الأحوال.

إن أهم التغييرات البنيوية التي يفترض أن تصاحب عملية الزيادة في الإنتاج من أجل أن يقال إن هنالك عملية تنمية هي زيادة المساهمة النسبية لقطاع الصناعة في مجمل الناتج المحلي الإجمالي، وازدياد نسبة سكان المدن مقارنة بسكان الريف، إضافة إلى أن الدول التي تمر بعملية تنمية عادة ما تحقق زيادات في نسب نمو السكان في المراحل الأولى من عملية تنميتها ثم تتباطأ تلك النسب في مراحل لاحقة. ومن التغييرات التي تحدث يمكن ملاحظة التغيير في أنماط الاستهلاك، حيث تحصل زيادة في استهلاك السلع المعمرة durable goods والسلع الكمالية وسلع الرفاه الاجتماعي وخدماته. يضاف إلى ذلك ضرورة أن يكون القائمون بعملية التغيير هم أبناء البلد مباشرة،و تمتعهم بفوائد التغييرات التي يجرونها.

سعت النظرية الاقتصادية إلى دراسة وتحليل عملية النمو وطبيعة آلياته على مستويين: الأول هو السعي إلى تحديد المتغيرات التي يمكن عدها مسببات للنمو الاقتصادي، والثاني إيجاد أو خلق تعميمات مفيدة لوصف العلاقة بين المتغيرات بصيغ رياضية.

إن نظريات النمو الاقتصادي ليست جديدة، فهي قد حظيت باهتمام الرعيل الأول من أقطاب المدرسة الكلاسيكية من أمثال آدم سميث Adam Smith وديفيد ريكاردو David Ricardo ومالثوس T.R.Malthus، إلا أن الجديد هو توجيه الاقتصاديين اهتمامهم في أعقاب الحرب العالمية الثانية للدراسات والبحوث ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي ولاسيما الاقتصادات النامية، إذ نشأت النظرية الحديثة في النمو بعد عام 1945.

تصدى مفكرو المدرسة الكلاسيكية Classical School لظاهرة النمو. وقد اعتقد آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» The Wealth of Nations أن الزيادة في الثروة (النمو) يتحقق عن طريق تقسيم العمل والتخصص، ولكي يتحقق ذلك لابد من تراكم لرأس المال capital accumulation، ولابد من سوق واسعة كافية لاستيعاب ما ينتج. ولم ينس آدم سميث أهمية تأثير التغييرات التكنولوجية technological changes من خلال افتراض وجود تدفق تلقائي من الابتكارات.

وعموماً فإن هذه المدرسة ركزت على أن النمو الاقتصادي يعتمد على عدد من عوامل الإنتاج الرئيسية تتمثل بالعمل ورأس المال والموارد الطبيعية، بما فيها الأرض والتقدم التقني، كما اعتبرت تراكم رأس المال محركاً أساسياً لعملية النمو. ومن بين طروحات الكلاسيكيين الأخرى هي وجود علاقة تبادلية بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي.

وطبقاً للنظرية الماركسية Marxian theory التي أطلقها كارل ماركس فإن الإنتاج وزيادته يعتمد على العناصر نفسها التي اعتمد عليها الإنتاج من وجهة النظر الكلاسيكية. وقد استخدم ماركس التحليل الكلاسيكي ليؤسس عليه نظريته في القيمة theory of value وتوقع انهيار النظام الرأسمالي، ولكن لأسباب سياسية وليس لسبب الركود الاقتصادي. وعموماً فإن ماركس كان يهدف من مقولته تأكيد تناقضات النظام الرأسمالي أكثر من محاولة تحليل ديناميكية النظام وعرض آليات تطوره.

تصدرت نظريات النماذج الكنزية The Keynesian models theories أزمة الركود الاقتصادي التي سادت العالم في السنوات 1929- 1933، وقد وضع لبنات هذه النظريات الأساسية الاقتصادي الإنكليزي جون مينارد كينز John Maynard Keynes. وعُدّت آراؤه انعطافاً كبيراً في الفكر الاقتصادي من حيث تأكيده أن المشكلات التي يمر بها النظام الاقتصادي لا تكمن في تحقيق «توليفات» موردية تزيد في ربحية الموارد

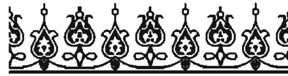
المستخدمة أي لا تكمن في جانب عرض السلع والخدمات، بل تكمن في جانب الطلب الفعلي وتصريف تلك السلع والخدمات، وعدَّ قصور الأسواق جوهر المشكلة في تلك الحقبة التاريخية من تطور الرأسمالية.

بنت نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة the neoclassical growth theory طروحاتها على ما استجد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وخاصة معدلات النمو المرتفعة والارتفاع في معدلات الأرباح والأجور الحقيقية، وهو ما يتعارض وطروحات المدرسة الكلاسيكية. وأعتقد بعضهم أن طروحات هذه المدرسة جاءت في جانب منها رداً على طروحات دعاة الماركسية. ومن أبرز أعلام هذه المدرسة التي يطلق عليها بعضهم اسم المدرسة الحدية Marginal School، الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال Alfred Marshall وستانلي جيفونز Stanley Jevons وكارل مينجر Carl Menger وآخرون. وقد ركزت هذه النظرية على الجانب الجزئي في النظرية الاقتصادية، وعدّت أن عنصري الإنتاج، العمل ورأس المال يمكن أن يحل substitute أحدهما محل الآخر في عملية الإنتاج. وأن هنالك معدلات مختلفة لمعاملة رأس المال (معدل رأس المال إلى الإنتاج)، كما عدَّ عائد الإنتاج ثابتاً constant return to scale.

أكدت نظرية النمو الحديثة the new growth theory التي ظهرت في منتصف عقد ثمانينيات القرن العشرين أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لا تحمل في طياتها طابعاً مادياً مثل الموارد الطبيعية ورأس المال فحسب بل تحمل طابعاً بشرياً. أو كما وضعها رومر P.Romer، والمعروف اليوم أن المقترح الكلاسيكي القائل بإمكانية أن يصبح الناس أثرياء من خلال تراكم عدد أكبر من قطع رأس المال المادي كالرافعات الشوكية هو أمر خاطئ، وأن السبب الأساسي في ذلك هو أن أي نوع من رأس المال المادي خاضع في النهاية للعوائد المتناقصة، ولا يمكن للاقتصادات النمو بإضافة النوع نفسه من رأس المال أكثر فأكثر. وإن الجزء الأساس في نظرية النمو الحديثة تركز على الدور الذي تؤديه المعرفة

فيجعل النمو ممكناً. والمعرفة بالمفهوم الواسع تتضمن كل ما هو معروف عن الكون، وهي إضافة إلى ذلك «سلعة» خاضعة للعوائد المتزايدة وتختلف عن المعروف في الأدبيات الاقتصادية.

بينت الدراسات الكمية الحديثة أن مصادر النمو الاقتصادي متباينة، ولكن تبقى التطورات التكنولوجية، أو ما يصطلح عليها إنتاجية العامل الكلي **total factor productivity (TFP)** العامل الأكثر أهمية في النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة، في حين أن الاستخدام الواسع لعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) هو العامل الأكثر فاعلية في نمو اقتصادات البلدان النامية.



آلفن هارفي هانسن

(1887ـ1975)

آلفن هارڤي هانسن Alvin Harvey Hansen اقتصادي أمريكي، عُين ـ بعد تخرجه في جامعة ويسكنسون Wisconsin سنة 1918 ـ أستاذاً في كل من جامعتي مينسوتا Minnesota وهارڤرد Harvard. وشغل عدة مناصب استشارية في حكومة فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt أسهم في أثنائها في إنشاء نظام الضمان الاجتماعي Social Security، وهيئة الخبراء الاقتصاديين، وكان أحد أبرز أعضائها.

عمل هانسن على الموازنة مابين النظريات الاقتصادية والحاجات الأساسية للشعب، فاستطاع أن يطور نظرية الاقتصاد الكينزي (الاقتصاد الجديد) ـ آراء جونماينرد كينز John Maynard Keynes ـ في الفترة مابين 1938 ـ 1960، وكان له تأثير كبير في سياسة الحكومة حول الاعتمادات الكبرى المرصودة لإعادة الحياة والنشاط إلى الاقتصاد الأمريكي والنشاط إلى المؤسسات الخاصة التي تعمل على توفير الإنتاج.

يرى هانسن أن الحكومة يجب أن تكون مصدر الإنتاج لا عقبة في طريقه، وأن تعمل على إنعاش الاقتصاد بضبط نفقاتها والعمل على تنمية الموارد البشرية وتوفير الحاجات الأساسية للشعب وتوفير أعلى مستوى من التشغيل عن طريق توسع الدولة في الإنفاق على المشروعات العامة؛ مما يؤدي إلى رفع الإنتاج، فالدولة وحدها القادرة على التأثير الفعال في مستوى النشاط الاقتصادي، كما أكد هانسن أهمية التثمير Investment؛ لأنه العامل «الدينامي» الذي يقرر مستوى النشاط الاقتصادي.

كتب هانسن «الشفاء التام أو الركود؟» ?Full Recovery or Stagnation سنة 1938، وكتب «السياسة المالية والدورات التجارية» Fiscal Policy and Business Cycles سنة 1941.



جون آتكينسون هوبسون

(1940 - 1858)

جون آتكينسون هوبسون John Atkinson Hobson عالم اقتصاد وصحافي إنكليزي، ولد في ديربي Derby في إنكلترا، وحاضر في جامعتي أوكسفورد Oxford ولندن. استقر في لندن سنة 1887، وانضم إلى الجمعية الفابية Fabian Society، ونشر كتاب «مشاكل الفقر» Problems of Poverty عام 1891، وكتاب «مشاكل العطالة» Problems of Unemployed عام 1896. عين مراسلاً لصحيفة Manchester Guardian في جنوب إفريقيا، وفي أثناء عمله هناك شدّد على فكرة أن الإمبريالية هي النتيجة المباشرة لتوسع قوى الرأسمالية الحديثة. عارض بشدة حرب البوير Boer War، وأدانها بأنها صراع لحفظ رؤوس الأموال الخاصة على حساب الطبقة العاملة.

في سنة 1900 ألف كتاب «الحرب في جنوب إفريقيا» War in South Africa وكتاب «علم نفس النعرات القومية» Psychology of Jingoism في العام التالي وأكد فيهما الصلة الوثيقة بين الإمبريالية والصراع الدولي. ثم جاء كتابه «الإمبريالية» Imperialism الذي نشر أول مرّة سنة 1902 والذي استطاع بوساطته أن يُكسِب الإمبريالية معناها الأوضح؛ إذ وصفها بأنها سياسة التوسع التي جاءت نتيجة البحث عن أسواق جديدة وفرص استثمار عبر البحار، وهي سياسة تناسب قلة من أصحاب الامتيازات والمصالح المادية، وأن شعار «تحقيق الأمن والسلام والازدهار النسبي» وأن التشديد على «الجانب الإنساني والحضاري في تمدين أجناس الدنيا»، كلها مسوّغات وشعارات لم تستطع إخفاء مطامع الاستعمار الخاصة. وأكد أن التوسع الاستعماري مكلف وقليل المردود وأنه في غمرة الانفتاح السياسي جُنِّب موضوع الإصلاح الاجتماعي

المطلوب. أعطت هذه الكتب الثلاثة شهرة عالمية لهوبسون، وأثرت في شخصيات سياسية كبيرة أمثال لينين Lenin وتروتسكي Trotsky.

كتب العديد من المقالات التي نشرت في صحف English Review وNation وIndependent Journal. أوضح هوبسون في كتابه «النظام الصناعي» The Industrial System ت(1909) أن الفوضى واللامساواة في توزيع الدخل وتكدس رؤوس الأموال لدى القلة أدى إلى مشكلة العطالة والركود الاقتصادي وأن الإصلاح يأتي من استئصال هذا الفائض وإعادة توزيع الدخل وتأميم الاحتكار وتوظيف الموارد التوظيف الأنسب.

عارض هوبسون مشاركة بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، وفي كتابه «نحو حكومة دولية» Toward International Government ت(1914) دعا إلى إصلاح العالم كلاً متكاملاً لاتقاء الحروب. انتقد عصبة الأمم المتحدة بوصفها ليست أكثر من تحالف مقدس بين الدول المنتصرة، كما انتقد معاهدة ڤرساي Versailles Treaty. وفي سنة 1919 انضم إلى حزب العمال المستقل Independent Labour Party، وكتب العديد من المقالات في الصحف الاشتراكية. وقد رفض نظريات كارل ماركس Karl Marx مؤيداً الإصلاح التدريجي للرأسمالية على الثورة الشيوعية.

تُوفي جون آتكينسون هوبسون في هامبستيد Hampstead في إنكلترا.



جون ريتشارد هيكس

(1904 - 1989)

جون ريتشارد هيكس John Richard Hicks، عالم اقتصاد إنكليزي وأحد أبرز الاقتصاديين المؤثرين في القرن العشرين، قدم إسهامات رائدة لنظرية التوازن الاقتصادي العامة general economic equilibrium theory ولنظرية الرفاه welfare theory، حاز جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية مناصفة مع الأمريكي كينيث آرو Kenneth Arrow لأن لجنة منح الجائزة لم تتمكن من اختيار أيهما أفضل. ولد في ليمنغتون سبا Leamington Spa، وتلقى تعليمه في كلية كليفتون Clifton ما بين (1917ـ 1922) وكلية باليول Balliol في أكسفورد (1922ـ 1926).



بدأ هيكس التدريس في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية (1926 ـ 1935)، وفيها أبدى اهتماماً باقتصاد العمل، وقدّم عملاً وصفياً عن العلاقات الصناعية، لكنه تحول تدريجياً إلى الجانب التحليلي. وفي عام 1933 وضع كتاب «نظرية الأجور» Theory of Wages الذي حاول فيه إعادة صوغ نظرية الإنتاجية الحدية marginal productivity theory، كما قدم في مقالته «الاحتكار» Monopoly ت(1935) مفهوم «التنوعات التخمينية» conjectural variations طريقةً لتوحيد النظريات المختلفة المتعلقة بالمنافسة

غير الكاملة imperfect competition، وكانت تلك أول خطوة له في هذا الموضوع وآخرها.

انتقل هيكس إلى التدريس في جامعة كمبردج (1935 ـ 1938)، وهناك انشغل في تأليف كتابه «القيمة ورأس المال» Value and Capital الذي وضع فيه أسساً لكثير من الاقتصاديات الصغرى microeconomics ولنظرية التوازن الاقتصادي العامة.

انتقل في عام 1938 أستاذاً إلى جامعة مانشستر، وفيها أنجز عمله الرئيسي حول اقتصاديات الرفاه welfare economics وتطبيقها في المحاسبة الاجتماعية social accounting. وفي عام 1946 عاد إلى جامعة أكسفورد حيث عمل زميلاً باحثاً لكلية نوفيلد Nuffield ما بين (1946ـ1952)، فأستاذاً للاقتصاد السياسي (1952ـ1965)، ثم زميلاً لكلية أول سولز All Souls College ت(1965ـ1971).

قدم هيكس إسهامات لفروع متعددة من علم الاقتصاد النظري، فقد كتب عن المال والتجارة الدولية، إضافة إلى النمو والتقلبات الاقتصادية. كما كتب مقالات صغيرة عن علم الاقتصاد التطبيقي economics applied، ولاسيما عن علاقته بمشكلات البلدان النامية.

وضع هيكس كتابه «رأس المال والنمو» Capital and Growth في عام 1965 في محاولة لتوضيح أفكاره المتعلقة بالنمو ورأس المال، ولإعادة تقييم نظرية النمو.

تحول هيكس إلى الاهتمام بموضوع النقد، فوضع في عام 1976 «مقالات نقدية حول نظرية النقد» Critical Essays on Monetary Theory حاول فيها توضيح نظريات المال المختلفة وإعادة صوغها، مستشعراً أن معظمها يحتاج إلى تصويب، وقرر البحث عن مفهوم أفضل للمال في التاريخ الاقتصادي، فوضع «نظرية التاريخ الاقتصادي» Theory of Economic History ت(1969) ثم «نظرية السوق للنقد» Market Theory of

Money ت(1989) التي أكدت مفهوم النظرية الاعتمادية للتبادل credit theory of exchange.

بيد أن رأس المال والنمو ظلا في أولويات هيكس، فوضع في عام 1973 كتاب «رأس المال والزمن» Capital and Time، وحاول فيه إعادة صوغ نظرية رأس المال النمساوية التي تتضمن رؤوس الأموال الثابتة والمتداولة.

يقول هيكس إنه لم يبتكر علم اقتصاد جديد لكنه أمضى حياته يحاول فهم أفكار المدارس الاقتصادية وتحليلها وصوغها من جديد.



الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي Arab Authority for Agricultural Investment and Development (AAAID) مؤسسة مالية واستثمارية عربية ذات شخصية قانونية واعتبارية، الهدف الأساسي من إنشائها هو المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال استثمار الإمكانات المالية والزراعية والبشرية المتوافرة في الوطن العربي وتنميتها. مقر الهيئة في الخرطوم بالسودان، ولها مكتب إقليمي في دبي.

تأسست الهيئة عام 1976، وبلغ عدد أعضائها في نهاية عام 2001 ست عشرة دولة هي: السعودية، الكويت، السودان، العراق، الإمارات العربية المتحدة، قطر، مصر، الجزائر، المغرب، موريتانيا، الصومال، سورية، تونس، عُمان، الأردن، لبنان، ويجوز لأي دولة عربية أن تنضم إلى عضويتها.

رأسمال الهيئة المصرح به هو 150 مليون دينار كويتي، وقد بلغ رأس مالها المدفوع حتى 31/ 12/ 2003 نحو 100.17 مليون دينار كويتي.

أجهزتها

مجلس المساهمين: وهو السلطة العليا في الهيئة، ويتألف من وزراء المالية في الدول الأعضاء، ويجتمع سنوياً لدراسة نشاطات السنة المنصرمة واعتماد الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية، وينتخب رئيس مجلس الإدارة مدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

مجلس الإدارة: ويتألف من رئيس وتسعة أعضاء، ومدته ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يعاون رئيس مجلس الإدارة مساعدان، أحدهما للشؤون الفنية، ويشرف على قسم الأبحاث الزراعية التطبيقية، وقسم الدراسات والمعلومات، والقسم الفني، وقسم المتابعة، وقسم التمويل والقروض. أما الثاني فيشرف على الأقسام الإدارية والمالية في الهيئة.

استراتيجيتها

تهتم استراتيجية الهيئة المرسومة ـ لتنفذ بين عامي 2002 ـ 2012 ـ بشؤون الأمن الغذائي العربي، آخذة في الحسبان ضرورة التحول من مفهوم تحقيق الأمن الغذائي عن طريق الاكتفاء الذاتي إلى مفهوم أحدث هو تقليص الفجوة الغذائية مع الاهتمام بنوعية السلع الغذائية وسلامتها، وضرورة توظيف الاستثمارات الزراعية في البيئات الإنتاجية المختلفة على أساس ميزاتها النسبية والتنافسية لإنتاج سلع غذائية جيدة النوعية رخيصة التكاليف وقادرة على التنافس أمام السلع العالمية، وإقامة مشروعات زراعية رائدة في المناطق المناسبة من الوطن العربي، والسعي إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وبناء على ذلك، فإن الهيئة تعطي الأولوية للسلع الزراعية الاستراتيجية الآتية:

ـ الحبوب وخاصة القمح.

ـ الزيوت النباتية وخاصة زيوت زهرة الشمس والسمسم وفستق الحقل وبذرة القطن والزيتون... إلخ

ـ الأعلاف الخضراء والحبوب العلفية وخاصة البرسيم (الجت) والذرة والشعير.

ـ السكر.

ـ الألبان ومشتقاتها.

ـ اللحوم الحمراء.

ـ الدواجن.

ـ الأسماك.

ـ الخضراوات والفواكه.

ـ السلع المساندة أو المكملة وخاصة الأسمدة والأدوية البيطرية وغيرها.

وفي سبيل تطوير استراتيجية الهيئة فإنها ستركز على تفعيل أدوات برامجها الاستثمارية، إضافة إلى تبني برامج تنموية وبرامج إقراضية وتمويلية محددة، وستعمل على إعطاء الأولوية للمشروعات الموجهة نحو تفعيل التجارة البينية العربية للسلع الغذائية لما لذلك من أهمية في تنمية الزراعة في الوطن العربي.

معايير مساهمة الهيئة في المشروعات الزراعية

- توفر المناخ الاستثماري المناسب.
- توافق المشروع مع أهداف عمل الهيئة وبرامجها.
- ثبوت الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع.
- وجود جهة مستعدة للمساهمة في المشروع.

أما معايير حجم التكلفة الاستثمارية للمشروع فهي كما يأتي:

- تراوح قيمتها بين 5 ـ 350 مليون دولار أمريكي.
- لا يقل حجم التكلفة الرأسمالية عن 50٪ من التكلفة الاستثمارية.
- لا تزيد نسبة القروض على 50٪ من التكلفة الاستثمارية.
- يفضل مساهمة الجهة المستفيدة بما لا يقل عن 25٪ من التكلفة الاستثمارية.

نشاطاتها

بدأت الهيئة نشاطاتها الاستثمارية في السودان عام 1978، وبلغت نسبة استثماراتها فيه حتى نهاية عام 2001 نحو 71٪، مقابل نحو 29٪ في بقية الدول الأعضاء. وقد توزعت هذه الاستثمارات على خمسة قطاعات هي: الإنتاج النباتي (38٪)، والإنتاج الحيواني (21٪)، والتصنيع الزراعي (37٪)، وبرنامج تنمية الزراعة العربية (2٪)، والخدمات الزراعية (2٪).

أسهمت الهيئة في رأسمال عدد من الشركات، وقد بلغ عدد الشركات التي أسهمت في تنفيذها حتى نهاية 2001 عشرين شركة موزعة على النحو الآتي: السودان (5)، تونس (3)، سورية (3)، الإمارات (2)، وشركة واحدة في كل من العراق والمغرب والأردن والكويت والسعودية وقطر ومصر. وقد اعتمدت استثمارات الهيئة على مشاركة الحكومات في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، ثم انتقلت إلى مشاركة القطاع الخاص والتعاوني في التسعينيات منه.

لم تكن نشاطات الهيئة في المجال الإقراضي ناجحة، فقد انحصرت أساساً في عدد من شركاتها المتعثرة، وبالتالي فإنها بصدد إعادة النظر في سياساتها الإقراضية وفق معايير جديدة ومحددة.

وفي عام 2001 أنشأت الهيئة قسماً للأبحاث الزراعية التطبيقية لوضع برامج بحثية جديدة تساعد على إدخال محاصيل وأصناف جديدة، وتبني بحوث علمية تطبيقية تعتمد تقنيات فنية حديثة، كما تولي التشخيص الميداني للمشكلات الزراعية التي تواجهها مشروعات الهيئة ومعالجتها بطرق علمية تطبيقية. وتنفذ الهيئة عدداً من البحوث الزراعية في خمسة مراكز للبحوث هي الآتية:

محطة أبحاث تطوير إنتاج المحاصيل الزراعية في الأراضي المطرية (أفدي ـ السودان).

محطة أبحاث الخضر والفاكهة (أم دوم ـ السودان).

محطة أبحاث الدواجن (طيبة الحسنات ـ السودان).

محطة أبحاث أم درمان للإنتاج الزراعي (قيد التأسيس ـ السودان).

محطة الأبحاث الزراعية في روصو ـ موريتانيا.



اليورو

اليورو Euro وحدة النقد المتداولة في اثني عشر بلداً من بلدان الاتحاد الأوربي التي رغبت الانضمام إلى العملة الموحدة، وحققت شروط الانضمام التي أُقرت في مؤتمر ماستريخت Maastricht حول معايير التحول من العملة الوطنية إلى العملة الأوربية الموحدة.

النشأة والتطور

لم تكن ولادة العملة الأوربية الموحدة اليورو سهلة، فقد مرت هذه الولادة في فترة حمل طويلة، تطور فيها اليورو الجنين في كثير من المراحل حتى أضحى وليداً.

عملت السوق الأوربية المشتركة منذ نشأتها عام 1957 على إيجاد الشروط الملائمة لتسهيل انتقال العمل الأوربي من مستوى السوق المشتركة إلى الوحدة الاقتصادية، وكانت الدول الأوربية ـ قبل توقيع معاهدة روما بإحداث السوق الأوربية المشتركة ـ قد أسست لتسهيل المبادلات التجارية بينها ما سمي بدول اتحاد المدفوعات الأوربي، وعملت على إيجاد وحدة نقد حسابي لتسوية الحسابات فيما بينها في الخمسينيات من القرن المنصرم، وكانت وحدة الحساب الأوربية (UCE) في عام 1950 مثل الدولار معادلة لِـ 0.888غ من الذهب الصافي. هذه الوحدة لم تكن وحدة نقدية تتميز بخصائص النقود وسيلة للدفع أو وحدة احتياط نقدي، بل كانت مجرد وحدة حسابية لإجراء التسويات بين الدول المتعاملة.

واتفقت الدول الأعضاء في اتحاد المدفوعات الأوربي على تحديد سعر تكافؤ عملاتها الوطنية مع وحدة الحساب الأوربية المعتمدة في تسوية الحسابات بين الأعضاء.

وفي عام 1958 اختفت وحدة الحساب الأوربي، ليحل محلها الاتفاق النقدي الأوربي المتضمن السماح للمصارف المركزية الأوربية في بيع الدولار وشرائه بأسعار تكافؤ العملات المعلنة في صندوق النقد الدولي الثابتة ± 0.75٪ منها.

لم تتعرض اتفاقية روما على نحو واسع للمسألة النقدية، واكتفت بالنص في المادة / 105/ على حرية تداول رؤوس الأموال، وفي المادة / 106/ على استقرار أسعار صرف العملات فيما بينها.

ونتيجة للتطورات غير المؤاتية التي حدثت في النظام النقدي الدولي تحركت الدول الأوربية باتجاه تحديد هوية أوربية نقدية، وتقرر إحداث وحدة جديدة شبه نقدية سميت وحدة حساب (UC) معادلة للدولار الأمريكي، واعتمدت وحدة الحساب الجديدة في تحديد موازنة السوق، وكذلك في تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة.

وبسبب إلغاء استبدال الذهب بالدولار- كما تنص على ذلك اتفاقيات بريتون وودز ونظام صندوق النقد الدولي - بدأ الأوربيون التفكير في إيجاد نقد أوربي. وقد تطورت الفكرة على مراحل كثيرة إلى أن توافقت الدول الأعضاء في 13آذار/ مارس 1979 على إحداث وحدة النقد الأوربي إيكو (Ecu)، وهي وحدة نقدية تتميز بوظائف نقدية واسعة خلافاً لوحدات الحساب السابقة، فقد استخدم الإيكو احتياطياً رسمياً لدى المصارف الأوربية المركزية، ولكن دون أن يتميز بصفة النقد المتكامل وسيلة للدفع، كما أصبح عليه اليورو لاحقاً. وحدد سعر الإيكو على أساس سلة عملات لأحد عشر بلداً أوربياً بنسب تم تحديدها باتفاق الأطراف.

اليورو وحدة النقد الأوربي

مرّ التحول من النظام النقدي الأوربي إلى النقد الأوربي الموحد (اليورو) بالعديد من المراحل، وتعرّض لكثير من العقبات. ففي عام 1995 أقرّ المجلس الأوربي المنعقد في

مدريد اسم العملة الموحدة «اليورو»، ووافق على مراحل الانتقال من العملات الوطنية إلى العملة الموحدة كما يأتي:

- مرحلة التهيئة: بين مطلع عام 1998 حتى كانون الثاني/ يناير 1999، يتم فيها تحديد البلدان التي ستنضم إلى منطقة اليورو وإحداث المصرف المركزي الأوربي.

- المرحلة الانتقالية: من كانون الثاني/ يناير 1999 حتى كانون الثاني/ يناير 2002، يتم فيها تثبيت أسعار التكافؤ النهائية بين عملات الدول المشاركة في العملة الموحدة، كما يتم وضع السياسة النقدية الموحدة من قبل منظومة المصارف المركزية للدول الأوربية وتأسيس المصرف المركزي الأوربي، وفي هذه المرحلة يتم استخدام النقد الوطني في كل دولة إلى جانب اليورو.

- المرحلة النهائية: بين كانون الثاني/ يناير وحزيران/ يونيو 2002، إذ يتم تحويل العملات الوطنية نهائياً إلى قطع وأوراق نقدية باليورو في حزيران/ يونيو 2002 على أبعد حد.

معايير الانضمام إلى اليورو

حدد اجتماع ماستر يخت الشروط الواجب توافرها في كل دولة حتى يسمح بانضمامها إلى العملة الموحدة، وقد شملت هذه المعايير تحديد معدلات التضخم العليا المسموح بها ومستوى عجز الموازنة ونسبة الدين للناتج المحلي وكذلك سعر الفائدة واستقرار سعر صرف العملة، وفي ضوء هذه المعايير تم قبول انضمام أحد عشر بلداً أوربياً إلى العملة الموحدة، وحدد معدل تحويل عملاتها الوطنية إلى «يورو» عام 1999 على النحو الآتي:

اليورو الواحد يعادل 40.3399فرنكاً بلجيكياً أو لوكسمبورجياً و1.95583مارك ألماني و166.386اسكودو برتغاليو 6.55957 فرنك فرنسي و0.787564 ليرة إيرلندية و1936.27لير إيطالي و2.20371 فلورين هولندي و13.7603 شلناً نمساوياً و200.482 بيزيتا إسبانية و5.94573 مارك فنلندي.

وتم في المدة بين كانون الثاني/ يناير 1999 وكانون الثاني/ يناير 2002 الإعلان عن الأسعار بالعملة الوطنية وبمكافئ اليورو، ولكن التداول بقي بالعملة الوطنية. أما في المدة بين كانون الثاني/ يناير 2002 وحزيران/ يونيو 2002 فقد كان التحويل يجري في كل دولة من العملة الوطنية إلى اليورو، في حين كان التداول يمكن أن يتم على التوازي بالعملة الوطنية أو باليورو. وبعد حزيران/ يونيو 2002 اختفت العملات الوطنية في الدول الإحدى عشرة، واستعيض عنها على نحو تام باليورو. وبانضمام اليونان عام 2002 أصبح عدد الدول المتعاملة باليورو اثني عشر بلداً.

اليورو عملة دولية

كان سعر صرف اليورو عند ولادته يعادل 1.16 دولار أمريكي، ولكنه واجه صعوبات في شق طريقه ليتحول إلى عملة دولية منافسة للدولار، فقد فَقَدَاليورو نسبة تتجاوز 30٪ من سعر صرفه بالدولار الأمريكي بين عامي 1999ـ2003، مما جعله يواجه مشكلات كبيرة في التحول من عملة أوربية إلى عملة دولية مطلوبة على الصعيد العالمي، غير أن حصة دول الاتحاد الأوربي المرتفعة في التجارة العالمية والدور الذي تؤديه هذه الدول في تقديم القروض والمساعدات الدولية أسهمت في زيادة الطلب على اليورو بحسبانه عملة تسوية وتمويل، إضافة إلى تحوله إلى عملة احتياطية دولية.

وبحسب إحصاءات المصرف المركزي الأوربي ارتفعت حصة اليورو في صكوك القروض الدولية من 17٪ في عام 1998 مقابل 60٪ للدولار إلى 30.4٪ مقابل 43.7٪ للدولار في الربع الثاني من عام 2003.

يضاف إلى ذلك أنه في عام 2003 اعتمد 51 بلداً إقليمياً خارج منطقة اليورو العملة الأوربية الموحدة عملة مرجعية وأداة تثبيت نقدي أو جزءاً من الربط بسلة من العملات. هذا ويستخدم عدد غير قليل من الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوربي في أيار/ مايو 2004 وبلدان واقعة في غربي البلقان وإفريقيا اليورو عملة التثبيت الوحيدة، وارتفعت

حصة اليورو في الاحتياطيات الأجنبية من 12.7٪ أواخر عام 1999 إلى 18.7 أواخر عام 2002. وكثير من الدول يتوجه حالياً إلى زيادة احتياطية من القطع الأجنبي باليورو بدلاً من الدولار، وهذا ما يفسر جزئياً ـ إلى جانب ضعف الاقتصاد الأمريكي ـ سبب الارتفاع المتواصل لسعر صرف اليورو مقابل الدولار منذ أواخر عام 2003 حتى نهاية عام 2004 حيث وصل إلى 1.32 دولار لليورو الواحد.

وهذا من شأنه زيادة الطلب على اقتناء اليورو، وارتفاع سعر صرفه إذا لم يتخذ المصرف المركزي الأوربي إجراءات محددة للحد من هذا الارتفاع لما يسببه ذلك من أذى بالتجارة الخارجية الأوربية. ومع هذا فمن المرجح أن يستمر استخدام اليورو في التوسع في مجال التجارة العالمية والتمويل العالمي مما يجعله عملة دولية بامتياز. كثيرة هي الدول ـ التي تسعى إلى زيادة حصة اليورو في احتياطيها من العملات الأجنبية.



المركز الثقافي الآسيوي

- مؤسسة بحثية مستقلة، تتبع جمعية خريجي معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، تخضع لقانون الجمعيات الأهلية المصري، مشهرة في وزارة التضامن الاجتماعي برقم **1328** لسنة **2002**م .
- يتكون المركز الثقافي الآسيوي من الوحدات التالية:

1) وحدة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية.

2) وحدة الدراسات الإيرانية .

3) وحدة الدراسات التركية والعثمانية.

4) وحدة الدراسات الأرمنية والقوقازية .

5) وحدة الدراسات اليهودية والإسرائيلية.

6) وحدة دراسات الشرق الأقصى .

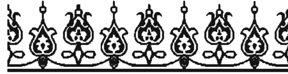
7) وحدة دراسات الفنون والتراث.

8) وحدة دراسات تركستان الشرقية – شينجيانج

- يهدف المركز الثقافي الآسيوي إلى عمل البحوث والدراسات المتعلقة بقارة آسيا في النواحي التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكافة النواحي الحضارية .
- يعمل المركز الثقافي الآسيوي على طباعة ونشر الدراسات التي تنتجها وحداته المختلفة، كذلك الدراسات التي يتقدم بها الباحثون المتخصصون في مجال اهتمامات وحدات المركز .
- كما يقوم المركز الثقافي الآسيوي بترجمة الإصدارات العالمية الخاصة بقارة آسيا وإصدارها في نشرات خاصة.

- يسعى المركز الثقافي الآسيوي إلى إصدار عدة سلاسل من الكتب والدوريات المتخصصة والتي تخدم الدراسات الآسيوية خاصة، والثقافة الإنسانية بشكل عام.
- يمد المركز الثقافي الآسيوي يد التعاون للباحثين والمراكز البحثية والهيئات العلمية الأخرى، للقيام بالأنشطة العلمية والندوات والمؤتمرات وعمل الأبحاث ونشرها.

harpgeneration@yahoo.com
(002) 01229365348



فهرس المحتويات



نهاية الجزء الخامس والأخير

بحمد الله تم



